جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر الأبعاد السياسية والاقتصادية على العلاقات الصينية العربية: ١٩٩٩-٢٠١٣

الأردن: حالة دراسة

Impact of Political and Economic Dimensionson China-Arab Relations: 1999-2013

Jordan: Case Study

إعداد

سيف الدين تركي عقله أخو ارشيده

الرقم الجامعي

١٢٢٠٦٠٠٣٤

إشراف

د.محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

٢٠١٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـداء

إلى الذي بذل وضحى فأوفى

والدي العزيز

إلى التي ملأ ودها قلبي

والدتي العزيزة

أسأل الله أن يمد في عمرها

وإلى كل من شاركني وساعدني في إنجاز هذا العمل خالص محبتي وتقديري

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

سيف اخوارشيدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذ الدكتور **محمد المقداد** الذي اشرف على هذه الدراسة والذي لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا. كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

الملخص ..... ز

Abstract ..... ط

المقدمة: ١

أولاً: أهمية الدراسة ٣

ثانياً: أهداف الدراسة ٤

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٤

رابعاً: فروض الدراسة: ٥

خامساً: حدود الدراسة ٦

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة ٨

سابعاً: منهجية الدراسة: ١٠

ثامناً: الدراسات السابقة: ١٣

تاسعاً: تقسيم الدراسة: ١٤

الفصل الأول : الابعاد السياسية والابعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية "دراسة نظرية" ١٧

المبحث الأول : الابعاد السياسية في العلاقات الدولية (المفهوم والتفاعلات) ١٨

المطلب الأول: مفهوم الابعاد السياسية في العلاقات الدولية ١٨

المطلب الثاني: طبيعة التفاعلات الدولية على ضوء الابعاد السياسية ٢٦

المبحث الثاني: الابعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية (المفهوم والتفاعلات) ٣٠

المطلب الاول: مفهوم الابعاد الاقتصادية للعلاقات الدولية ٣٠

المطلب الثاني : طبيعة التفاعلات الدولية على ضوء الابعاد الاقتصادية ٣٢

الفصل الثاني : العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية الصينية العربية(المراحل والتطور) ٤٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب الأول : المراحل العامة خلال فترة الحرب الباردة ٤٨
المطلب الثاني: المراحل بعد الحرب الباردة ٦٦
المبحث الثاني: مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الصينية العربية ٧٤
المطلب الاول :المراحل العامة خلال فترة الحرب الباردة ٧٤
المطلب الثاني : المراحل العامة بعد الحرب الباردة ٧٧
الفصل الثالث : الابعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات الصينية -العربية ٨٣
المطلب الاول : الابعاد السياسية في العلاقات الدولية الصينية -العربية ٨٦
المطلب الثاني : الابعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية الصينية -العربية ٩٨
المبحث الثاني : الابعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات الصينية الاردنية ١٩٩٩-٢٠١٣ ..... ١٢٤
المطلب الاول : الابعاد السياسية في العلاقات الصينية الاردنية المتبادلة ١٢٤
المطلب الثاني : الابعاد الاقتصادية في العلاقات الصينية الاردنية المتبادلة ١٢٥
المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الصينية العربية على ضوء البعدين السياسي والاقتصادي ١٣٣
الخاتمة ١٤٥
النتائج ١٤٩
التوصيات : ١٥٢
المراجع العربية ١٥٥
المراجع الأجنبية ١٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (١)	قيمة اجمالي الصادرات والواردات الصينية من والى دول منطقة الخليج الست الاعضاء في مجلس التعاون	١٠٠
جدول رقم (٢)	من اهم الشركات التجاريين بين الصين وعدد من الدول الاقتصادية	١٠٤
جدول رقم (٣)	حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية خلال عام ٢٠٠٨	١٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

أثر الأبعاد السياسية والاقتصادية على العلاقات الصينية العربية: ١٩٩٩-٢٠١٣

الأردن: حالة دراسة

إعداد الطالب: سيف الدين تركي عقله أخو ارشيده

بإشراف الاستاذ الدكتور: محمد المقداد

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الصينية – العربية بشكل عام ، ومع الأردن موضوع الدراسة – بشكل خاص. وانطلقت الدراسة من الفرضية الرئيسية وهي انه هناك علاقة ارتباطية بين تنمية مجالات التعاون السياسي والاقتصادي في العلاقات الصينية والعربية المتبادلة من جانب ، وبن قدرة توظيف ذلك على الساحة الدولية بما يخدم اطراف التعاون من جانب ، واستخدام منهجي "نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية" والمنهج الوظيفي للاجابة على تساؤلات الدراسة .

كما توصلت الدراسة الى أنه يوجد تأثير للابعاد السياسية على العلاقات العربية الصينية، وقد برز ذلك من خلال المواقف الصينية من القضايا العربية، وأدراك الدول العربية والصين لأهمية تدعيم العلاقات بين الجانبين، لوجود مصالح مشتركة بينهما ، والى وجود تأثير للابعاد الاقتصادية على العلاقات العربية الصينية ويتضح ذلك من خلال حجم الصادرات والواردات بين الجانبين. فالصين تحتاج الى الموارد النفطية القادمة من المنطقة، وكذلك الاسواق العربية لتسويق منتجاتها. وكذلك يحتاج العرب الى الصين في الحصول على التكنولوجيا الحديثة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى ضوء تلك النتائج أوصت الدراسة بزيادة المعرفة العربية عن الصين، وزيادة الثقة بها من ثمة زيادة الثقة المتبادلة، وإقامة علاقات تعاونية شاملة، ودعم التأييد المتبادل في القضايا العادلة التي تهم الطرفين، ودعم التعاون الاقتصادي والتجاري، ودعم دور السفارات العربية وبعثة جامعة الدول العربية لدى الصين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Impact of Political and Economic Dimensions on China-Arab Relations: 1999-2013

Jordan: Case Study

Preparation by: Sayf al-Din's Turki Akoh Arashidh

supervision of Prof. Dr. Muhammad al-Miqdad

Abstract

The study aimed to shed light on the nature of the political and economic relations Chinese - Arab in general, and with Jordan - in particular, and began the study of the major premise is that there is a correlation between the development of the areas of political and economic cooperation in the relations between China and Arab mutual side, Ben's ability hire it on the international scene, including serving on the part of the parties to cooperate, and the use of systematic "role in the framework of the theory of international relations" and function-based approach to answer the questions of the study .

The study found that there is the impact of the political dimensions of the Arab-Chinese relations has emerged through the attitudes of Chinese Arab issues and the realization of Arab States and China of the importance of strengthening relations between Ganeben for the existence of common interests between the two sides, and to the existence of the effect of the economic dimensions to the Arab-Chinese relations is evident from the through

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

the volume of exports and imports between the two sides need China to oil resources in the region, as well as Arab markets in the marketing of their products as well as the Arabs need to China in access to modern technology .

In light of these findings the study recommended an increase of knowledge about China, and increased confidence in China than there is an increase mutual trust, and establish cooperative relationships comprehensive, and support mutual support in issues of fair mutual interest, and support for economic and trade cooperation, and support the role of Arab embassies and the Arab League Mission to China

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

لقد أدت التحولات الجديدة التي عصفت بالبيئة الدولية إلى تبني الدول ووحدات النظام الدولي، سياسات وأطر جديدة في تعاملاتهم الدولية، تستند إلى مفهوم المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل وتوازن المصالح. ويمثل تطور العلاقات الصينية – العربية إدراكاً راسخاً من الطرفين لمعطيات هذه الظروف الدولية والإقليمية ومحدداتها.

أدى بروز الصين ورقيّها على سلم القوة الدولية في القرن الحادي والعشرين، الى حدوث تحول هام في توازن القوى الدولية ، حيث شكلت مجموعة "بريك" مع كل من البرازيل والهند وروسيا الاتحادية ومجموعة (شنغهاي) الصينية للتعاون تأثير كبيراً على سياسة الصين الشعبية الخارجية، وانتقالها من بناء مكانتها الإقليمية، إلى امتداد سياستها الخارجية على المستوى الدولي (العالمي) .وعلى الرغم من مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الصينية وثوابتها التي تقوم على مبدأ التوازن والاعتدال واستخدام القوة الناعمة والتقدم المدروس تبعاً لمبادئ كل من (كونفوشيوس) و(ماو) فيما بعد ، فإن الفترة الحالية تشهد نمواً مضطرداً في صعود مكانة الصين في النسق الدولي على المستوى السياسي، حيث الفعالية في التعاطي مع القضايا والأزمات العالمية ، وكذلك على المستوى الاقتصادي واستحواذها على قدر مهم من التجارة العالمية.

كانت المنطقة العربية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية بالنسبة للصين الشعبية في ظل المنافسة التجارية العالمية ، وفي مرحلة أصبح الاقتصاد هو الذي يقود السياسة الخارجية للدول ويوجهها، في الوقت نفسه الذي يمكن للصين حسب المختصين المهتمين أن تساهم مع روسيا الاتحادية الإمكانية التي تؤهلهما إلى أن يكونا المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة التوازن إلى شكل النظام الدولي. وفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا السياق فإن المنطقة العربية هي المفصل الحيوي الذي يمكن أن تتقاطع عنده مصالح هذه الدول الكبرى لتحقيق هذا الغرض سياسياً واقتصادياً. وفي مجال الحديث عن الدول أطراف هذه الدراسة فإن الصين زادت اعتماديتها على الجانب العربي من الناحية الاقتصادية، حيث حقق التبادل التجاري بينهما قفزات كبيرة، وأصبحت فكرة الاجتياح الاستراتيجي بين الجانبين مدركة من الطرفين وحاكمة للعلاقة بينهما.

فعلى الجانب الصيني تبرز أهمية النفط والغاز العربيين لتشغيل عملية الصناعة الصينية، وكذلك اعتبار الوطن العربي سوقاً استهلاكية للمنتجات الصينية. وعلى الصعيد العربي يبرز الاحتياج الاستراتيجي للصين حالياً ومستقبلاً فالصعود الصيني يصب في مصلحة النظام الإقليمي العربي.

ولعل المحاولات الصينية لإعادة الاستقرار للنظام العالمي، تعطي الجانب العربي فرصة أكبر للمناورة وحرية الحركة، خاصة في الجانب السياسي، وتقلل من حجم التبعية للولايات المتحدة والغرب، وتمنح النظام الإقليمي العربي قدراً من التوازن في العلاقة مع (إسرائيل)، وتزيد أهمية المنفعة العربية تجاذباً واستقطاباً، خاصة إذا أحسن النظام الإقليمي العربي –سواء بشكل جماعي أو ثنائي– استثمار هذه الأوضاع، وأدار سياسته الخارجية بالشكل الذي يخدم المصلحة العربية دولاً وشعوباً.

من هنا فإن دراسة العلاقات الصينية – العربية يكتسب أهمية خاصة وتفرضها أسباب وجيهة كثيرة. وعليه فقد رأى الباحث أن مبررات ومسوغاتها هذه الدراسة تكسبها مثل هذه الأهمية فكان أن تم اختيارها. ونظراً لطبيعة موضوعها وأهدافها كان لا بد من استخدام منهجي "نظرية الدور" و"المنهج الوظيفي" لارتباطهما الوثيق بالسياسة الخارجية للدول وكيفية إدارتها. كما أن سؤالها المحوري كان يصب في الإجابة على مدى تأثير الأبعاد السياسية والاقتصادية على العلاقة المتبادلة المتداخلة بين الجانبين على المستوى الرسمي وغير الرسمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية)

١- الأهمية العلمية (النظرية)

تكمن الأهمية العلمية للدراسة كونها تسهم في التأصيل النظري لموضوعها في مجاله الأكاديمي مما يفيد المهتمين والمختصين والباحثين، خاصة وأن الصين من الدول التي قطعت شوطاً طويلاً ومتقدماً في المجال السياسي من حيث بناء علاقاتها مع الدول الإقليمية والدولية مما، حقق لها مكانة هامة، في النسق الدولي. كما أنها حققت نمواً اقتصادياً كبيراً أثمر عن تجارة بينية بنسب عالية مع الكثير من الدول، مما يشكل حافزاً لدراسة هذه العلاقة مع الدول العربية بشكل عام، والأردن بشكل خاص نظراً للفائدة التي يمكن أن تتحقق للجانبين.

٢- الأهمية العملية (التطبيقية)

توفر الدراسة عملياً فرصاً لبيان تفاعلات هذه العلاقات وإمكانية الاستفادة المتبادلة. ففي الجانب السياسي يمكن للصين أن تشكل عامل حفز ودافعية لتحسين التوازنات القائمة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، كونها واحدة من الدول الصاعدة التي من الممكن أن تسهم في تغيير شكل النظام الدولي القائم. وفي الجانب الاقتصادي، ونظراً لكونها من أكثر دول العالم نمواً، من المؤكد أن يعمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها وبين الجانب العربي عموماً، والأردن خصوصاً مما سيسهم في تمتين عرى التعاون السياسي معها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

١- تسليط الضوء على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الصينية – العربية بشكل عام ، ومع الأردن موضوع الدراسة – بشكل خاص.

٢- توضيح ما إذا كانت هناك إمكانية لبناء علاقات صينية – عربية تؤسس لحالة من التوافق والانسجام سياسياً واقتصادياً وتمكن الجانب العربي من كسب تأييد الصين في المواقف الدولية.

٣- بيان مواطن الضعف والقوة في العلاقات الصينية – العربية بشكل عام والصينية – الأردنية بشكل خاص لتقليل حجم الافتراق فيها وزيادة حجم التلاقي.

٤- توضيح مدى تأثير التنافس الدولي على المنطقة العربية، واستجلاء أثره على دفع أو إعاقة العلاقة الصينية – العربية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

بعد أن تمكنت الصين الشعبية من بناء علاقاتها الإقليمية، وبدأت في الصعود الى مصاف القوى الدولية، ازدادت أهميتها كدولة فاعلة على مسرح السياسة الخارجية العالمية، في ظل امتداد علاقاتها الدولية ومنافستها على الساحة التجارية العالمية حيث تعتمد أساساً على تصدير منتجاتها واستيراد الطاقة. وفي ظل الثورات العربية التي يشهدها الوطن العربي فإن الصين تحاول المحافظة على مصالحها القومية. واستناداً على ما سبق يمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو الاتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ما أثر الأبعاد السياسية والاقتصادية على العلاقات الصينية – العربية بشكل عام، والأردن بشكل خاص؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري، الأسئلة الفرعية الاتية:

١- ما مدى تأثير قدرات الصين الدولية والمبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية لتحقيق مصالحها على العلاقات مع الجانب العربي؟

٢- ما أثر المصالح الصينية في الشرق الأوسط ، وكيف تؤثر على علاقاتها مع الجانب العربي، وكيف ينعكس ذلك على الأردن خصوصاً؟

٣- ما مدى ارتباط المصالح القومية الصينية في توجيه سياستها الخارجية تجاه الدول العربية في هذه الفترة التي تشهد حالة من الاحتجاجات الشعبية؟

٤- ما مدى تأثير التنافس والمصالح الدولية المتقاطعة في المنطقة العربية وخاصة النفوذ الأمريكي والعربي على العلاقات الصينية مع الدول العربية؟

رابعاً: فروض الدراسة:

بناءً على موضوع الدراسة وأسئلتها أمكن صياغة الفرضية الرئيسية التي مفادها:

- هناك علاقة ارتباطية بين تنمية مجالات التعاون السياسي والاقتصادي في العلاقات الصينية والعربية المتبادلة من جانب ، وبن قدرة توظيف ذلك على الساحة الدولية بما يخدم اطراف التعاون من جانب أخر.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الاتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- يوجد علاقة ارتباطية بين مكانة الصين وقوتها الاقتصادية والسياسية الدولية ، وبين حاجة الصين الى الجانب العربي في تعزيز علاقاتها السياسة الاقتصادية .

٢- تدفع اعتمادية الصين على المنطقة العربية كسوق استهلاكية لمنتجاتها إلى تعزيز العلاقات السياسية مع الدول العربية.

٣- حجم الاستثمارات الصينية الكبير في بعض الدول العربية يدفعها إلى الوقوف إلى جانب هذه الدول في المحافل الدولية وتحسين علاقاتها معها ومع الأردن موضوع الدراسة.

٤- تدفع الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي عموماً وللأردن خصوصاً في زيادة اهتمام الصين بالنمطقة العربية والأردن.

٥- يسعى النفوذ الأمريكي والغربي في النمطقة العربية إلى إعاقة العلاقات الصينية – العربية.

خامساً: حدود الدراسة

لقد روعي الفترة الزمنية للدراسة من عام ١٩٩٩-٢٠١٣، أما اختيار العام ١٩٩٩ كبداية للفترة الزمنية فلأنه شهد بداية تسلم الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية في الأردن، كما أنه منذ هذه الفترة بدأت حمى التنافس الدولي تزداد تجاه المنطقة العربية، حيث أصبحت هذه المنطقة نقطة تقاطع المصالح الدولية وخصوصاً الأمريكية والغربية، هذا من جانب، والروسية والصينية من جانب آخر، حتى أن البعض يرى أن المنطقة العربية يمكن أن تكون المفصل الذي يمكن أن يتغير من خلاله شكل النظام الدولي نظراً لشدة التفاعلات التي تشهدها المنطقة بين القوى الإقليمية والدولية التي تتبدى فيها جوانب الصراع أكثر من التعاون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما اختيار العام ٢٠١٣ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فلأنه التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات والمعطيات المتعلقة بالدراسة.

وهنا يرى الباحث ضرورة العودة الى ما قبل البداية وذلك لاستكمال مفاصل الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات الاتية:

١- المتغير المستقل: الأبعاد السياسية والاقتصادية.

٢- المتغير التابع: العلاقات الصينية – العربية.

وفيما يلي التعريف اللغوي والإجرائي لكلا المتغيرين:

١- المتغير المستقل: الأبعاد السياسية والاقتصادية

أ- الأبعاد السياسية:

- التعريف اللغوي: هي الأسس والمبادئ والثوابت في الجانب السياسي والدبلوماسي التي تعتمدها الدول أطراف الدراسة في بناء سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي أو الدولي (البرهان، ٢٠١١).

- التعريف الإجرائي:

أمكن صياغة المؤشرات الاتية للبعد السياسي في العلاقة الصينية – العربية:

١- التمثيل الدبلوماسي.

٢- الزيارات المتبادلة ومستوياتها.

٣- التجاذب والاستقطاب في القضايا والمحافل الدولية.

ب- الأبعاد الاقتصادية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– التعريف اللغوي: هي العلاقات المتبادلة على المستوى الرسمي وغير الرسمي في مجال التجارة البينية والاعتماد المتبادل والاستثمارات وتوطينها (البرهان، ٢٠١١).

– التعريف الإجرائي: أمكن صياغة المؤشرات التالية للبعد الاقتصادي في العلاقة الصينية – العربية:

أ– حجم التجارة البينية بين الطرفين (قيمة الصادرات والواردات وأنواعها).

ب– الاتفاقيات التجارية.

ج– حجم الاستثمارات بين الطرفين.

٢– المتغير التابع: العلاقات الصينية – العربية

أ– التعريف اللغوي: هي ظاهرة التفاعلات المتبادلة المتداخلة الرسمية وغير الرسمية بين الصين والدول العربية (حقي، ٢٠٠٣).

ب– التعريف الإجرائي: يمكن بيان مؤشرات العلاقات الصينية – العربية التي تخدم موضوع البحث وأغراضه بما يأتي :

١– سياسياً: تحديد الاتجاهات التي يتبناها صناع القرار في علاقاتهم المتبادلة بحيث تشكل للطابع السلوكي والوظيفي لهذه الأطراف (الدول) بشكل متحرك (Trends).

٢– اقتصادياً: استغلال قدرات المحدد الاستراتيجي في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة الدولية وتوطين الاستثمارات (المجذوب، ١٩٩٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها، والأهداف التي يتوخى تحقيقها، والفروض التي ينوي اختبارها، فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام منهجي "نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية" والمنهج الوظيفي والمنهج الاحصائي وتحليلاته.

وفيما يلي عرض موجز لنمهجي "نظرية الدور" و"المنهج الوظيفي" من حيث:

- أصحاب كل منهج ومفهومه.

- مقومات المنهج وركائزه.

- كيفية توظيف المنهج في البحث.

١- نظرية الدور

أ- أسهم كل من "جورج ميرا" و"جوزيف سورينو" و"بروس بيرل"، في إيجاد هذه النظرية وتطويرها (Steven, 1999)، يقوم يقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها: منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها، من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه (Steph, 1987).

ب- مقومات هذه النظرية وركائزها: تسهم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صناع قراراتها. ويتشكل الدور هنا من مجموعة العوامل التي تتمثل في هوية المجتمعات والدول والقيم السائدة فيها، وخصائصها القومية وتاريخها، ومعتقداتها السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها. وتبعاً لهذه النظرية تتمايز أدوار الدول بعضها عن بعض تبعاً لاختلاف منظار الدور (The Role Perspectives) الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها. كما أن أداء الدور (The Role Performance) يتشكل نتيجة الرؤية السياسية الواضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية. ويعتبر جوهر الدور

(The Role Essence) المحدد الأساسي في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور (Stoll, 1991).

ج- كيفية توظيف المنهج (النظرية) نظراً لمشكلة البحث وأسئلته فإن هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به الدول موضوع الدراسة، بناءً على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة التي تشكل مصادر الدور (The Role Resource) وتسهم في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومعرفة مدى التغير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة.

٢- المنهج الوظيفي:

أ- رواد المنهج ومفهومه:

لقد ابتكر "هارشون" (Harshones) المنهج الوظيفي وساعد في تطويره كل من "دوكلاس" و"جاكسون"، ويرى هؤلاء أن الجيوبولتكس ترتكز على تحليل القوة، وتحديد الوزن السياسي للدولة وتأثيره في النظام الدولي من خلال التركيب السياسي لها وبنيتها وخصائصها ومعطياتها طبيعياً وبشرياً واقتصادياً، وكذلك أهدافها وقيمها (أي كل ما يسهم في قوتها ويزيد أو يحد من ثقلها) إضافة إلى الاهتمام بسياستها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستراتيجيتها القومية لإثبات هويتها وشخصيتها السياسية وزيادة فاعتليها في السياسة الدولية (Harshones, 1995).

ب- مقومات المنهج الوظيفي وركائزه:

يقوم هذا المنهج على تحليل الدولة من خلال الوظائف التي تؤديها خاصة إذا توافرت عناصر الانسجام والتوافق والحيوية، وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالناحية الاستراتيجية في إدارة السياسة الداخلية والخارجية فيما يتعلق بمصالح الدولة، وبناء عليه فإن المنهج الوظيفي يُعنى بدراسة العلاقات الدولية من حيث: (Hartshones, 1995)

١- مناسبة موقع الدولة لتحقيق استقلالها وصيانته ورفاهيتها وتماسكها.

٢- تحقيق النطاق الإقليمي للدولة وإحداث قوة جذب لصيانة استقلالها.

٣- تحليل العلاقات الخارجية من حيث حدود الدولة ومياهها الإقليمية، وعلاقاتها الاقتصادية وتجارتها الدولية واستثماراتها، والتطور التقني، ومعرفة التوزيع والتركيب الجغرافي لهذه القضايا على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وكيف يمكن أن يقود إلى تحليل السياسة الخارجية للدولة ويدفعها إلى ارتباطات دفاعية أو هجومية مع دول أخرى باعتبار أن المصالح هي العامل الرئيسي الذي يقود ويوجه الدول في المرحلة الحالية (متولي، ١٩٩١).

ج- كيفية توظيف المنهج:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن مقومات هذا المنهج تسهم بشكل فعال في إمكانية الربط بين متغيرات الدراسة وتتبعها، حيث تشكل الصين الشعبية من الناحية الجيوسياسية المكان المهم لتقاطع المصالح الدولية، ولا يمكن دراسة العلاقات الصينية – العربية دون سبر غور المكان (الموقع) لكلا الطرفين وارتباطه بالزمان والتاريخ، حيث يشكل الموقع تخوم المصالح الأمريكية والغربية، خاصة وأن الميل نحو أي تغير سياسي أو عسكري أو اقتصادي أو تجاري يظل محكوماً بحقيقة اشتراك أطراف البحث في أهمية الموقع والمصالح.

ثامناً: الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع وفيما يأتي عرض لأهمها:

١- دراسة تيره بكر (٢٠٠١) بعنوان "التطور الاستراتيجي لسياسة الصين الشعبية في منطقة الخليج العربي".

خلصت هذه الدراسة إلى أهمية محاكاة التجربة الصينية من قبل الجانب العربي، وضرورة تنبيه صناع القرار العربي إلى أهمية تطوير العلاقات مع الصين، واستغلال التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية والخليج العربي واستغلال الجانب الاقتصادي لتوجيه البعد السياسي في هذه العلاقات.

٢- دراسة جلال محمد (٢٠٠٨) بعنوان "العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين".

أوضحت هذه الدراسة ضرورة تفعيل منابر الحوار الصيني – العربي وتوجيهه نحو خدمة السياسات الرسمية والشعبية، مما يفضي إلى مزيد من العلاقات الراسخة بين الجانبين واستغلال صفة التوازن والاعتدال في السياسة الخارجية الصينية لخدمة القضايا العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- دراسة جيان لي ولي (٢٠٠١) بعنوان "العلاقات بين الصين والشرق الأوسط".

خلصت هذه الدراسة إلى مقاربة نمط السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط والتي تقوم على مبدأ التعايش السلمي لدى شعوب المنطقة، وإيجاد الحلول السلمية للقضايا العالقة واحترام السياسة الداخلية للدول، وتفعيل التعاون الاقتصادي، وضرورة تنمية التجارب البيئية وتوطين الاستثمارات بما يخدم مصالح الجانبين ويحافظ على استمرارها وديمومتها.

على ضوء ما تقدم من استعراض دراسات ذات صلة بموضوع الدراسة ، يرى الباحث ان دراسته هذه سوف تضيف جوانب رئيسية ذات صلة في تشخيص واقع العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين الصيني والعربي من جهة ، وبين الوقوف على اثر الابعاد في العلاقات المتبادلة في تعزيز مجالات التعاون في ظل تنافس الاقطاب الدولية في تنمية مصالحها في المنطقة العربية بشكل عام ، وكيفية استفادة الاردن من ذلك كحالة دراسية من جهة ثانية .

تاسعاً: تقسيم الدراسة:

استناداً إلى موضوع الدراسة وأهدافها، والمنهجية المستخدمة والنتائج التي تسعى للتوصل إليها فقد تم تقسيمها على النحو التالي:

الفصل الأول: الأبعاد السياسية والأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية (دراسة نظرية)

المبحث الأول: الأبعاد السياسية في العلاقات الدولية (المفهوم والتفاعلات)

المطلب الأول: مفهوم الأبعاد السياسية في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: طبيعة التفاعلات الدولية على ضوء الأبعاد السياسية

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية (المفهوم والتفاعلات)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مفهوم الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: طبيعة التفاعلات الدولية على ضوء الأبعاد الاقتصادية

الفصل الثاني: العلاقات السياسية والاقتصادية الصينية–العربية (المراحل والتطور)

المبحث الأول: مراحل تطور العلاقات السياسية الصينية – العربية

المطلب الأول: المراحل العامة خلال فترة الحرب الباردة

المطلب الثاني: المراحل العامة بعد انتهاء الحرب الباردة

المبحث الثاني: مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الصينية – العربية

المطلب الأول: المراحل العامة خلال فترة الحرب الباردة

المطلب الثاني: المراحل العامة بعد فترة الحرب الباردة

الفصل الثالث: الأبعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات الصينية – العربية

المبحث الأول: الأبعاد السياسية والاقتصادية على ضوء التطورات في السياسات الدولية

المطلب الأول: الأبعاد السياسية في العلاقات الدولية الصينية – العربية

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية الصينية – العربية

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات الصينية – الأردنية ١٩٩٩–٢٠١٣

المطلب الأول: الأبعاد السياسية في العلاقات الصينية الأردنية المتبادلة

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الصينية – الأردنية المتبادلة

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الصينية العربية على ضوء البعدين السياسي والاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة (نتائج وتوصيات)

المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الابعاد السياسية والابعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية "دراسة نظرية"

ما زالت الدولة هي اللاعب الرئيسي والفاعل الأول في العلاقات الدولية، على الرغم من التغيرات الكبيرة والهامة التي اجتاحت الدولة وخصوصاً في زمن العولمة الذي بدأ يجرد الدولة من الصلاحيات، وبدأ مفهوم الدولة القومة يتعرض للاهتزاز الشديد. ولكن مع ذلك ورغم هذا التغير الكبير الذي حدث في بنية النظام الدولي وتركيبته وتفاعلاته إلا أن كل نظريات العلاقات الدولية من الواقعية مروراً بالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وصولاً إلى نظرية النظام العالمي الجديد التي طرحها (مانويل فاليرشتاين)، ما زالت تعتبر الدولة هي الفاعل الرئيس والأول في العلاقات الدولية مع التفاوت بين كل منها في التفاصيل .

وسوف يتم تسليط الضوء على الابعاد الابعاد السياسية والابعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الأبعاد السياسية في العلاقات الدولية (المفهوم والتفاعلات)

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية (المفهوم والتفاعلات)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : الابعاد السياسية في العلاقات الدولية (المفهوم والتفاعلات)

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الاتيين :

المطلب الأول: مفهوم الأبعاد السياسية في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: طبيعة التفاعلات الدولية على ضوء الأبعاد السياسية.

المطلب الأول: مفهوم الابعاد السياسية في العلاقات الدولية

يعرّف موريس ايست (Maurice East) النظام الدولي بأنه يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي توجد خلال وقت محدد(Marice,1978,p145).

ويرى ابراهيم أبراش أن النظام الدولي يعني ارتباط الدول – اختيارياً أو إجبارياً – في تفاعلات وعلاقات مع بعضها البعض – علاقات سلم أو حرب وتنافر – من أجل تحقيق مصحلة مشتركة لجميع وحدات النظام أو لجزء منها، اعتماداً على مبادىء شريعة القانون أو شريعة القوة. وسواء كان هذا النظام محكوماً ومسيراً من طرف قطب واحد أو ثنائية قطبية أو تعددية قطبية. وبالتالي فإن النظام الدولي كمفهوم غير مقيد بأوضاع قانونية محددة، وغير منحصر في زمن محدد ، فهو موجود مع تقلب الأحوال والدول في الصراع والسلم(أبراش ، ١٩٩٩، ص١١٣-١١٤) .

ويطلق (مجدي عمر) صفة النظام الدولي على مجموعة العلاقات المنتظمة التي تربط الدول ببعضها البعض، والقائمة على الاعتماد المتبادل ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي، والمعبرة عن واقع فرض نفسه بفعل شروط تاريخية وعلمية وعقائدية واقتصادية. ويمكن لهذه العلاقات أن تأخذ طابع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصراع والحروب والتنافس والمواجهة، كما يمكن أن تأخذ طابع التعاون والتفاهم والسلام(عمر ، ١٩٩٥،ص١٧).

ويرى ممدوح مصطفى أن مفهوم النظام الدولي ما هو في واقع الأمر إلا مجرد تعبير عن سيطرة الأقوى على العلاقات الدولية، وتقنيع لهذه السيطرة بهدف إضفاء الشرعية والمشروعية على سياسات القوى الكبرى، على النحو الذي يكفل لها تحقيق أهداف سياساتها الخارجية وحماية مصالحها القومية(مصطفى ،١٩٩٨،ص٢٥) .

يشير مفهوم الابعاد السياسية الى مجموعة من نشاطات الافراد داخل جماعاتهم ، تعبر عن كفاحهم من أجل الحصول على القوة ، أو عن ممارستهم العملية لها ، وذلك بنية تحقيق مصالحهم ومصالح الجماعات التي إليها ينتمون .وفي دراسة العملية السياسية ، تثار طائفة من التساؤلات حول المنهج المتبع ، والفاعلين وأهدافهم ، ونوعية الأساليب المستخدمة .(ربيع ومقلد ، ١٩٩٤،ص٤٨٧) .

أما المنهج المتبع ، فهو ينقل عن هيغل أو ماركس بعض آرائه حول الديالكتيك أو المادية الجلدية ، جاعلا من الصيرورة التاريخية – وليس السكون – ركيزته الأساسية في كل ما يحلل من تفاعلات . ويحدد قيمة كل عنصر في الكون على موضعه منه في لحظة تاريخية بذاتها . وعلى هذا الأساس ، فإن العملية السياسية لا تدرس الهياكل أو المؤسسات بل هي تتخللها لتدرس مسائل من قبيل صنع القرار ، والتخطيط وإدارة الصراع ، والتنشئة ، والاتصال ، والتكيف ، والتعليم ... الخ .وتطول القائمة وتمتد ما أمكن تقسيم كل موضوع من الموضوعات السابقة إلى عدد لا نهاية له من العناصر .وأما الفاعلون ، فالأصل أن لكل فرد دوره في العملية السياسية ، لكن الواقع يشهد بأن غالبية المواطنين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلبيون ولو بدرجات متفاوتة ، طالما ان قلة نشطة من القيادات والنخب والحكام والمديرين هي التي تتولى كتابة التاريخ وصوغ وقائعه. هذا وتختلف أسس ممارسة القوة من مجتمع إلى آخر، وتشتمل بين ما تشتمل الثروة ، والانجاز العسكري ، وعراقة الأصل ، والمهارات القيادية الخاصة . وفي نفس الوقت تجري المباعدة بين عناصر بذاتها وبين الانخراط في العملية السياسية لداعي الاضطهاد الديني أو الاثني ، وذلك خلا من يحجمون من تلقاء أنفسهم عن المشاركة لنقص في فعاليتهم بحكم العجز أو الفقر أو التعليم غير المناسب ... الخ. وعلى الرغم مما تقدم فإن المواطنين السلبيين يؤثرون على العملية السياسية من باب آخر، وذلك أن أسلوبهم في الانصياع يؤثر على نمط القيادة. أكثر من هذا، فإنه قد يبزغ من بين صفوفهم معارضون للنظام القديم بهيئون البديل لقادة استنفدوا طاقاتهم أو هكذا يلوح .

وتتميز الأدوار الاجتماعية للفاعلين الرئيسيين بتعقدها البالغ، فهي تتحدد جزئيا بوساطة الأنظمة القانونية ، وجزئيا بوساطة بعض الترتيبات والاتفاقات غير الرسمية، وهي في جانب منها تتمثل في توقعات الآخرين وتجسدها ، لكنها في جانب آخر تتشكل وفق شخصية مؤديها وإمكاناتهم، وهي تارة تتكحم بدقة في حركة اصحابها، وتارة اخرى تسمح لهم بحيز أكبر من حرية الحركة (International Encyclopedia of the social Siences ,1968,p54).

ولما كان الفاعلون السياسيون يستخدمون القوة لتحقيق أهدافهم وأهداف جماعاتهم على ما تبين، فإنهم يدخلون من ثم في صراعات مختلفة المستويات مع معارضيهم أفرادا وجماعات، وتأتي العملية السياسية في جملتها لتكون بمثابة تعبير دقيق عن توازن القوة بين تلك الأطراف كافة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما الأساليب المستخدمة ، فإنها تتنوع ما بين الإقناع والضغط والجمع بينهما(Cooley, 1918,p42)

يأتي الإقناع عندما يسعى طرف للتأثير على مسلك طرف آخر دون أن يلوح له بمكافأة أو تهديد بعقاب، وقد يتم الإقناع عن طريق تقديم المثال في الولاء والتضحية ... الخ، أو نتيجة الإنسياق لحكمة الشخص المقنع ووجاهة مقترحاته ، أو بالانجذاب إلى ما تبشر به وسائل التعليم والإعلام من قيم واتجاهات.

أما الضغط فإنه يقع عندما يحاول طرف تعديل مسلك طرف آخر بأي من وسيلتي التبشير والنذير، والضغط من ثم يكون باستعمال القوة المادية (مصادرة الحرية أو الممتلكات ، وربما التصفية الجسدية) أو التهديد به مثلما قد يكون بتوجيه ممارس السلطة آوامر ليست محلا لمحاجاة، وفي بعض الحيان، تبدو المناورة وسيلة أفضل للحصول على المواقف المواتية ، كما أن المساومة تفسح مجالا للتفاوض حول القيم والاتجاهات المطلوبة .

إن العملية السياسية – سواء في منهجيتها أو في عناصرها – تنقل بؤرة الاهتمام من الابنية والهياكل أي ديناميات التفاعل مختلفة الأطراف والمستويات ، فيما يهيئ فهما اوقع وأشمل للظاهرة السياسية.

وعلى ضوء ما تقدم، وارتباطا بموضوع الدراسة ذات العلاقة بالصين كقطب عالمي ، نلاحظ أن الصين قوة صاعدة تحاول منافسة الولايات المتحدة على زعامة العالم. فالعلاقات الصينية الأمريكية تدل على وجود صراع على قيادة العالم، وتمثل نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون والحذر، وتمتلك الصين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عناصر القوة والثقل الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد، وهي بذلك تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن، ولذلك فإن الولايات المتحدة تنظر للصين كقوة ناهضة لها دورها الإقليمي والعالمي، كما تنظر الصين للولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، كما أنها يمكن أن تعلب دوراً مهماً بالنسبة للصين. ولكن في الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، فنظرة الصين أنه لابد من إنهاء السيطرة العالمية للولايات المتحدة والتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب يكون فيه التوازن لقوى متعددة فيه، فالولايات المتحدة تنبهت لدور الصين منذ عام ١٩٤٩م عندما قامت بدعم تايوان للإنفصال عن الصين التي ترى أن تايوان جزء منها. وبرز الصراع الأمريكي الصيني بوضوح في شكل الدعم الأمريكي العسكري لليابان والهند الذي اعتبرته الصين موجه ضدها، والهدف من ورائه تحجيم دورها العالمي والإقليمي.لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية للوجود في آسيا عسكرياً لتحقق التوازن الإقليمي وردع الصين، وذلك بالوجود في المجال الحيوي الصيني، فهدف الإستراتيجية الأمريكية الرئيسي فى آسيا هو تطويق الصين ومنع حدوث تحالف استراتيجي بينها وبين روسيا، وبذلك ظهر مصطلح استراتيجية (احتواء الصين) في الأدبيات الأمريكية، وأصبح مهمة هذه الإستراتيجية هي تكثيف الوجود الأمريكي في العمق الإستراتيجي الصيني. وتجلى الصراع بين القطب الأمريكي الأوحد والصين عام ١٩٩٨م في العقوبات الأمريكية التي فرضت على الصين وبيع مقاتلات إف-١٦ لتايوان وحادثة سفينة المجرة وربط مسائل حقوق الإنسان للتجارة، كل ذلك أوضح مدى الصراع بين الطرفين. Cooley (,1918,46)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمدت الولايات المتحدة على استخدام ملف حقوق الإنسان كورقة ضغط على الصين لإحراجها وتشويه صورتها امام المجتمع الدولي، وإبراز أنها غير جديرة بقيادة العالم. ووجهت الولايات المتحدة العديد من الإتهامات للصين في مجالات حقوق الإنسان، حيث أن الولايات المتحدة تعارض سياسة (الطفل الواحد) الصينية، وتجد ان ذلك ضد حقوق الإنسان، في حين أن الصين ترى أن أوضاعها السكانية هي التي فرضت عليها هذا حتى تستطيع تحقيق التنمية. وتنتقد الولايات المتحدة النظام الشيوعي الصيني وتدعوه لاتخاذ مواقف وإصلاحات سياسية وفقاً للرؤية الأمريكية، وفتح الباب أمام حرية الرأي والتعبير، وعدم قمع المعارضة، وهذا ما رأت فيه الصين أنها مساعي أمريكية لتفكيك الكيان الصيتي مثلما حدث مع الإتحاد السوفيتي عندما تبنى سياسات اصلاحية تعرف بـ (البروسترويكا). كما تضغط الولايات المتحدة نحو اجراء تغيير في النظام الإجتماعي الصيني بينما حاولت الصين تكثيف الضغط على الولايات المتحدة من خلال تحميلها مسئولية التلوث البيئي العالمي اثناء عدد من المؤتمرات. وحاولت الصين من حد الإستثمارات الأمريكية فيها حتى لا يؤدي ذلك لتحكم خارجي في اقتصادها.(جريدة صوت الآخر ، ٢٠٠٧،ص٤)

يرى علماء العلاقات الدولية أن الصراع على القيادة العالمية بين القطب الأوحد(امريكا) والصين يأخذ ثلاثة مسارات هي:

المسار الأول: حالة من التقارب والتعاون الصيني الأمريكي الصيني من الممكن أن يحدث مستقبلاً، وذلك في حالة تفعيل الحوار والإعتماد على لغة الدبلوماسية، بالإضافة للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، فهناك نقاط التقاء بين الطرفين مثل المصالح الإستراتيجية الصينية الأمريكية في الحفاظ على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلام في شرق آسيا وأوجدت أحداث ١١ سبتمبر نقاط التقاء جديدة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي. (جريدة صوت الآخر ، ٢٠٠٧،ص٦)

المسار الثاني: وهو يعرف بالمسار الصراعي، إذ يتوقع أن تشهد العلاقات الصينية الأمريكية المزيد من التوترات والإحتكاكات الأمر الذي قد يقود إلى صراع عسكري بينهما، وذلك في ظل الرغبة الصينية الكبيرة في التحول إلى قوة عظمى تنفيذاً لسعيها الدائم لتطوير قدراتها وإنفاقها العسكري، الأمر الذي تنظر له الولايات المتحدة على أنه مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي الأمريكي ولإمكانياتها في النظام الدولي، إذ يقوم هناك قلق أمريكي من تزايد القدرات العسكرية الصينية والخوف من حدوث تحالف استراتيجي مع الند الروسي بالإضافة إلى تفوق الصين الكمي والذي يقابل بتفوق أمريكي كيفي.

المسار الثالث: وهو المسار الواقعي ويتوقع إن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة قد ترقى لحد التقارب والتعاون الإستراتيجي، وأنها لن تصل أيضاً للحد المواجهة العسكرية، فهناك توترات وخلافات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يؤرجح العلاقات بينهما بين الصعود والنزول، فكل منهما قادر على الإضرار بمصالح الآخر أو العمل على تنسيقها وتقويتها.(موقع جامعة القدس المفتوحةwww.openquds.com)

تقوم ظاهرة الاعتماد المتبادل على اساس ان ازدياد التداخل والتشابك بين مجالات الحياة المختلفة، والناتج عن التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد أدى إلى اتساع نطاق علاقات التأثير والتأثر بين دول العالم، بحيث أن ما يحدث في أي مكان في العالم لا بد وأن يؤثر في باقي دول العالم بأشكال ودرجات تختلف وتتفاوت من دولة الى دولة اخرى، ولكن في المحصلة النهائية لا بد وأن يكون هناك نوع من التأثير، ويترتب على ذلك أن على كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة أن تتابع ما يحدث في العالم من تطورات وتغيرات لتتعرف على الاحتمالات المختلفة للتأثيرات التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة لهذه التطورات والتغيرات، ولتحدد السياسات والأساليب والوسائل الملائمة للتعامل معها بما يحقق لها اكبر قدر ممكن من مصالحها ويجنبها الى اقصي حد ممكن المخاطر الناتجة عنها.

فى الواقع ان ظاهرة الاعتماد المتبادل هي الظاهرة الأساسية الحاكمة لمعظم التفاعلات بين الدول في الواقع المعاصر، بل ونستطيع القول إنه يمكن الاستناد إليها في تفسير العديد من المواقف والأحداث الدولية المعاصرة التي قد تبدو وكأنها غير منطقية بالمعايير التقليدية للعلاقات الدولية. كما أن هذه الظاهرة تمتد لتشمل جوانب الحياة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كافة، وبالتالي تتعدد الآثار الناتجة عنها وتتداخل بشكل غير مسبوق الأمر الذي لا بد وأن يكون له تأثيره على واقع العلاقات الدولية المعاصرة افقيا، بمعنى الاتساع المستمر لنطاقها ورأسيا بمعنى الازدياد المستمر والمكثف للتفاعل بين الأطراف الفاعلة في سياق هذه العلاقات.

من الظواهر المهمة في سياق العلاقات الدولية بعد الحادى عشر من سبتمبر ظاهرة الفاعلين من غير الدول والتي تشمل الشركات عالمية النشاط والمنظمات الدولية والإقليمية، وشبكات المنظمات الأهلية غير الحكومية العابرة للحدود، وبعض هؤلاء الفاعلين يملكون من مصادر القوة والتأثير ما يفوق ما لدى بعض الدول، بل ومجموعة من الدول وأكثر من هذا فإن بعضهم يستطيع ان يؤثر في الأوضاع الداخلية للدول من خلال ما يتخذه من قرارات، وما يتّبعه من سياسات لإدارة وتشغيل الشركة او المؤسسة التي يديرها وكلها أمور خارج نطاق السيطرة المباشرة للدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الإطار يمكن الاشارة الى ازدياد دور المنظمات الدولية والمتخصصة والإقليمية في نطاق التفاعلات الدولية المعاصرة سواء في مجال حل المنازعات الدولية ام في نطاق محاولة إلزام الدول بالقواعد القانونية الدولية المنظمة لأنشطة معينة أم في اطار محاولة بعض الدول الكبرى فرض قيود او عقوبات على دول معينة.

حقيقة ان بعض الدول الكبرى تسيء استخدام بعض هذه المنظمات من خلال ممارسة الضغوط الرامية الى توجيهها وجهة معينة بعيدة عن اعتبارات وقواعد القانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية، إلا أن اتساع نطاق دور هذه المنظمات بحد ذاته له آثاره التراكمية المهمة بالنسبة لإدارة العلاقات بين الدول وتسييرها.

وأخيرا ، فان الوقوف على كيفية توظيف حاجة تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الكبرى الوزن الدولي كالصين من جهة ، وبين احتياجات الدول العربية كدول نامية بشكل عام والاردن بشكل خاص من جهة اخرى .

المطلب الثاني: طبيعة التفاعلات الدولية على ضوء الابعاد السياسية

في مقالة " الحركة نحو عالم ما بعد الغرب " يلقى سيمون سيرفاتي ، أستاذ العلاقات الدولية ، نظرة شاملة على اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهم(Simon ,2011,p12) Serfaty ،يقرر الكاتب في البداية أن عصر الأحادية القطبية قد ولى إلى غير رجعة ، كما يستبعد أن يعود العالم إلى حالة من الثنائية القطبية . فرغم تراجع القوة الأمريكية ، فإنه ليست هناك أي قوة دولية أخرى قادرة على فرض الهيمنة عليها ، أو حتى الوصول إلى موقع الندية معها .

الواقع العالمي الجديد إذن يتسم باللاقطبية ، حيث تتعدد فيه القوى الصاعدة بشكل غير مسبوق ، بالإضافة إلى العديد من الدول التي ، وإن كانت أقل حجما، فإنها تكتسب، لأسباب مختلفة ، نفوذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متصاعدا على الساحة الدولية . يرى الكاتب أن هناك اليوم حاجة ملحة لصياغة هيكل جديد للنظام العالمي ، حتى يمكن استيعاب هذا العدد الكبير من الفاعلين المنتشرين بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء العام . لقد كانت التجارب التاريخية الغربية السابقة في إعادة تشكيل النظام الدولي تتم عادة من خلال إعادة تدوير الصياغات القديمة المتعلقة بتوازن القوى ومصلحة الدولة ، بدلا من إنشاء صياغات جديدة ، ولكن مثل هذه المقاربة لن تصلح في عالم القرن الحادي والعشرين .

إن غياب أي شكل من أشكال القيادة في عالم متعدد القوى يوجد مناخا من الفوضى ، وربما يكون محفوفا بالمخاطر، فهناك مصالح متشابكة قد تدعم التعاون فيما بين الأقطاب المتعددة ، لكن اختلاف الرؤى والمناهج فيما بين هذه الأقطاب يجعل الخريطة الجوسياسية حافلة بالتناقضات وعدم الوضوح، وسوف تصبح عملية اختيار الحلفاء والأصدقاء ، وردع الخصوم ، وتفادي النزاعات في ظل هذا الوضع العالمي الجديد ، شديدة الصعوبة (أبو الخير ، ٢٠١١، ص١٦١).

إن أحد الملامح الرئيسية للواقع العالمي الجديد هو انتشار قيم ومعايير متعددة ومتباينة على الصعيد العالمي في الوقت نفسه، وربما يكون الزعماء السياسيون الحاليون أكثر سعادة في عالم يدير فيه كل من الأمريكيين والصينيين والأوروبيين شتوتهم ، وفق معاييرهم وقيمهم الخاصة داخل حدودهم ، وربما يسعون – وهنا تكون المشكلة – إلى نشر هذه القيم والمعايير في المناطق المجاورة التي يعدونها مناطق نفوذ .وفي مثل هذا العالم ، فإن الاتفاق الدولي على قواعد التعامل لن يتعدى الحد الادنى من القوانين اللازمة لتنظيم الحركة الدولية ، مثل تلك النتعلقة بالتجارة أو الطيران، وسوف يكون هناك احترام شديد لمبادئ السادة وعدم التدخل، وسوف يكون على العالم لذلك أن يحدد بشكل دقيق القضايا التي يجب أن تأخذ الأولية للاتفاق عليها .(ابو الخير ،٢٠٠١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مقال بعنوان " تحولات القوة " ، يتناول هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ، الواقع العالمي الجديد من منظور استراتيجي(Henry ,2011,p24) ، يذكر كيسنجر بالنظام العالمي الذي كان سائدا في السبعينيات من القرن الماضي ، حيث كان هناك خط استراتيجي واضح يفصل بين القوى الدولية ، يمر في وسط القارة الأوروبية، أما في عالم اليوم ، فمن الصعب حصر الخطوط الاستراتيجية الفاصلة ، أو تحديد عامل مشترك أدنى يجمع بينها .

وقد ظهرت تفاوتات جوهرية في المعايير والقوة على المستوى الاستراتيجي ، فالدور الأمريكي على هذا المستوى في تراجع لعدة أسباب اقتصادية وسياسية . وسوف يكون من الصعب على الإدارات الأمريكية في المستقبل القريب إقناع الناخبين بضرورة التدخل العسكري الخارجي إلا تحت ظروف مشددة . كما أن اوروبا ابتعدت بشكل عام عن استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف استراتيجية ، واتجه اهتمامها إلى عمليات حفظ السلام وما شابهها . وقد تركت الحروب الخيرة التي خاضتها الدول الأطلسية جراحا وانقسامات عميقة داخل المجتمعات الغربية ، مما يقلل من احتمالات استخدام هذه الدول لقواها العسكرية في مواجهة مشاكل أو نزاعات في مختلف أنحاء العالم .

يرى كيسنجر أن تعدد الفاعلين بشكل كبير في النظام الدولي الحالي ، واختلاف قيمهم وتوجهاتهم على الصعيد الاستراتيجي ، يجعل من تطبيق المفهوم الكلاسيكي للأمن الجماعي عملية شاقة وصعبة . وتعطي المواقف الدولية المختلفة من قضية الانتشار النووي مثالا على ذلك، فالولايات المتحدة وبعض حلفائها، تنظر إلى المشكلة بشكل تقني، حيث تبلور سياسات تهدف لمنع الانتشار، وتقدم العقوبات الدولية كحل رادع، ولكن الدول المجاورة لكوريا الشمالية أو لإيران تنظر للقضية من زاوية مختلفة. فمن المؤكد أن الصين، مثلا، لا ترغب في وجود دولة نووية، مثل كوريا أو فيتنام أو حتى اليابان على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حدودها، ولكن الصين لديها مخاوف عميقة تجاه مستقبل النظام السياسي في كوريا الشمالية، وهي تخشى من أن تؤدي الضغوط الهادفة لإقناعها بالتخلي عن الخيار النووي إلى اندلاع أزمة داخلية، سوف تنتقل اليها بالتأكيد عبر الحدود، ولذلك فإن الصين ليست على استعداد لممارسة ضغوط على النظام الكوري قد تصل به إلى مرحلة الأزمة، وينطبق مثل هذا التحليل أيضا على موقف روسيا والصين من القضية النووية الإيرانية، حيث تقتصر موافقة الدولتين على إجراءات ضد إيران لا تمس مصالحهما الاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الابعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية (المفهوم والتفاعلات)

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الاتيين:

المطلب الأول: مفهوم الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: طبيعة التفاعلات الدولية على ضوء الأبعاد الاقتصادية

المطلب الاول: مفهوم الابعاد الاقتصادية للعلاقات الدولية

أن النظام الدولي يعكس النسبة بين قوة الدول وإرادتها في استثمار قوتها للدفاع عن مصالحها التي قد تتمثل فيما يحققه النظام الدولي لها، ومركزية القوة في النظام الدولي تعني وجود قوة عالمية– قطب أو أقطاب دولية– يرضى بها الجميع ويتفقوا معها لفرض النظام.

ومن هنا فإن النظام الدولي: هو نمط توزيع القوة الذي تقرره دول محددة، ومعنى ذلك أن هناك دولاً ليس لها علاقة بنمط توزيع القوة، ويجب أن نميز بين النظام الدولي كتوزيع قوة وبين نمط العلاقات داخل هذا النظام. فعلى سبيل المثال فإن نمط العلاقة بين قوى النظام الدولي حالياً هو متعدد بينما شكل النظام أحادي القطبية أي بمعنى آخر، فإنه مهما حصل في نمط العلاقات فإن ذلك لا يغير من توزيع القوة لأن توزيع القوة هو الذي يفرض أنماط العلاقات.

والنظام الدولي في حالة تطور من مرحلة إلى أخرى، فهو ظاهرة متغيرة ذات قواعد معينة، وحالة التغير هي تلك المرحلة الانتقالية من وضعية معينة للنظام إلى مرحلة أو حالة أخرى، وأسباب الانتقال من شكل إلى آخر ترجع إلى أن الأسس التي يرتكز عليها النظام لا تستطيع أن تساير التحولات الجذرية في البيئة المحيطة به.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينطوي النظام الدولي على أربعة أبعاد رئيسية هي:

١- الوحدات: ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النظام. فالنظام ينطوي على فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل، كما أنه ينطوي على أنظمة فرعية (Subsystems) متفاعلة مع بعضها البعض ومع النظام الكلي.

فهناك نظام عالمي (Global system) يتضمن العديد من الأنظمة الفرعية ويتميز كل منها بأن التفاعل بين وحداته أكثر كثافة من التفاعلات بين تلك الوحدات ووحدات الأنظمة الفرعية الأخرى، ومن أمثلة الأنظمة الفرعية المنبثقة عن النظام الكلي: الامم المتحدة أو منظمة الدول الأمريكية، وحلف الأطلنطي. وغيرها من الانظمة الدولية والإقليمية ذات الطابع الجغرافي المحدود التي تضم في عضويتها عدداً من الدول التي تنظم مجالات التعاون بينها، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون وما إذا كان عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً، وكل هذا في إطار الوضع الدولي القائم (States quo).

٢- البنيان: ويُقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة بالنسبة لبعضها البعض، ويتحدد هذا الترتيب طبقاً للنظام لكيفية توزيع المقررات بين الوحدات المكونة للنظام وطبقاً لدرجة الترابط بين تلك الوحدات.

٣- المؤسسات: ويُقصد بها مجموعة القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية، التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة، ويشمل التنظيمات الدولية، والقواعد القانونية والعرفية المستقرة في النظام الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- العمليات السياسية: ويُقصد بها مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسية التي تتم في إطار البنيان والمؤسسات (موسى ، ١٩٩٣،ص ٤٠).

مما سبق نستنتج أن النظام السياسي الدولي هو عبارة عن وحدات سياسية (دول، منظمات)، مترابطة مع بعضها البعض، وكل وحدة من هذه الوحدات لها حد أدنى بالالتزام للبقاء والاستمرار(السيد ، ١٩٩٨، ص ٢٥٧-٢٥٨)

المطلب الثاني : طبيعة التفاعلات الدولية على ضوء الابعاد الاقتصادية

تتلخص الأسباب التي دفعت إلى بروز ذلك الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للسياسات الدولية وبسياسات العلاقات الاقتصادية الدولية فيما يلي :-

تطور الظروف الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية التي سادت عقب الحرب العالمية الثانية والتي أبرزت – وحتى نهاية الستينيات من القرن الماضي – أولوية وتفوق الاهتمامات السياسية – العسكرية ، بل والتي أدت تدعيم الانفصال بين السياسات الدولية والاقتصاديات الدولية (joan,1981,p23-29) ، فخلال وبعد الحرب العالمية الثانية تمكنت الحكومات الغربية من الاتفاق على وتدعيم مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات لإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية . واستمر هذا النظام المعروف بنظام بريتون وودز – ولمدة عقدين متتاليين – يعمل بفاعلية في السيطرة على الصراع في هذا المجال .ولقد اجتمعت في هذه الفترة ثلاثة ظروف سياسية – شكلت الأسس السياسية لفعالية هذا النظام الاقتصادي العالمي : -

١- القوة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي تركز القوة في عدد صغير من الدول الغربية مكنتها من السيطرة على هذا النظام في وقت كانت الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، تتفاعل في نطاق نظام اقتصادي دولي منفصل، ومن ثم لم تكن تفرض تحديا على الدول الغربية في انفرادها بإدارة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي اندمجت فيه بقوة في هذه المرحلة مجموعة الدول المتخلفة .

٢- المصلحة :

وجود مصالح مهمة مشتركة بين الدول الغربية محورها الاعتقاد في حيوية إرساء أسس التجارة الدولية الحرة من ناحية ، وفي حيوية مبدأ التعاون الاقتصادي من ناحية أخرى، ولقد دعمت خبرة فترة ما بين الحربين العالميتين التي شهدت حالة حادة من الصراع والتنافس الاقتصادي الدولي الناحية الأولى، كما دعم مناخ الحرب الباردة الاعتقاد في المصلحة المشتركة من التعاون الاقتصادي بين الدول الغربية .

٣- الدور:

وجود قوة سائدة قادرة وراغبة في القيام بدور قيادي، وهي الولايات المتحدة. فإذا كانت ركائز قوتها الاقتصادية والعسكرية قد ساعدتها على القيام بهذا الدور، فإنها كانت أيضا راغبة في القيام به بعد أن قررت عدم الرجوع إلى عزلتها كما حدث عقب الحرب العالمية الأولى، تحت ضغط مناخ الحرب الباردة، من ناحية وعلى ضوء اعتقادها بأن خبرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فترة ما بين الحربين من ناحية اخرى. وكانت نتاج هذه العزلة إلى حد كبير كما كان حلفاؤها الأوروبيون وكذلك اليابان تحت ضغط انهيارهم الاقتصادي وتحت ضغط مناخ الحرب الباردة يقبلون ويرحبون بهذا الدور القيادي الأمريكي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا في ظل هذه الظروف التي دعمت من فعالية الهياكل والقواعد المتفق عليها لإدارة التفاعلات الاقتصادية الدولية وصل الصراع حولها إلى أدنى حد على نحو بدا معه ضالة ما للبعد الاقتصادي من مغزى في العلاقات الدولية . وفي المقابل احتلت الموضوعات السياسية – العسكرية التقليدية مكانة المشاكل الدولية السائدة على الصعيد الحركي وعلى الصعيد الأكاديمي أيضا على نحو أبرز منطقية المنظور الواقعي الذي ساد حتى نهاية الستينيات ، وعلى نحو أيضا دعم من الانفصال بين السياسات والاقتصاديات في دراسة العلاقات الدولية .

ولكن مع بداية السبعينيات من القرن الماضي بدأ انهيار ذلك الاتفاق الكبير حول القواعد الإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك تحت ثقل قوى جديدة مهمة مثل الصحوة الاقتصادية القوية لأوروبا الغربية واليابان ، ومشاكل ميزان المدفوعات الأمريكي، طالب العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي ، وبحث الدول الشرقية عن قدر أكبر من المشاركة في الاقتصاد العالمي خروجا عن العزلة السابقة. بعبارة أخرى برزت تحديات خارجية وتحديات من داخل الكتلة الغربية أثمرت في مجموعها عن ضعف الدور القيادي الأمريكي وخاصة في ظل انهيار الاتفاق على مرايا الليبرالية في مجال التبادل الدولي ، ومزايا التعاون الاقتصادي وذلك تحت ضغط قوى الاعتماد المتبادل الدولي (كما سنرى) .ومن ثم دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة أزمة . وفي نفس الوقت الذي أدى إلى استرخاء التوترات السياسية – العسكرية مع تراجع مناخ الحرب الباردة إلى تدعيم التحديات للقيادة الأمريكية للعالم الغربي ، حيث أن الانفراج الدولي وانخفاض الشعور بتهديد الأمن نال من مبررات دفع التعاون الاقتصادي الغربي وقبول القيادة الغربي . ولهذا كله برزت أهمية الموضوعات والقضايا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية في العلاقات الدولية سواء على صعيد العلاقات بين الدول الغربية ، أو على صعيد العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية ، أو على صعيد العلاقات بين الشمال والجنوب.

الطابع الملح الذي اكتسبته بعض القضايا التي كانت موضع اهتمام هامشي مثل مشكلة الموارد الطبيعية ، والغذاء ، والطاقة ، والانفجار السكاني. ولقد فتح هذا الطابع الملح من تزايد طلب الشعوب على متطلبات النمو والرخاء أو متطلبات التنمية ولكن في ظل تدهور الموارد البيئية العالمية ، والذي ترتب على إهمال استثمارها وتنميتها –عالميا نظرا للانشغال بمشاكل الحرب الباردة ومخاطر الدمار النووي.

مع تعدد الفاعلين الدوليين وتنوعهم تزايد نمو العلاقات عبر – القومية (Inter–Nations) الأمر الذي فرض تزايد الاهتمام بها وبعواقبها. وكانت هذه العلاقات قائمة من قبل وموضع دراسة ولكن في إطار يغلب عليه فكرة سيادة قوة الدولة . أما الاهتمام الحديث بها فيتضمن الاعتراف بأهمية تأثيرها لدرجة كافية لتحدي قوة الدولة في عديد من المجالات المهمة . وأكثر المجالات الوظيفية أهمية وكثافة هو الاقتصاد. ومن ثم فإن مبعث الاهتمام المعاصر بالعلاقات عبر – القومية يرتكن إلى التغييرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي ، أي أن أسباب بروز الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية الدولي نظرا للنمو الكبير والتغييرات التي طرأت عليه .

ويرتبط بالسبب السابق ذلك التحول المهم المرتبط بظاهرة الاعتماد المتبادل الدولي ، وهذا يقود إلى البعد الثالث من أبعاد تحليل خصائص السياسات الدولية المعاصرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر في نطاق الدراسات الدولية المعاصرة مصطلحات متنوعة للدلالة على السمات الأساسية مثل : الانفراج ، التبعية ، الاستعمار الجديد ... ولكن أيا كانت العلاقات بين القوى العظمى وشكل توزيع القوة في النظام الدولي فان معظم التحليلات والاتجاهات المعاصرة تهتم بالاعتماد المتبادل الدولي فهذا مصطلح شائع الاستخدام الآن لوصف النظام الدولي ، أي أن الرؤية السائدة عن هذا النظام إنما تتحقق من خلال منظار الاعتماد المتبادل الدولي.(مصطفى،١٩٨٥ ، ١٧)

فان النظام الدولي الراهن يتسم بظاهرة الاعتماد المتبادل المكثف أي تتحصل العملية السياسية الرئيسية في النظام الدولي في درجة وقواعد وأنماط الاعتماد المتبادل بين أعضائه ، أي أن العمليات السياسية والاقتصادية التي تجري في جزء من النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى فان المحيط الدولي المعاصر يشهد درجة متزايدة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة ، وفيما بين الحكومات ، وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية ، وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية على نحو لم يعرفه التاريخ من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائط النقل والاتصال ، ونتيجة التطور التكنولوجي ، ونمو تبادل السلع والأفكار وهذا الوضع العالمي الذي تتداخل أطرافه وموضوعاته في شكل علاقات تأثير تبادلية هو الذي ابرز الحاجة لأساليب جديدة في التفكير ومفاهيم جديدة لتحليل التفاعلات المتعددة الأبعاد والمستويات ومن ثم احتل الاعتماد المتبادل الدولي – كظاهرة وكمفهوم ، وكعملية – وضعا مهما في تحليلات الرؤية الجديدة . (السيد ، ١٩٨٧، ص١٦٢-١٦٥)

وبالرغم مما قد يبدو من اتفاق حول أهمية الاعتماد المتبادل إلا انه موضع عدم اتفاق من نواحي أخرى فهناك تعريفات متعددة له . كذلك تتباين مواقف المنظرين والمحللين حول تطوره وكيفية عمله ، وكيفية تأثيره على مستقبل تطور النظام الدولي . بعبارة أخرى يثير الاعتماد المتبادل الدولي نوعين من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التساؤلات : أولهما : موضوعي ، هل هو قائم ، وهل يتزايد أم يتناقص بالمقارنة بمراحل سابقة ؟ هل يتسع نطاقه لينطبق على العلاقات بين مختلف أجزاء العالم ؟ ثانيهما : نظري يتعلق بعواقب الدرجة أو المستوى المرتفع من الاعتماد المتبادل على تطور النظام الدولي(oran young,1969,p720).

والاعتماد المتبادل يمكن تعريفه باختصار بأنه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطاً تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول ، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم . كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء الأعضاء أو قابليتهم للتأثير بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية . والاعتماد المتبادل يكون متعدد الأبعاد بمعنى أنه يقع على مستويات إقليمية أو قارية أو عالمية . وهو متعدد القطاعات بمعنى أنه يمتد إلى مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية وغيرها في نفس الوقت(Gerhard,1976,p4-6).

وتنصب وتتبلور الأبعاد الجديدة في رؤية خصائص النظام الدولي المعاصر وسماته حول مفهوم الاعتماد المتبادل وماله من مدلولات بالنسبة لطبيعة السياسات الدولية المعاصرة وبالنسبة لكيفية دراستها بالاستعانة بأساليب التحليل غير تقليدية . ومن ثم فإذا كانت أحد الرؤية الجديدة هو الاعتماد المتبادل ، فهو يعد بالتالي أحد أبعاد الجدال بينها وبين التحليلات الواقعية التي ترفض الاعتراف بتزايد الاعتماد المتبادل في النظام المعاصر بالمقارنة بالنظم السابقة ، وترى _ على العكس – أنه يتناقص كما ترفض منطق بعض التحليلات الجديدة حول عواقب الاعتماد المتبادل على تطور النظام الدولي نحو مزيد من الاستقرار والسلام، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تيار التحليلات المعبرة عن الرؤية الجديدة تختلف مكوناته فيما بينها حول هذه العواقب . وهذه الاختلافات هي التي يبرز على ضوءها كما تتجسد الاختلافات بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المكونات حول بعدين : أزمة الدولة القومية من ناحية) وسبل إدارة المشاكل الاقتصادية العالمية (مزيدا من التعاون أم مزيدا من الصراع) من ناحية أخرى وهي الاختلافات السابق أرجاء تحليلها إلى هذا الموضع من الدراسة وهذا يقودنا إلى المستوى الثاني من تحليل الأبعاد الجديدة في الرؤية الغربية أي مستوى تحليل انعكاس هذه الرؤية لخصائص السياسات العالمية المعاصرة على تصورها لمستقبل تطور النظام الدولي .

كذلك يصل هذا التحليل إلى أن القوى المؤثرة على الدولة – القومية تحمل في طياتها مضامين صراعية واندماجية في نفس الوقت أي أن هناك علاقة ديالكتيكية بين " الاستغلال " وبين " الاعتماد المتبادل "فان الحكومات والجماعات القومية – الفرعية ، وغيرها تتحرك في إطار " الاعتماد المتبادل " سعيا وراء مصالحها وهذه المصالح لا تؤدي بعلاقات الاعتماد المتبادل نحو صورة أكثر تجزئة ، كما لا تسمح بالتحرك نحو صورة أكثر اندماجية للنظام الدولي . أي أن الاعتماد المتبادل يمثل حالة على منتصف الطريق بين التفكك والتجزئة وبين الاندماج . ذلك لان الاعتماد المتبادل هو ظاهرة نمطية لنظام دولي تنبع ديناميكياته من البحث عن المصلحة القومية من ناحية ، ومن البحث عن مصالح أخرى أكثر اتساعا أو أكثر ضيقا من المصالح القومية من ناحية أخرى. (مصطفى ،١٩٨٥: ٣٥)

هناك العديد من الحقائق المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية والتي تحدد طبيعة الاقتصاد العالمي المعاصر، لعل من أهمها وأبرزها– على سبيل المثال لا الحصر– إعادة توزيع القوى بين أطراف التبادل الدولي، التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية، ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين مختلف دول العالم، ثورة المعلومات والتكنولوجيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما نتج عنها من تعميق لظاهرة عالمية الاقتصاد أو ما يُعرف بالعولمة، تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات ، تزايد التكتلات الاقتصادية الترتيبات الإقليمية الجديدة .

وهكذا بدأت تظهر في تلك المرحلة مجموعة من التغيرات في النظام الاقتصادي الدولي أهمها:

١- أن هناك إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي، تأتي في مقدمته مجموعة الدول الصناعية المركزية، ثم تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا، مع بعض دول شرق أوروبا، ثم تأتي بقية دول العالم الثالث المتخلفة اقتصادياً(عبد الحميد ،٢٠٠٩،ص١٤-١٦)

٢- التحول نحو آليات السوق والإصلاح الاقتصادي: بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أخذ يسود معظم دول العالم النامي والمتقدم على السواء، ما عُرف بنموذج اقتصاد السوق، الذي يغلب عليه الحرية الاقتصادية، والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر. وقد أخذت اقتصادياً هذه المرحلة سمة أساسية وهي اقتران سيادة آليات السوق بالديمقراطية بدلاً من الشمولية والاقتصاد الشمولي. ويرتبط نجاح عملية التحول لآليات السوق بتطبيق ما يُسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتي أصبحت تُطبق في شكل برنامج يتم تطبيقه تحت مسمى برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي الذي يتبلور في شكل حزمة من السياسات الاقتصادية التي يتبناها ويبلورها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء في تلك المنظمتين العالميتين، حيث ارتبط تطبيق هذا البرنامج بما يُسمى بالمشروطية الدولية الذي يعني أن الجزء من البرنامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاص بالتثبيت لابد أن يرتبط بتنفيذ الجزء الخاص بالإصلاح الهيكلي (الصمادي ، ١٩٩٣،ص٧)

٣- التحول نحو الخصخصة: حيث ظهرت كلمة (Privatization) في المعاجم الغربية لأول مرّة في عام ١٩٨٣م وتعني انتقال النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهذه السياسة يمكن تنفيذها من خلال عدد من الأساليب كبيع الوحدات الاقتصادية المملوكة من قبل القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو عقود التأجير، أو إلغاء الاحتكار الذي تمارسه مؤسسات القطاع العام في بعض النشاطات الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص لمزاولة هذه النشاطات (Bary,1994,p32)

٤- تزايد درجة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول: يُعرف الاعتماد المتبادل بأنه شكل من العلاقات العالمية يجد أساسه الموضوعي في الطابع العالمي الشامل لبعض المشكلات وفي مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور وسائل الاتصال، وتتمثل أهم مقوماته في:

- أن هناك إلى حد ما تحول في قائمة الاهتمامات العالمية من القضايا المسماة بـ (Hard security) التي تدور في معظمها حول الأمن والإستراتيجية إلى القضايا المسماة بـ (Soft Security) مثل التنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب الدولي، الأمر الذي يتطلب تعميق التعاون بين الدول في النظام الدولي وبالأخص القوى الفاعلة الدولية.

- تراجع استخدام الأداة العسكرية بين القوى المركزية في النظام الدولي مقارنة بالأداة الاقتصادية، فهناك دور ثانوي للقوة العسكرية بين هذه القوى المركزية التي يسود بينها تشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية. فوجود مصالح مشتركة يفرض بالضرورة على القوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفاعلة، تطبيق مضمون الاعتماد المتبادل للاستفادة من هذه المصالح المشتركة(Robert,1989,p40) .

- تضاعف قنوات الاتصال (Multiple Channels) وما تحتويه من ترابط الجماعات الرسمية وغير الرسمية مثل المنظمات غير القومية والبنوك الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وما أدى إليه ذلك الأمر من صعوبة التمييز بين القضايا الداخلية والخارجية من جهة وصعوبة القول بوجود قوة أحادية الجانب بحيث عُدّت القوة ناتج تعاون طرفي الاعتماد المتبادل وليس ناتج فردي على حساب الآخر من جهة أخرى (Joseph,1997,p32) .

ونظراً للحجم الهائل للاقتصاد الأمريكي ووزنه النسبي الكبير في اقتصاد العالم، فقد تأثرت اقتصاديات العالم بأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م وما تلاها من حرب أمريكية ضد أفغانستان سواء عبر العلاقات الواسعة النطاق للاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي، أو بسبب حالة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب هذه الأحداث وتداعياتها، وأثرت سلبياً على حركة الاستثمارات والسياحة والطيران، ورفعت تكاليف التنقل والتأمين عبر العالم، وخلقت بصفة عامة حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، وإحساساً قوياً بأن الأزمة قادمة، وهي حالة تؤدي عادة إلى استباق نتائج الأزمة الاقتصادية والتعجيل بحدوثها،وهذا ما حصل فعلاً خلال الأزمة المالية العالمية التي بدأت في شهر آب من العام ٢٠٠٨م، والتي بدأت بالرهونات العقارية في أمريكا ثم امتدت إلى انهيار البنوك الكبرى، حيث بلغ عدد البنوك المنهارة حتى نهاية شهر سبتمبر من العام ٢٠١٠ حوالي مائة وعشرين بنكاً. وأخيراً أدت إلى انهيار شبه تام للاقتصاد اليوناني خلال شهر حزيران من العام ٢٠١٠.(الزهيري ، ١٩٩٥،ص٥٧).

على ضوء ما تقدم ، نلاحظ ما يلي :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- ان مفهوم البعد السياسي في العلاقات الدولية قد حدث عليه العديد من المتغيرات في فكر المنظرين في فترة المدارس الحديثة وتحديداً منذ ظهور نظرية الدافعية الجديدة مع بداية الثمانيات من العقد المنصرم .

٢- ان مفهوم القوة الدولية لم يعد مقتصرا على التعريفات التقليدية المادية ، ولم يتوقف عند حدود الوحدات السياسية (الدول) بل تعدى ذلك لادخال عناصر جديدة (المنظمات الدولية ، الاتحادات الدولية ، الشركات المتعددة الجنسية) .اضافة الى النشاط الفردي والجماعات التي باتت تؤثر في ظل توفر وسائل الاتصال والمواصلات ، والادوار التي تؤديها مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الداخلي والدولي .

٣- ان مفهوم الاقطاب الدولية بات يرتبط بعوامل رئيسية ليس بالضرورة مرتبطة بمجملها مع القوة العسكرية ، بل بقدرة الدولة الواحدة على التفاعل الواحد من خلال المجال الاقتصادي والثقافي التي تخلق ظروف الانسجام والتوافق تجاه المسائل المتعددة، حيث نلاحظ وجود عديد من الدول التي استفادت من توجه المجتمع الدولي الى النظام الرأسمالي وتغيير نمطها الاقتصادي كالصين وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

٤- ان النظام الدولي الجديد ، اخذ منحى جديداً في قياس الدور ، من حيث ارتباط ذلك بالمصلحة الوطنية والاقليمية بما ينعكس ذلك على الصعيد العالمي بشكل عام، وان النشاط الاقتصادي في ظل التنافس الرأسمالي وتنامي تفعيل الادوار في تنمية الاستثمارات المتعددة لزيادة ميزات التبادل التجاري ، يرتبط ذلك بمجمله في فرض ظروف جديدة اصبحت تنعكس على نجاح السياسات الحكومية المطلوبة في توفير ظروف ملائمة للفرد داخل الدولة ، مثل توفير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوظائف ، ومواجهة تحديدات التضخم ، مع وجود تحديات متزايدة لدى الدول تتمثل في مواجهة العجز التجاري ، المديونية ، عدم الاستقرار الاقليمي ..الخ ، مما يستدعي ذلك الى زيادة اهتمام الدول النامية بشكل عام ، والدول العربية (موضوع الدراسة) بشكل خاص في تنمية مجالات التعاون عن طريق ما يسمى (الاعتماد المتبادل) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية الصينية العربية(المراحل والتطور)

تأتي الصين في مقدمة الدول العظمى التي ليس بينها وبين الدول العربية خلافات سياسية قديمة. وبحكم موقع الدول العربية كهمزة وصل بين الشرق والغرب بدأت علاقات الصين مع البلاد العربية قبل عدة قرون قبل الميلاد، وقد قدمت الثقافة العربية العديد من التصورات حول الصين منها ما تداوله المصنفون العرب، متخيلاً عن العالم نسب لعبدالله بن عمرو بن العاص، يبدو فيه العالم على صورة طائر، فرأس الدنيا الصين والجناح الأيمن الهند، وصدر الدنيا الشام والحجاز والعراق ومصر.(الكيلاني ،٢٠٠٩،ص٧)

ونقل بعض الرحالة العرب صوراً مختلفة تؤكد عظمة الصين فبعضهم قسم العالم إلى أربعة أقاليم أحدها الصين، وقدم (المسعودي) صورة أخرى إذ قسم الأمم العظمى إلى خمسة ملوك وجعل "ملك الصين هو ملك الأثاث" وهو كناية عن إتقان أهل الصين للصناعات الحرفية، وظن كثير من العرب أن بحر الصين هو نهاية العالم.

كما ويعزو ابن خلدون في وضع الصين والهند في الإقليمين الرابع والثالث اللذين تقع بهما أغلب بلاد العرب والمسلمين وتقع عليهما ما يقع على أهل هذين الإقليمين من صفات ومزايا إذ يقول: "وأهل هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة أهل الاعتدال في خُلُقِهِمْ وَخَلْقِهِمْ.. لديهم من المعاش والمساكن والصنائع والعلوم والرئاسات والملك".(الكيلاني ،٢٠٠٩، ص٨)

وكان الحرير الصيني ينقل إلى الدول العربية واليونان وروما عن طريق بلاد فارس في القرن الخامس قبل الميلاد، وفي عهد أسرة هاتان حضرت وفود إلى آسيا العربية والدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط تحمل معها الحرير والأواني الخزفية والشاي وغيرها من السلع الصينية، ووصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجار العرب إلى الصين حاملين معهم كميات كبيرة من المنتجات الحيوانية والنباتية. ويعتبر طريق الحرير بمنزلة دليل ثابت على الصداقة بين الشعب الصيني وسائر شعوب آسيا الوسطى وخاصة الشعوب العربية، وقد لعب دوراً هاماً وتاريخياً في رفع التبادلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الصين والدول العربية.(ابو طالب،٢٠٠٨،ص٨)

ولكن الصلات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين الصين والدول العربية قد تراجعت بشكل ملموس في أواخر عهد أسرة تشينغ الملكية (١٦١٦-١٩١١) نتيجة الحكم الاستعماري الذي مارسته الدول الغربية الكبرى على الصين خاصةً بعد حرب الأفيون التي اندلعت عام ١٨٤٠، وتفشي أعمال القرصنة على طول "طريق البخور" إلى جانب فساد حكام أسرة تشنغ الملكية، وبعد ثورة ١٩١١ انهمكت الصين بمعالجة شؤونها الداخلية مما جعلها تعجز عن تعزيز التبادلات مع الدول العربية.(الحمد ، ٢٠٠٥،ص٥)

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية شهدت العلاقات منذ مراحل مبكرة تفاعلاً إيجابياً، وأسفرت عن عملية تفاعل حضاري وعمراني، وامتد هذا الانسجام في التاريخ الحديث التي وقفت بعد توحدها وتحررها عام ١٩٤٩ إلى جانب العرب بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦(العسلي ، ٢٠٠٨، ص٤٢) ، وأقامت الصين علاقات دبلوماسية واقتصادية مبكرة مع كل من مصر وسورية واليمن عام ١٩٥٦ ، ثم توالت علاقات الصين مع الدول العربية العراق والمغرب والجزائر في عام ١٩٥٨ والسودان ١٩٥٩ وتونس ١٩٦٤ والكويت ولبنان ١٩٧١ والأردن عام ١٩٧٧ وليبيا عام ١٩٧٨ والإمارات العربية المتحدة عام ١٩٨٤ وقطر وفلسطين ١٩٨٨ والبحرين ١٩٨٩ والمملكة العربية السعودية عام ١٩٩٠، إضافة إلى مساهمة الصين في إقامة علاقات تجارية ومشروعات اقتصادية في العديد من الدول العربية على ضوء ذلك يتوقع كثير من العرب أن تصبح الصين مستقبلاً، ومع مزيد الجهود العربية لكسب الصين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجانب العرب للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية والغربية بشكل عام، فضلاً عن الإمكانات التجارية التي تتمتع بها بسبب عدد السكان وحجم السوق ومستوى النمو المرتفع وانجازاتها العلمية في مختلف المجالات (الحمد ، ٢٠٠٥، ص١٥)

شهد الوطن العربي خلال القرن الماضي وجود قوى استعمارية تعاقبت عليه بهدف تجزئته واستثمار خيراته واستغلال أبنائه. فابتداءً بالاستعمار البرتغالي الذي ليس لجشعه حدود قدم إلى الوطن العربي المستعمرون الهولنديون والفرنسيون والإيطاليون والإنجليز وأخيراً الأمريكيون والصهاينة، وقد عاثوا جميعاً في الأرض فساداً، وقد هدموا صرح الحضارة العربية وأورثوا الحروب وخلقوا المنازعات بين الأخوة وأذكوا نار الفتنة والأحقاد التي كانت دفينة.(كاخيا ، ٢٠٠٨،ص٣٠-٣٦) . وفي مطلع القرن الماضي كانت الدول الاستعمارية قد أكملت احتلالها للجزء الإفريقي من الوطن العربي، حيث احتلت فرنسا المغرب وتونس والجزائر، واحتلت إسبانيا الريف المغربي، واحتلت إيطاليا ليبيا والصومال، واحتلت بريطانيا مصر والسودان. أما الجزء الآسيوي من الوطن العربي فقد خضع للاحتلال والهيمنة البريطانية في النصف الأول من القرن الماضي، حيث جاءت في مطلع القرن الثامن الفرصة المواتية للإنجليز للانقضاض على الهند، وقد انسحب الفرنسيون والهولنديون منها، وانفرد الإنكليز باستغلال خيرات المنطقة، وهم الذين كانوا قد أنشئوا في مطلع القرن السادس عشر شركة الهند الشرقية التي أصبحت تدير شؤون الهند الاقتصادية والسياسية، وافتتحت شركة الهند الشرقية وكالة لها في إيران ثم في البصرة ١٧٦٣ ثم تبين للإنكليز أهمية عدن لهذا سارعوا لاحتلالها في عام ١٨٣٩.(الحمد ، ٢٠٠٥، ص٥٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذا ، يأتي هذا الفصل من الدراسة للوقوف على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين الصين من جهة ، والعربي من جهة اخرى ، وذلك من خلال استعراض مراحل تطور العلاقة قبل وبعد فترة الحرب الباردة .

وسوف يتم تسليط الضوء على العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية الصينية العربية(المراحل والتطور) من خلال المبحثين الاتيين :

المبحث الثاني: مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الصينية – العربية

المبحث الأول: مراحل تطور العلاقات السياسية الصينية – العربية

المبحث الاول: مراحل تطور العلاقات السياسية الصينية العربية

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الاتيين :

المطلب الأول: المراحل العامة خلال فترة الحرب الباردة

المطلب الثاني: المراحل العامة بعد انتهاء الحرب الباردة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : المراحل العامة خلال فترة الحرب الباردة

مرت السياسة الصينية منذ عام ١٩٤٩م وحتى الآن بمرحلتين أساسيتين هما:المرحلة الأولى: من عام ١٩٤٩م وحتى عام ١٩٧٢م المرحلة الثانية: من عام ١٩٧٢م وحتى ١٩٩١.

المرحلة الأولى (١٩٤٩ – ١٩٧٢)

تصرفت الصين مع العالم العربي خلال هذه الفترة الزمنية وفقاً لما أملته رؤية الصين في هذه الحقبة للبيئة الدولية، فقد حرصت في سياستها الخارجية على أن لا تكون دول المنطقة مكاناً تنفذ منه القوى العظمى المناوئة لها، فيزداد الحصار على الدولة الصينية وتحرم من حقها في فرض سياستها على جزيرة (تايوان) وفي هذا الإطار حرصت الصين دوماً على أن تحظى بمزيد من الاعترافات بها كدولة جديدة دون أن ينسحب هذا الاعتراف على الجزيرة المتمردة، وكان من الطبيعي أن تعوّل الدولة الصينية على هذا الأمر، خاصة أنها كانت تنظر إلى معظم دول العالم العربي باعتبارها دولاً تشبهها في كفاحها من أجل الاستقلال والتحرر(سليمان ، ٢٠٠٣، ص١١٥)

أن الرؤية الصينية هذه التقت بالفعل مع تصورات عدد من الدول العربية التي شاركت الصين حينذاك الخطوط العامة لرؤيتها العالمية، وخاصة التي تتعلق بالنظرة إلى الولايات المتحدة وإلى دورها الاستعماري (وفق المنظور الصيني) وكان هذا الاتفاق الموضوعي مقدمة لحقبة اتسمت بدور صيني نشط تجاه تلك الدول خاصة عندما سارعت الأخيرة إلى الاعتراف بالصين الشعبية بدءاً من عام ١٩٥٦ وكان على رأس القائمة كل من: مصر سورية واليمن(ابراهيم ، ١٩٨٠،ص٢٥)

قدمت الدول الصينية مساندتها الدبلوماسية والسياسية للدول العربية في كفاحها ضد الإمبريالية والاستعمار، وإلى جانب وساطتها لإتمام صفقة الأسلحة التشيكية لمصر ساندت القيادة الصينية القيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرية (الناصرية)، في حرب السويس ١٩٥٦ كما وقفت بقوة إلى جانب القادة الجزائريين في معركتهم ضد الفرنسيين من أجل نيل الاستقلال ولم تبخل عليهم بمال أو سلاح يلزمهم في حربهم العادلة ضد الاستعمار الفرنسي. كما أقامت الصين علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ومنحتها مكتباً في (بكين) في عام ١٩٦٠. كما استقبل الزعيم الصيني (ماوتسي تونج)، وفد المنظمة في نفس العام، ويومها رأت الصين أن تأييدها للحركة الكفاحية من شأنه أن يخدم أهداف سياستها إلى حد كبير، فمن ناحية كانت منظمة التحرير الفلسطينية معادية للولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى لم تكن علاقاتها طيبة بالاتحاد السوفييتي (السابق) في وقت نشأتها، وأخيراً كانت المنظمة المذكورة قد نشأت بموافقة وإجماع عربيين، فكان معنى هذا أن يكون التأييد الصيني لحركة التحرير سبباً في المزيد من التوطيد للعلاقات العربية الصينية. (الدجاني ، ١٩٩٥،ص١٢)

المرحلة الثانية (١٩٧٢-١٩٩١)

تغيرت فيها الرؤية الصينية للعالم الخارجي في هذه المرحلة لتفسح الطريق أمام نظرة جديدة بدأت إرهاصاتها في الظهور مع حلول عام ١٩٧٢ وكان هذا حين قبل (ماوتسي تونغ) فتح صفحة جديدة من العلاقات مع الولايات المتحدة، لتكون حليفاً له ضد السوفييت، وعندما رحل (ماوتسي تونغ) عن الحياة عام ١٩٧٦ وجرى إبعاد أنصاره عن الحكم في عام ١٩٧٨م ودشن القائد الصيني الجديد "دنج شياوبنج" قواعد الرؤية الصينية الجديدة التي استغرقت من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠١٣، وكانت العلاقات مع الولايات المتحدة أحد أبعادها. وقد نهض التطور الصيني الجديد على عدة قواعد رئيسية هي:

(أ) أصبح تحديث الاقتصاد الصيني الهدف الأعلى للدولة الصينية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف كان يتعين على الصين توثيق العلاقات مع الدول المختلفة التي يمكن أن تساعد بلادهم على بلوغ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطامحهم وعلى رأس هذه الدول بالطبع الولايات المتحدة و أقطار غرب أوروبا(صالح ، ١٩٩٨،ص١٦٤)

(ب) اختطت قيادة (دنج شياوبنج) الجديدة سياسة خارجية تقوم على تنحية (إبعاد) الاعتبارات الأيديولوجية لتحل محلها الأساليب العملية في التعامل مع مختلف دول العالم.

(ج) آلت القيادة الصينية على نفسها أن تنهض تعاملاتها الدولية على أساس مبدأ احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مع الإعلاء من مبدأ التعاون واعتماد أسلوب التفاوض طريقاً أساسياً لحل الصراعات الدولية أو تهدئتها.(كامل ، ١٩٩٩،ص٢٤)

كان معنى السياسة الجديدة ببساطة أن تتبع الصين مع العالم أسلوب يقوم على تبادل المنافع دون التورط في صراعات تستنزف مواردها ومكانتها الدولية كما كان الحال في الماضي. وبالنسبة للدول النامية (من بينها دول العالم العربي) فإنها لم تكن استثناء يخرج عن هذا الإطار. وبالرغم من استمرار القيادة الصينية في الإعلان عن حرصها على التضامن مع شعوب العالم الثالث (النامية) وتأييد كفاح الأمم المضطهدة مع نضالاتها العادلة والمشروعة في سبيل الاستقلال الوطني وتنمية الاقتصاد، على الرغم من هذا فإن الأحداث اللاحقة على هذه التصريحات ما لبثت أن أسفرت عن وجه جديد للصين لا يلقي بالاً لما قد يتسبب في أدنى ضرر للأهداف العليا التي رسمتها الدولة الصينية لنفسها، وهذا ما سوف نراه لاحقاً عندما ندرس المشكلات (أو المعوقات) التي طرأت على العلاقات الصينية – العربية(عبيد، ١٩٩٤،ص١٧).

ولا ترجع العلاقات الصينية–العربية إلى بداية التسعينات من القرن الماضي فقط، لكنها تتجاوز ذلك إلى فترة الخمسينات من ذات القرن حيث بدأت العلاقات الصينية–المصرية عام ١٩٥٦ للدفاع عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حركات التحرر في العالم الثالث، وهي العلاقات التي حددتها في ذلك الوقت التوجهات الأيديولوجية للحرب الباردة، حيث الصراع الحاد بين النظم الرأسمالية والنظم الشيوعية، ومساندة الصين لحركات التحرر المختلفة في العالم الثالث بشكلٍ عام، وفي العالم العربي وإفريقيا بشكلٍ خاص. فقد كانت الصراعات في ذلك الوقت محكومة بالتوجهات والتحيزات الأيديولوجية المسبقة أكثر من المصالح الاقتصادية والنظرة البراغماتية، رغم عدم غيابهما عن مجرى الصراعات الدولية الحادثة في ذلك الوقت.

وبنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة بمجريات ومصائر العالم، تحولت الأيديولوجيات التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة إلى صراعات اقتصادية حادة. كما تحولت الاقتصاديات المركزية إلى اقتصاديات السوق ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث أخذ تطبيق الاقتصاد الرأسمالي دون غيره. وفي هذا السياق لم يكن أمام الصين سوى أن تتسلح بالنظرة البراغماتية في تعاملاتها الخارجية سواء في المجالات السياسية أم الاقتصادية. لقد سمحت هذه النظرة البراغماتية المتحررة من قيود الأيديولوجية للصين أن تنفتح على كافة بقاع العالم المختلفة مُفسحة المجال للمصالح الاقتصادية على حساب كافة المتغيرات الأخرى. فالسياسات الخارجية الصينية المعاصرة قد نبذت الخط الراديكالي القائم على التبني الماركسي الراديكالي أو التخفيف من حدته، والتحول المتدرج نحو تبني سياسات أكثر اعتدالاً أو أكثر توافقاً مع التحولات الكونية الراهنة. وربما يمثل هذا التحول مظهراً جذاباً للسياسة الصينية الخارجية الجديدة بجعلها أكثر قبولاً بالنسبة لكثير من دول العالم، ومن بينها الدول الخليجية(صالح ،١٩٩٨،ص٢٣) .

لقد اتسمت السياسة البراغماتية الصينية بالعديد من المواقف تجاه منطقة الشرق الأوسط بعامة، وتجاه منطقة الخليج بخاصة. وهناك العديد من مظاهر هذه البراغماتية الصينية الجديدة مثل الحيادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجاه الحرب العراقية–الإيرانية والاستفادة، في الوقت نفسه، من مبيعات الأسلحة لكلا الطرفين، والموقف المعتدل من القضية الفلسطينية الذي يجمع بين تدعيم القضية الفلسطينية مع إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل، والاستفادة من الخبرات العسكرية الإسرائيلية في الوقت نفسه، وأخيراً سحب تدعيم الحركات الراديكالية في العالم العربي. واللافت للنظر هنا أن الصين بادعاء الحيادية هذا تستفيد من كافة أطراف النزاع سواء من خلال مبيعات السلاح أو من خلال الإرضاء النسبي لأطراف الصراع وكسب ودهم(عبد الحي ،٢٠٠٠، ص١٩) .

وفي هذه الأجواء والتحولات المختلفة يمكن للمرء أن يفهم طبيعة العلاقات الصينية–الخليجية التي تطورت خلال العقدين الأخيرين بدرجة كبيرة محققة قدراً كبيراً من المصلحة لكلا الطرفين، حيث جاءت العلاقات الصينية–الخليجية تتويجاً لهذه التحولات الصينية، كما جاءت أيضاً نتاجاً لرغبة الدول الخليجية بشكلٍ عام في تنويع علاقاتها الخارجية، والتحول بعيداً عن استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، وهيمنتها المفرطة عليها(الاخرس ،٢٠٠٥،ص١٣٢).

ويمكن القول إن حربي الخليج الأولى والثانية مثلتا الإطار الذي وجدت الصين نفسها من خلاله في قلب التحولات الكونية الجديدة، بالإضافة إلى بداية حضورها الأولي في منطقة الخليج العربية. فمن خلال حرب الخليج الأولى والتي استمرت ثماني سنوات من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ باعت الصين ما قيمته ٢,٦ مليار دولار أسلحة للعراق. ومن اللافت للنظر هنا أن المستوردين الرئيسيين للسلاح الصيني في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ كانوا العراق وإيران والسعودية. إذا كانت حرب الخليج الأولى قد مثلت فاتحة لتصدير السلاح إلى منطقة الخليج، فإن حرب الخليج الثانية مثلت فاتحة لدخول الصين كفاعل جديد في القرارات الكونية التي تمس المنطقة، وتحدد درجة استقرارها. ففي حرب الخليج الثانية ١٩٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي أعقاب غزو الكويت، استخدمت الصين البراغماتية السياسية بدرجة كبيرة من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية النامية في المنطقة. فلم تعارض الصين القرارات الدولية المتخذة من قبل مجلس الأمن ضد غزو الكويت، لكنها أصرت بدرجة كبيرة على توخي سلامة العراقيين والحفاظ على أرواح المدنيين منهم. وعلينا هنا ألا ننسى أن الصين من الدول التي لديها حق استخدام (الفيتو) وتعطيل قرارات مجلس الأمن. لقد مثلت حرب الخليج الثانية، بدرجة غير مسبوقة بالنسبة للصين فرصة، لفرض نفسها على ساحة القرارات الدولية، وإن كان بطريقة ترضي جميع الأطراف بنسب مختلفة، الأمر الذي مثّل ملمحاً عاماً من ملامح السياسيات الخارجية الصينية في المنطقة بعد ذلك. وربما مثّل الامتناع عن التصويت ملمحاً أساسياً في السياسة الخارجية الصينية في العديد من القضايا التي استدعت اجتماع مجلس الأمن والتي ارتبطت بالأمن الخليجي من ناحية، وبأمن المنطقة العربية من ناحية أخرى.(الاخرس ،٢٠٠٥ :٢٣٠)

وليس بعيداً عن ذلك الامتناع عن القرارات المتخذة ضد إيران من خلال هيئة الطاقة الدولية، حيث تحتفظ الصين بعلاقات قوية مع إيران، كما أنها لا تعطل القرارات الدولية المختلفة في الوقت نفسه، وهو الأمر الذي قامت به الصين أيضاً في التخفيف من القرارات المتخذة ضد السودان.

ففي عام ٢٠٠٤ خفف مجلس الأمن من حدة القرارات الصادرة ضد الانتهاكات الحادثة في دارفور خوفاً من الفيتو الصيني، الذي مثل عاملاً مهماً من عوامل قوة السياسات الخارجية الصينية من جانب، كما مثل عاملاً مهماً في أهمية الصين بالنسبة للعديد من الدول التي تواجه مشكلات مع النظام العالمي، مثل إيران(الاخرس ،٢٠٠٥،ص١٣٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد ارتبطت الصين منذ حرب الخليج الأولى بمثل هذه النوعية من السياسات البراغماتية التي لا تريد أن تغضب أحداً، بشكلٍ مطلق، وإن كانت تُغضب بعض الأطراف بشكلٍ متفاوت يسمح باستمرارية العلاقات، وإعادة تأسيسها بشكلٍ قوي وفعال، وهو ما يمكن تفسيره بدرجة كبيرة في ضوء غياب تلك الارتباطات الأيديولوجية السابقة التي ارتبطت بها الصين إبان فترة الحرب الباردة، وربما أعاقتها عن تحقيق قدر ما من المرونة في تعاملاتها السياسية الخارجية. فالهدف الرئيسي الموجه للسياسات الصينية الخارجية يتمثل في الحفاظ على الاستقرار العالمي، وبشكلٍ خاص في تلك المناطق البالغة الأهمية بالنسبة للنهضة الاقتصادية الصينية، مثل منطقة الخليج العربي(الحمد ، ٢٠٠٥، ص٦١).

وما يميز علاقة الصين بالمنطقة العربية، أنها لم تنطوِ على عداءات مسبقة مثلما هي الحال مع الوجود الأمريكي في المنطقة، الذي هو محط استهجان وعداء سواء على المستوى العربي الرسمي الخاص أم على المستوى العربي الشعبي العام. وينبع هذا العداء للوجود الأمريكي في المنطقة من خلال المساعدات المباشرة لإسرائيل والتحيزات الأمريكية السافرة لها أو من خلال الاحتلال المباشر للأراضي العربية مثلما هي الحال في العراق. وعلى العكس من ذلك تحوز الصين قدراً كبيراً من الاحترام والتقدير في المنطقة العربية سواء من خلال مواقفها المعتدلة المعاصرة أو من خلال مواقفها المسبقة الباكرة من مناهضة وجود القوى العظمى في المنطقة في مرحلة الحرب الباردة(سليمان ، ٢٠٠٣، ص٨٣) .

الصين قوة متنامية، تسعى للاستفادة من كل الفرص التي يتيحها النظام الدولي في سبيل تعزيز مكانتها الدولية وتجربتها التنموية في إطار توجه سلمي عام للحيلولة دون المواجهة العسكرية مع أي طرف دولي، حتى لا تبدد جهودها وتعجز عن تحقيق أهدافها التنموية، في المقابل فإن قوة النظام الدولي الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ترى في الصين تهديداً محتملاً لمكانتها ونفوذها العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك لتقدم الصين الهائل اقتصادياً وتكنولوجياً وعالمياً فضلاً عن دبلوماسيتها النشيطة التي تقوم على مفاهيم أكثر قبولاً على المستوى الدولي(سليمان ، ٢٠٠٣،ص١١٢)

وترى الصين في الدول النامية، ومنها الدول العربية، ميداناً حيوياً لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح (مفهوم جديد للأمن) New Security Concept الذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية يمنحها صك الشرعية في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تحقيق هدفها طويل المدى بإقامة نظام دولي ديمقراطي متعدد الأقطاب، ويحقق العدالة والمساواة بين أطرافه. وفي الآونة الأخيرة – منذ بداية التسعينات في القرن الماضي – يعد الشرق الأوسط إحدى أكثر مناطق العالم تأثيراً في عملية التنمية الصينية، ويمكن تحديد أهمية الشرق الأوسط للسياسة الصينية في كونه المصدر الرئيسي للنفط العالمي من جهة، وواردات الصين النفطية المتزايدة من جهة أخرى، وكونه من الأسواق الكبيرة للمنتجات الصينية المتنوعة، فضلاً عن صادرات السلاح الصينية التي تذهب إلى العديد من دول هذه المنطقة. وتتبنى الصين المبادئ الاتية في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية:-

١- تدعو الى الحل السلمي في النزاعات الدولية، وذلك عن طريق الحوار والتشاور والوسائل السلمية الأخرى على أساس المساواة والتفاهم بعيداً عن استخدام القوة أو التهديد بها.

٢- تأكيد ضرورة دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط واحترام جميع الدول للقواعد والأنظمة والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى.

٣- تأكيد ضرورة احترام وتفعيل دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين ومعالجة القضايا الدولية والإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تأكيد حاجة المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة لتنشيط الحوار بين الجنوب والشمال، وإضفاء المزيد من المضامين الجوهرية على التعاون القائم بغية تضييق الفجوة بينهما بما يدفع عملية العولمة نحو تحقيق الازدهار المشترك ودعوة الدول النامية إلى تعزيز التضامن والتعاون في صفوفها للتعامل مع التحديات الناجمة عن العولمة بصورة إيجابية وفعّالة.

٥- احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب المختلفة والعمل على حماية تعددية الحضارات الإنسانية والدعوة إلى الحوار والتواصل بين الحضارات من أجل خلق بيئة دولية يسودها التعاون والوئام بما يساهم في تحقيق السلام والتنمية للبشرية بأسرها.

٦- التصميم على تعميق الحوار وتوسيع التوافق وتكثيف الاتصال والتشاور والتنسيق بينهما حول القضايا الدولية والإقليمية بما يصون الحقوق والمصالح المشروعة للطرفين.

٧- ضرورة تفعيل التعاون الصيني العربي بشكل كامل في كافة المجالات على أساس الأهداف والمبادئ الواردة في "الإعلان" و "برنامج العمل" والذي سيعتمد لاحقاً من الطرفين، وذلك بهدف تدعيم التنمية المشتركة بينهما(قنديل ، ٢٠٠٧، ص١٣٧)

يسعى المنتدى العربي الصيني إلى تعزيز العلاقات الصينية- العربية في المجالات كافة، ويعمل على وجه الخصوص من أجل تحقيق الأهداف التالية(كاخيا ،٢٠٠٨،ص٦٠) :

١- العمل على إرساء الأمن والسلام الدوليين.

٢- السعي من أجل تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية.

٣- تنسيق السياسات والمواقف بما يخدم القضايا المشتركة في مختلف المؤسسات والمحافل الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تنسيق الجهود لتمكين الطرفين من التعامل بصورة إيجابية وفعّالة مع قضايا العولمة.

٥- تمكين الطرفين من إجراء حوار الحضارات بما يخدم تعميق التفاهم بين شعوب العالم.

٦- تكثيف الجهود المشتركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لدى الطرفين.

٧- دعم التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي وتطويره بين الطرفين.

٨- تشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة وتوفير سبل حمايتها.

٩- دعم التعاون في مجالات التعليم والثقافة وتنمية الموارد البشرية.

١٠-دعم علاقات التفاهم والحوار وتطويرها بين الطرفين.

١١-تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي في المجالات كافة، خاصة في مجال البحوث التطبيقية.

١٢-التنسيق في مجال حماية البيئة والمحافظة على التراث.

١٣- التنسيق المتبادل حول القضايا الأخرى التي تهم الطرفين.

أقيمت في كانون الأول ٢٠٠٥ في بكين ندوة هامة حول سبل تطوير العلاقات الصينية العربية من خلال منتدى التعاون العربي الصيني، وقد أشارت أبحاث هذه الندوة إلى أن العرب ألفوا أن تكون الصين صديقهم، إلا أن الصين تراجعت عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والأيديولوجيا الشيوعية بعد أن أصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية من أي مصدر وبأي وسيلة، ومع ذلك فقد أعلنت الصين بكل صراحة ووضوح رفضها لموضوع انفراد أمريكا بسياسة العالم وسط معاناة العرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من انحياز أمريكي صريح لإسرائيل واحتلال العراق بهدف السعي نحو إعادة التوازن إلى العالم.(كرار ،٢٠٠٧،ص٣٠) .

ولهذا نظر العرب بكل جدية لتقوم الصين بدور فاعل في دعم قضاياهم على المستوى الدولي، في حين حافظت الصين على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن(الحمارنة ، ١٩٩٤، ص٥١).

ومن اللافت أن تبدلاً جوهرياً قد وقع في السياسة الصينية حيال إسرائيل ففي مرحلة الحقبة الناصرية كانت الصين ترفض الاعتراف بإسرائيل وتنظر إليها كعدوان دائم لا يمكن قيام تعايش سلمي معه، حتى انتهاء مرحلة الثورة الثقافية ١٩٧٦، وقد عبرت برقية السيد / شو إن لاي/ رئيس وزراء الصين الشعبية إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب عام ١٩٦٠ عن تأييد الصين لاستعادة الشعب العربي لأرضه المغتصبة. ولكن الموقف الصيني لم يأت إلا بعد تغير مواقف العديد من الدول العربية من موضوع الاعتراف بإسرائيل، إذ لا يعقل أن يبقى الموقف الصيني على حاله في الوقت الذي غيرت فيه الدول العربية نفسها موقفها من إسرائيل، وهو الأمر الذي أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لمصلحة القضايا العربية، وكشف ظهر الموقف العربي في الأمم المتحدة أمام الضغوط والإملاءات الأمريكية والتجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة، الأمر الذي يفرض البحث عن وسائل لرفع مستوى التشابك بين المصالح الصينية العربية وهو الأمر الذي كان خلف إنشاء فكرة المنتدى العربي الصيني(الحمد ، جواد ،ص٦١)

وحاول منتدى التعاون العربي الصيني تلخيص المصالح العربية التي يسعى العرب لتحقيقها خلال السنوات العشر القادمة والتي نتوقع فيها الدعم الصيني(الدجاني ،١٩٩٥،ص٣٣) ، وهي تشجيع التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية والاجتماعية ودعمها، وتطوير دور العرب في رسم مستقبل الشرق الأوسط لبناء نظام دولي يتمتع بالنزاهة والعدالة وحصول العرب على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، ودعم الموقف العربي والفلسطيني بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق الفلسطينية والعربية، وتطوير التعاون العربي الصيني في مجالات الأمن في الخليج بما يحقق التوازن مع الوجود الأمريكي والأوروبي، ويحقق الأمن لدول الخليج ويحمي مصادر الطاقة والتطور والنماء الدولي، والمساعدة في تطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي والاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية الصينية في تطوير القدرات العسكرية العربية لدعم اتجاه التوازن الاستراتيجي للعرب مع إسرائيل.(الياس ، الحديثي ، ١٩٩٩، ص٢٦) .

وعلى صعيد مواجهة الإرهاب الدولي والتمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال على غرار مقاومة الصين للاحتلال الياباني في منشوريا والتي أيدتها مصر في عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٧ وعدم ربط موضوع الإرهاب بالدين.

أما المصالح الصينية التي مكنت للجانب العربي من أن يسهم في تحقيقها فهي تتلخص في التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين، واستفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة) مباشرة دون العبور عبر الوسائط الأمريكية والأوروبية ودعم العرب للصين كقوة دولية عظمى اقتصادياً وسياسياً، وفتح المجال للتبادل والتلاقح الثقافي بين الصين والعرب والإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات وفك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي من قيود الحضارة الغربية.(الكيلاني ، ٢٠٠٩، ص٢٢).

وأشار المنتدى إلى بعض الإشكالات القائمة في العلاقات الصينية العربية وفي مقدمتها تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول العربية، وصعوبة اللغة الصينية مما يحول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دون انتشارها في الأوساط العربية، واستمرار اعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر وهو ما يتسبب في نقل صور مشوهة إضافة إلى ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط مما يحد من تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي(الكيلاني ، ٢٠٠٩، ص٢٤) .

كما أشارت أبحاث المنتدى إلى محددات السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط ومن أهمها سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة، إضافة إلى تطور العلاقات الصينية الأمريكية، وتزايد التبادل التجاري بينهما، مما يحد من الأزمات بينهما، ويدفع الصين لتجنب الصدام مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وارتباط العديد من الدول العربية سياسياً واقتصادياً مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية واستمرار عملية السلام في الشرق الأوسط تحت الرعاية الأمريكية (الحمد ،٢٠٠٥،ص ٥٩) .

وفى النصف الثانى من القرن العشرين كان للتشابه الكبير ما بين القضايا العربية والقضايا الصينية أثره البالغ فى تضامنهما من أجل إنهاء السيطرة الأجنبية، وتوحيد الأوطان والمحافظة على السيادة. ورفض سياسات الهيمنة وانتهاك سيادة الدول.وقد اعتمد الموقف العربى من القضايا الصينية على عدة اعتبارات أهمها ، التأييد المستمر والواضح من جانب الصين للقضايا العربية واهتمامها بتوطيد علاقاتها العربية ، كما أن هناك العديد من الاتفاقيات المشتركة بين البلاد العربية والصين ، تؤكد جميعها على ضرورة التعاون الاستراتيجى بين الطرفين والتقارب فى وجهات النظر. ومن أهم القضايا التى تبلور الموقف العربى بشأنها مبكراً ، قضية الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وسحب الاعتراف بحكومة الصين الوطنية. ثم اهتمت المجموعة العربية بعد ذلك بقضية تمثيل الصين الشعبية فى الأمم المتحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأيدتها، حيث تفهمت الدول العربية الموقف الصينى من قضية تايوان وأيدت سياسة الصين القائمة على أساس'دولة واحدة ونظامان'.(جامعة المنصورة ،٢٠٠٧،ص٢٣-٢٥).

لقد ألف العرب أن تكون الصين صديقتهم كما ألفوا أن تكون علاقاتهم معها ناعمة ليس فيها توتر على مختلف المستويات. وبرغم التحفظات الأيديولوجية التي كانت لبعض العرب على انتشار الأيديولوجية الشيوعية في الوطن العربي، فإن ذلك لم يحل دون تنامي هذه العلاقات على مختلف المستويات. ففي ظل تراجع الصين عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والإيديولوجيا الشيوعية خلال العقود الثلاثة الماضية، أصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية، من أي مصدر وبأية وسيلة، وفقا لأي منهج اقتصادي سواء كان منهج كارل ماركس أو منهج ريكاردو أو منهج كينز، سواء جاءت المساعدات الاقتصادية من روسيا الشيوعية سابقا أم جاءت من اليابان الإمبريالية التي اعتدت على الصين وأضرت بأمنها الوطني وذاتيتها القومية، أو جاءت هذه المساعدات من أمريكا زعيمة الإمبريالية. وعلى حد قول فيلسوف الصين وباني نهضتها الحديثة دنج شياوبنج "لا يهم لون القطة طالما تصطاد الفئران" فالهدف هو التنمية والسعي من أجل بناء قوة الصين والوسيلة لا تهم(منصور،٢٠٠٥،ص٤).

يلعب العالم العربي ، كقوة هامة في الدول النامية، دورا هاما لا يمكن الاستغناء عنه او استبداله على المسرحين السياسي والاقتصادي الدوليين.. وظلت الصين محافظة على علاقاتها الطيبة مع العالم العربي، والاتصالات بين قادة الطرفين مكثفة ، ودائما ما يتبادلون الآراء ووجهات النظر حول الاوضاع الدولية والاقليمية، وهناك تعاون وتنسيق بين الطرفين في بعض الشؤون الدولية والاقليمية .. فخلال الفترة ما بين ديسمبر ١٩٦٣ ومارس ١٩٦٤، قام جو ان لاي رئيس الوزراء الصيني الاسبق بزيارات الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اربع عشر دولة آسيوية وافريقية بما فيها مصر والجزائر ، حيث اقترح خلالها خمس مباديء تنتهجها الحكومة الصينية لمعالجة علاقاتها مع كافة الدول العربية و الافريقية، هى:- (لي رونغ،٢٠٠٥)

اولا : دعم شعوب الدول العربية في نضالها ضد الامبريالية والسعي الى تحقيق وحماية الاستقلال الوطني . ثانيا : دعم السياسة السلمية والعادلة غير المنحازة التي تنتهجها حكومات الدول العربية

ثالثا : دعم شعوب الدول العربية في تحقيق آمانيها وتطلعاتهما في الوحدة والتضامن بالاشكال والوسائل التي تختارها بنفسها .

رابعا : دعم الدول العربية في معالجة النزاعات فيما بينها من خلال المشاورات السلمية .

خامسا : تدعو الصين الى ضرورة ان تلقى سيادة الدول العربية احتراما من جميع الدول الاخرى ، وتعارض اي اعتداء او تدخل من اي جهة كانت.

بدأت العلاقات العربية الصينية بالتطور ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين مع تصاعد حركات التحرر الصينية والعربية ، وقد امتدت هذه المرحلة حتى الثورة الصينية سنة ١٩٤٩ التي أدت إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية. شهدت هذه المرحلة تأسيس الجمهورية الصينية ، ثم استقلال بعض الدول العربية ، مما أدى إلى ظهور عامل التفاعل السياسي والدبلوماسي في العلاقات العربية الصينية ، فقد تبادلت بعض الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين ، كما أنه أثناء مناقشات الامم المتحدة للقضية الفلسطينية عامي ١٩٤٧،١٩٤٨ اتخذت جمهورية الصين موقفاً محايداً حين امتنعت عن التصويت على مشروع قرار تقسيم فلسطين ، وطالبت بتسوية تفاوضية بين العرب واليهود لا يتم فرضها بالقوة. (الدبس ، ١٩٤٨، ص ١٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيطرت قضية الحرب الباردة على العلاقات العربية الصينية خلال تلك الحقبة ، فنظراً لمناخ الاستقطاب الثنائي الدولي كان من مصلحة الصين ، كما قال شون لاي رئيس الوزراء الصيني سنة ١٩٥٨، "ألا تتخذ أراضي الدول العربية قواعد عسكرية للمستعمرين الغربيين ليهددوا بها دول المعسكر الاشتراكي. كما أن "الشرق الأوسط هو الباب الذي يفتح على القارة الآسيوية، بينما الصين هي مؤخرة القارة ، "كما قال الرئيس ماو تسي تونج سنة ١٩٦٥ مشيراً بذلك إلى الارتباط الوثيق بين الوطن العربي والصين من منظور الاستراتيجية الدولية(سليم ، ١٩٧١، ص٦٥). كانت القيادة الصينية ترى أن توثيق العلاقات العربية – الصينية من شأنه أن يدعم حركات التحرر في العالم الثالث من ناحية، ويضعف من قوى الاستعمار الغربي ، من ناحية أخرى. كما رأت بعض الدول العربية في الصين شريكاً استراتيجياً مهماً في إطار الحرب الباردة، فحينما رفضت الولايات المتحدة بيع السلاح لمصر الناصرية سنة ١٩٥٥، وبدا أن الاتحاد السوفيتي قد شارك في فرض حظر على تصدير السلاح إلى الشرق الأوسط ، لجأت مصر إلى الصين للقيام بدور في كسر احتكار السلاح ، ولعبت الصين دوراً مهماً في تسهيل عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر سنة ١٩٥٥، وأعقب ذلك إعتراف مصر بالصين الشعبية سنة ١٩٥٦، وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها، إلا أن دولاً عربية أخرى استمرت في تجاهل الصين الشعبية رغم أن الأخيرة رفضت الاعتراف بإسرائيل رداً على إعلان اسرائيل المبكر الاعتراف بالصين الشعبية ، هكذا بدأت تتبلور مشاركة استراتيجية عربية – صينية .

اتسمت هذه المشاركة بأنها لم تشمل كل الوطن العربي حيث أن دولاً عربية مهمة لم تعترف بالصين الشعبية إلا في مراحل متأخرة. كذلك اتسمت بسيطرة القضايا السياسية الأمنية على العلاقات العربية – الصينية ، ويمكن القول أن القضية الفلسطينية كانت هي القضية المحورية في تلك العلاقات ، فقد أيدت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصين الشعبية مصر في قضية تأميم شركة قناة السويس وأيدت موقفها في مواجهة العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، كما أنها اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٥، وكانت أول دولة تعترف بها وتمدها بالسلاح لدعم الكفاح الفلسطيني المسلح ، واعتباراً من ذلك التاريخ بلورت الصين سياستها إزاء القضية الفلسطينية بأنها قضية شعب يجب أن يعود إلى وطنه المغتصب وينال حقوقه المشروعة(سليم ، ١٩٧١،ص٦٦) ، مع دخول الصين عضوية المم المتحدة ، وبدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة ، ثم بدء عصر " التحديثات الأربعة " ، تحت قيادة دينج تشاو بنج سنة ١٩٧٨، حدث تحول في السياسة الصينية إزاء القضايا العربية ، أساس هذا التحول هو التركيز على حدث الدول العربية على الوحدة كطريق لحل القضايا العربية وحل القضايا الفلسطينية، وعلى الدعوة إلى التسوية السلمية للقضايا الخلافة في الشرق الأوسط ، وهو ما تمثل في تأييد الصين لاتفاقات كامب ديفيد المصرية – الاسرائيلية سنة ١٩٧٨، ولكن الطابع العام للعلاقات العربية الصينية استمر كما هو إلى حد بعيد من حيث غلبة القضايا الأمنية واستمرار اهتمام الصين بلعب دور مؤثر في تلك القضايا .

أصبحت قضية أمن الخليج العربي من القضايا المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية الصينية أثناء وفي أعقاب الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ،فقد هددت تلك الحرب تدفق تلك الحرب تدفق النفط عبر الخليج العربي ، كما انعكست على الأمن الداخلي لبعض الدول العربية الخليجية ، وقد أدى إلى سعي تلك الدول لدعم أمنها عن طريق شراء تكنولوجيا الصواريخ في مواجهة التحديات الايرانية العراقية ، وهو الامر الذي اعترض عليه الولايات المتحدة ، ومن ثم تدخلت الصين الشعبية لدعم امن الدول العربية الخليجية ، من خلال بيع صواريخ من نوع Dong Feng(ss-2) المزودة بقواعد إطلاق أرضية للمملكة العربية السعودية وذلك سنة ١٩٨٧، وقد أدى ذلك إلى تطوير العلاقات الصينية – السعودية على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوى الاقتصادي واسفرت عن تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما في يوليو سنة ١٩٩٠، وذلك بالرغم من أن حجم التبادل التجاري السعودي- التايواني سنة ١٩٨٩ كان يعادل ١.٩٤ مليار دولار أمريكي مقابل ٢٠٤ مليون دولار أمريكي للتبادل السعودي – الصيني.

وأثناء الحرب العراقية –الإيرانية تواترت أنباء عن أن الصين كانت تمد إيران بالصواريخ ، وهو ما أشار إليه بعض المشاركين العرب في ندوة العلاقات العربية الصينية المنعقدة في عمان سنة ١٩٨٦، بزعامة منتدى الفكر العربي ، ولكن الصينيين نفوا أنهم زودوا إيران بالسلاح مباشرة موضحين أن الأسلحة تسربت إلى إيران عن طريق طرف ثالث دون موافقة الصين(سليم ، ١٩٧١،ص ٧٠) ، ولكن مالم يتم ذكره هو أن الصين أمدت أيضاً العراق بالأسلحة ، وقد قدرت بعض المصادر أن العراق اشترى أسلحة من الصين خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية قيمتها ٢٠٢ بليون دولار مثلت ٨% من إجمالي مشتريات السلاح العراقة في تلك الفترة (Kumarawamy,1994,P55)

لقد ولدت الصين الشعبية في نظام دولي تغمره روح الحرب الباردة والمنافسة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. وكانت الولايات المتحدة تحمل منذ هجوم كوريا الشمالية على كورسيا الجنوبية في جزيران / يونيو ١٩٥٠ راية المواجهة مع الصين الشعبية ونظامها الشيوعي ، من خلال رفضها الاعتراف بها كممثل رسمي للصين وإصرارها على الاعتراف بحكومة " شان كاي شيك الوطنية" التي فرَّت إلى جزيرة تايوان وأسست جمهورية الصين باعتبارها الممثل الرسمي لكل الصين .لذلك ، لم يتم ضم الصين الشعبية إلى منظمة الأمم المتحدة ، بل أبقت على الحكومة الوطنية في مقعد الصين الدائم حتى بداية السبعينات منذ القرن الماضي، وكذلك ضغطت الولايات المتحدة، خلال تلك الفترة ، على مختلف دول العالم لعدم الاعتراف بالحكومة الشيوعية في الصين ، والتزمت حماية الصين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية في تايوان من أي هجوم عسكري صيني شيوعي لضمها إلى الصين الأم من خلال إعطاء الأوامر للأسطول البحري الأمريكي السابع الموجود في شرق آسيا بالدفاع عنها ، وتقوية القوة العسكرية التايوانية بأحدث الأسلحة .

بدأ المحدد الخارجي يفرض نفسه على الصين وضرورة اتخاذ سياسة خارجية لمواجهة هذه الضغوط المتمثلة في بروز الولايات المتحدة كخطر يهدد النظام السياسي الصيني ويمنع الصين الشعبية من تحقيق هدف أساسي من أهدافها الوطنية الا وهو استعادة أراضيها الخارجة عن سيطرتها ، والمقصود بها تايوان التي تقف معها الولايات المتحدة ، فكانت النتيجة إتباع الصين الشعبية سياسة الميل إلى اتحاد السوفيتي من أجل مواجهة ذلك الخطر ، لذلك بدأت الصين الشعبية تعتمد بشكل شبه كامل على النموذج السوفيتي في تطوير نفسها صناعياً وزراعياً وإدارياً وتعليمياً وعسكرياً (Kumarawamy,1994,P65)، وبدأت ، نتيجة ذلك أول مرحلة من مراحل تطور السياسة الخارجية الصينية ، وهي المرحلة القائمة على أساس التحالف مع موسكو والعداء لواشنطن ، وفيها كانت السياسة الخارجية الصينية نسخة طبق الأصل من التوجه الخارجي السوفيتي .

المطلب الثاني: المراحل بعد الحرب الباردة

ترى الصين فى الدول النامية ميدانا حيويا لتحقيق الطموح الاستراتيجى لها فى طرح . مفهوم جديد للأمن . New Security Concept . الذى يؤمن الصعود السلمى للصين كقوة عالمية، ويمنحها صك . الشرعية . من المجتمع الدولى بالإضافة إلى تحقيقها هدفها طويل المدى بإقامة نظام دولى ديمقراطى متعدد الأقطاب، ويحقق العدالة والمساواة بين أطرافه لذا، فإن هناك مصالح قومية واحتياجات استراتيجية ملحة تقف وراء الاهتمام الصينى بالدول النامية، تتعلق بقدرتها على الحفاظ على استدامة تنميتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية، وبالتالى استقرارها السياسى إن الصين تحتاج إلى هذه الدول لإمدادها بالموارد الضرورية لأهداف التنمية الصينية كما أن الأسواق الهائلة لهذه الدول تلعب دورا مهما فى استدامة نمو اقتصادها.(oshua Kurlantzick China,2002)

تعتقد القيادات الصينية أن لدى الصين خبرة تاريخية ونموذجا فى التنمية يمكن أن يكونا مدخلا للتعاون الاستراتيجى مع الشركاء فى الدول النامية، وهو ما يخلق ميزة مهمة للسياسة الصينية مقارنة بنظيرتها الغربية فقد تمكنت الصين من الخروج من قبضة الاستعمار، وتجنبت الفوضى الداخلية وحققت نموا اقتصاديا متواصلا وتنمية شاملة فى البنية التحتية، دون اللجوء إلى القروض الغربية، وما يرتبط بها من شروط سياسية تنقص من السيادة الوطنية وتروج الصين لهذا النموذج بين الدول النامية على أنه أقل إيلاما فى تكلفته السياسية والاقتصادية مقارنة بالنموذج الغربى، وتحرص على تقديم المساعدات والمعونات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية لعدد كبير من هذه الدول، دون اشتراطات أو مطالب سياسية، مع التأكيد فقط على الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية فى الدول المتلقية لهذه المساعدات وتفخر الصين بأنها على مدى الأعوام الخمسين الماضية أسست تراثا كبيرا من المشاركة الاستراتيجية مع الدول النامية، ترتكز على التضامن السياسى والتعاون التنموى فيما بينهما، فى الوقت نفسه الذى كانت الصين فيه معزولة دوليا وفقيرة ومحاصرة بالضغوط والتحديات الداخلية الكبرى وإيمانا منها بمبادئ مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥، قامت الصين بمساندة الدول النامية فى الحفاظ على سيادتها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، والاعتراف بحاجة الدول النامية حديثة الاستقلال إلى الحماية من إرهاب وهيمنة الدول الكبرى عليها وتعتقد الصين أن هذا التاريخ المشرف لها أفضل مما خلفته سياسات السباق والتنافس بين الدول العظمى، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق، من تراث سياسى وأمنى خطير لدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جانب كبير من الدول النامية، ومنها: أنجولا وموزمبيق، وإثيوبيا فى إفريقيا، وفيتنام، وكوريا، والهند، وباكستان، وأفغانستان، والعراق، وإيران فى آسيا، وكولومبيا وبيرو، وشيلى، وفنزويلا، والسلفادور فى أمريكا اللاتينية، وتحالفها مع قيادات سياسية فاسدة لضمان هيمنتها على هذه الدول كما يدرك القادة الصينيون أن علاقاتهم مع عدد كبير من الدول النامية قد أمدت الصين بدعم دبلوماسى هائل فى المحن والأزمات الدولية التى تعرضت لها السياسات الصينية، ومن أهمها الدعم الحيوى الذى قدمته الدول النامية للصين فى مطلع السبعينيات من القرن الماضى لاستعادة مقعدها فى الأمم المتحدة. كما تعول الصين حاليا على هذه الدول فى رفض الاعتراف بتايوان، وهو ما يعزز الجهود والسياسات الصينية لعزل تايوان فى الساحة الدولية، علاوة على توظيفها للأعداد الكبيرة للدول النامية فى منظمة التجارة العالمية فى عرقلة جولات تحرير التجارة الدولية الخاصة بضوابط استخدام الأيدى العاملة فى الأنشطة الصناعية والزراعية، وتحرير تجارة السلع الزراعية وفرض عقوبات خاصة بإغراق المنتجات الصينية للاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ويرى العديد من الخبراء والمتخصصين الصينيين إلى أن جانبا كبيرا من الدول النامية قد عبرت فترات تاريخية صعبة، وأصبح لها مستقبل مشرق تستطيع الصين أن تقوم فيه بدور نشيط وإيجابى وتعى القيادات الصينية أن هناك نزاعات وصراعات لا تزال مستمرة فى بعض الدول تستدعى من الصين التدخل لتهدئة وتسوية هذه النزاعات من خلال تقديم المساعدات التنموية، وكذلك إرسال مبعوثين خاصين لها يحملون حلولا وأطروحات جدية لتحقيق السلام والاستقرار فى هذه الدول وتهدف الصين من ذلك إلى الحصول على مكاسب تنموية لها فى مرحلة ما بعد التسوية.(هلال ، ٢٠٠٨،ص٦)

حدد (دينغ شياو بنغ) مبادئ السياسة الخارجية للصين بما يأتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- مبدأ التعايش السلمي ويشمل:

أ. احترام السياسة الإقليمية.

ب. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ج. المساواة بين الدول.

د. العمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة.

هـ. التسوية السلمية للنزاعات الدولية.

٢- العمل على التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل لها، على أساس أن التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها يخلق مصالح مشتركة لأطراف النزاع ، بشكل يحول دون تصعيد التوتر حولها من قبل أطراف النزاع حفاظا على مكاسبها المشتركة في تلك المناطق.

أولاً : ترتكز السياسة الخارجية الصينية على تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث الداخلي، وذلك بتوسيع الروابط الاقتصادية مع جميع الدول الآسيوية(مايكل دي ،١٩٩٧،ص٢١٨) .

ثانياً: المحافظة على بيئة إقليمية هادئة لتحقيق أهدافها الاقتصادية في ظروف سلمية ملائمة، وقد قال (جيانغ زيمين) "أن على الصين تركيز كل الجهود لتحديث البلاد، ولذا من مصلحتها تأمين وضع دولي سلمي طويل الأمد" ، ولذلك تعمل الصين على تدعيم الاستقرار السياسي والاقتصادي في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منطقتها الإقليمية، ويترجم هذا الموقف الصيني بنهج يرمي إلى تعزيز دور الصين في حل المشكلات الإقليمية.

ثالثاً: ارتكاز السياسة الخارجية الصينية على القومية الصينية، فلم يعد للاعتبارات الأيديولوجية دور أو تأثير في صناعة القرار في السياسة الخارجية.

رابعاً: ترتكز السياسة الخارجية الصينية على التجربة التاريخية للتدخل الأجنبي في الصين وما صاحبها من استغلال ومهانة والعزم على رد كرامة الصين التي أهينت، وذلك بتقلدها الدور الذي تستحقه في النظام الدولي وعدم السماح المساس بسيادتها أو التدخل في شؤونها الداخلية، ففي الوقت الذي تمارس فيه الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي نجدها متمسكة بعامل السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض المطالب التي تتجاوز الخطوط الحمراء التي تمس جوهر النظام الصيني مثل المفاهيم الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا نابع من التجربة التاريخية وتخوف الصين في الوقت الذي تمارس فيه سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي من وقوعها تحت استغلال القوى الكبرى كما حدث في الماضي(الدجاني ،١٩٩٥، ص٢٤-٢٥).

إن ردة الفعل الصينية عند وقوع حادثة طائرة الاستطلاع الأمريكية عام ٢٠٠١ التي حطت على الأراضي الصينية واحتجز أفراد طاقمها لأحد عشر يوما، تدل على تمسك الصين بالأفكار التقليدية المتعلقة بالسيادة والتي قللت التكنولوجيا الحديثة من محتواها، وهذا عائد إلى هواجس الصين مما تراه تصرفا استعماريا(كيسنجر ،٢٠٠٢،ص١٣٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: المحافظة على وحدة الأراضي الصينية حيث تعهد ماوقبل وفاته بأن تكون إعادة توحيد الأراضي الصينية بشكل سلمي، والاتفاق الصيني – البريطاني عام ١٩٨٤ الذي جاء بعد مفاوضات شاقة بين الجانبين والذي أدى إلى عودة (هونج كونج) إلى الصين الشعبية ، دليل على ثبات السياسة الخارجية الصينية إتجاه الحفاظ على وحدة أراضيها وإعادة توحيدها سلميا، كما أن موقف الصين من إعادة توحيد تايوان والذي لم تبدي فيه القيادة الصينية أي نوع من التنازل دليل آخر على أن المحافظة على وحدة الأراضي الصينية هي من ثوابت السياسة الخارجية الصينية التي لا تقبل المساومة بأي حال من الأحوال(عبد الناصر،١٩٩٨،ص ٨٥-٨٦).

مع بداية التحولات العالمية الجذرية في سنة ١٩٩١، والمتمثلة في نهاية الاتحاد السوفييتي ، وصعود الائتلاف الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة ، ورسوخ الوحدة الأوروبية ، والصعود الاقتصادي الصيني ، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات العربية الصينية تميزت بظهور قضايا جديدة في تلك العلاقات وبتراوح مستويات الاهتمام المتبادل، فقد بدأت القضايا الاقتصادية والثقافية في احتلال مراكز متقدمة في أجندة العلاقات العربية – الصينية ، وبالذات مع صعود النموذج الصيني للتنمية القائم على اقتصاد السوق الاشتراكي وما قدمه من إضافات إلى فكر التنمية الاقتصادية.

ومع ظهور نظرية صراع الحضارات التي أكدت أن الصراع القادم سيكون بين الحضارتين الشرق آسيوية (الصينية) ومعها الحضارة الإسلامية ضد الغرب ، بيد أنه بدا أن هناك شركاء آخرون يدخلون على خط العلاقات الصينية مما أدى إلى تغير كيفي في مستوى الاهتمام المتبادل.شهدت بداية حقبة التسعينات تطورات جوهرية في النظام العالمي ، وفي منطقة الشرق الأوسط ، وفي سياسات الدول العربية ذاتها .أبرز التحولات في النظام العالمي وأهمها صعود الائتلاف الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة ،أما على مستوى الشرق الأوسط ، فقد حدث تفك في النظام العربي نتيجة أزمة الغزو العراقي للكويت عامي ١٩٩٠/١٩٩١، كما انعقد مؤتمر مدريد السلام في الشرق الأوسط سنة ١٩٩١حيث شاركت الدول العربية ذات الشأن مباشرة في هذا المؤتمر بحضور إسرائيل ، وقد طلبت الصين حضور المؤتمر ، ولكن إسرائيل أصرت على اعتراف الصين بها أولاً كشرط للمشاركة .

وعندما اندلعت أزمة الغزو العراقي للكويت اتبعت الصين موقفاً يتسم بالتأكيد على احترام أمن الخليج العربي والتكامل الاقليمي لدولة مع الحل السلمي للمشكلة الناشئة عن الغزو العراقي للكويت ، فبعد يوم واحد من الغزو استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير العراقي والقائم بأعمال الكويت في بكين ، وسلمتهما مذكرتين رسميتين طالبت فيهما بانسحاب القوات العراقية من الكويت بدون قيد أو شرط وطالبت العراق باحترام سيادة الكويت .وعندما استدعت السعودية القوات الامريكية للمساعدة في حماية أراضيها أكدت الصين للسعودية تفهمها للموقف السعودي وذلك أثناء لقاء وزير الخارجية السعودي بنظيره الصيني في بكين في سبتمبر سنة ١٩٩٠، وفي ٦ سبتمبر سنة ١٩٩٠ اصدرت وزارة الخارجية الصينية بياناً يتضمن أربعة نقاط هي : شعور الحكومة الصينية بالأسف للغزو العراقي للكويت ، ووجوب احترام استقلال الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها ، وضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات ، ومطالبة العراق بقبول وساطة جامعة الدول العربية والاستجابة للنداءات الدولية بسحب قواته من الكويت في اقرب فرصة ممكنة(العطار ،١٩٩٩،ص٤٨)، وكذلك قام وزير الخارجية الصيني بزيارة لمصر والسعودية والاردن والعراق خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٩٠ مؤكداً على ضرورة الحل السلمي ، وانسحاب العراق ، ورفض استخدام القوة في حل أزمة الخليج ، وان الصين لن تستخدم حق النقض لرفض مشروع قرار مجلس الأمن يدعو لاستخدام كل الوسائل ضد العراق لتحرير الكويت ، وهكذا أيدت الصين كل قرارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملس الأمن الخاصة بالعراق ما عدا القرار رقم ٦٧٨ الذي سمح لقوات التحالف باستخدام كل الوسائل لإخراج القوات العراقية من الكويت حيث امتنعت الصين عن التصويت لصالح العراق كذلك فقد امتنعت الصين عن التصويت لصالح القرار ٦٨٦ المتعلق بشروط وقف إطلاق النار والذي صدر في ١٩٩١/٤/٣، كان اعتراض الصين على استعمال القوة العسكرية ضد العراق ورغبتها في الحل السلمي نابعاً من تخوف الصين أن يؤدي استعمال الولايات المتحدة القوة الى هيمنتها على منطقة الخليج بما للصين من مصالح فيها، كما كانت تتخوف من احتمالات مشاركة اليابان بقوات مقاتلة في حرب الخليج /، مما يمكن أن يعني إعادة بعث العسكرية اليابانية بكل تراثها المعادي للصين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الصينية العربية

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الاتيين :

المطلب الأول: المراحل العامة خلال فترة الحرب الباردة

المطلب الثاني: المراحل العامة بعد فترة الحرب الباردة

المطلب الاول :المراحل العامة خلال فترة الحرب الباردة

مع التطور الاقتصادي الصيني وتعمق الانفتاح الخارجي، وجد الصينيون أن الشرق الأوسط لم يعد بعيدا عنهم، وتتزايد المصالح المشتركة بين بلادهم وتلك المنطقة. في ظل الأوضاع الإقليمية المضطربة وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، صارت تنمية الاقتصاد وتحسين معيشة الناس مهمة رئيسية لدول الشرق الأوسط، التي أصدر العديد منها سياسات وقوانين لجذب الاستثمار الخارجي، مما يضع الأساس لدخول المزيد من رؤوس الأموال الصينية إلى قطاعات مختلفة في تلك الدول، ومنها الطاقة والبنية التحتية. هذا يعني أن هذه الدول مقاصد هامة للصين التي تنتهج استراتيجية "الخروج". في ظل الوضع المالي العالمي الحالي وتصاعد السياسات الحمائية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. لا شك أن خيار الصين يقع على الشرق الأوسط لتنويع التجارة الصينية في الأسواق العالمية. لقد تعرض بعض الشركات الصينية لخسائر مالية بسبب الاضطرابات في بعض دول الشرق الأوسط خلال السنتين الماضيتين، ولكن النظرة البعيدة المدى تجعلنا ندرك أن توسيع وتعميق مجالات التعاون مازال يحقق المصالح المشتركة. لذا، يجب علينا أن نلخص تجارب التعاون التجاري مع دول الشرق الأوسط منذ حدوث الاضطراب وننبه إلى المخاطر السياسية التي تختلف عن البيئة الصينية المحلية، والتي ينبغي للمؤسسات والهيئات الصينية التي تعمل في الشرق الأوسط أن تهتم بها، ثم نؤسس آلية خاصة للتحذير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المخاطر السياسية وطرح إجراءات مواجهتها. كما يجب الاستفادة من مزايا السياسة الخارجية السلمية الصينية في دفع تنمية العلاقات الودية التقليدية مع هذه الدول والسعي إلى تأسيس آلية للتعاون والفوز المشترك مع الدول المعنية بما يضمن المواجهة المشتركة للمخاطر والتعاون في الإنقاذ، والمساعدة في بناء الثقة بين المؤسسات من الطرفين في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة(وو سي كي ، جريدة الصين اليوم).

بدأت تتحول العلاقة التجارية بين الوطن العربي والصين من التبادل غير المباشر إلى التبادل المباشر منذ عهد أسرة تانغ ، حيث ازداد عدد التجار العرب القادمون للصين لمزاولة الاعمال التجارية .. ففي عهد اسرة تانغ كان يتجمع التجار العرب في مدن الموانيء الدولية الصينية الهامة ،كمدينة كوانزو GUANG ZHOUالساحلية جنوب الصين والعاصمة تشانغ آن .. CHANG AN وان " المقيمون الاجانب " الذي كان يطلق على الاجانب الذين يمكثون فترة طويلة في الصين واخلافهم قد تحول فيما بعد الى " الصينيون من اصول اجنبية ".. كما كان في يانغجو YANG ZHOUوتشوانجو QUAN ZHOU الكثير من التجار العرب المقيمين .

كان التجار العرب يسافرون شرقا باتجاه شواطيء الجنوب الشرقي للصين ، والكثير منهم يرسون في مدينة كوانجو او مدينة يانجو الوقعة في الشمال منها ، حيث كانوا ينقلون المئات من اصناف البضائع كالعطور (اللبان، الصمغ ، الكافور ،العنبر، الفلفل ، عود الند/ عود هندي/ عود البخور وماء الورد .. الخ) و المجوهرات (عاج الفيل ، قرن الكركدن، ذبل اللجأة السهفية، اللؤلؤ ، العقيق ، المرجان، الكهرمان) و الادوية (العرّ، الليلك ، والقرنفول الخ) والمنتجات الزجاجية بمختلف الاشكال والانواع ، ويعودون محملين بالبضائع الصينية كالخزف والحرير والشاي والمسك وغيرها من البضائع الصينية واسعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشهرة .. بينما السفن التجارية الصينية فكانت تبحر بعيدا لتصل عمان والبحرين و والبصرة وبغداد العراقيتين وغيرها ، لمزاولة التجارة مع التجار المحليين هناك.(القططي ،٢٠١٢،ص٣-٤).

بنهاية الأربعينات وبداية الخمسينات أصبحت نظرية ماو حجر الزاوية في سياسة الصين في الشرق الأوسط. وبالرغم من أن تغيرات كثيرة قد طرأت في سياسة الصين تجاه هذه المنطقة فإن صدى نظرية ماو تجاه الشرق الأوسط لا يزال يسمع هنا وهناك، هذا في وقت كانت فيه القوة الشعبية في العالم العربي تتابع وتدعم النضال البطولي للشعب الصيني نحو الانعتاق والتحرر، وتابعت هذه القوة بتعاطف كبير النضال ضد الغزو الياباني للصين والمسيرة الكبرى، وتشير الوثائق إلى ذلك الاستقبال الرسمي والشعبي الحار الذي لقيه وفد صيني بقيادة الحاج عيسى ماوو لنغ زار عددا من الدول العربية خلال الفترة من ديسمبر ١٩٣٧م . يونيو ١٩٤٠م، وقد جاء الوفد لحشد تأييد ودعم الشعوب والحكومات العربية لنضال الشعب الصيني في مواجهة الغزو الياباني.. وقد حصل الوفد الصيني على دعم عربي رسمي من مصر والمملكة العربية السعودية وغيرهما من الدول العربية التي زارها، ودعما شعبيا تمثل في مقاطعة الشعوب العربية للبضائع اليابانية كشكل من أشكال التضامن العربي مع الشعب الصيني، بل إن مصر الرسمية تضامنا مع القوة الوطنية والديمقراطية في الصين أوقفت تصديرها للقطن المصري طويل التيلة لليابان، وذلك عام ١٩٣٨م، وكانت مصر في تلك الفترة تصدر ٦٠% من قطنها لليابان.(القاق ، ٢٠١٤،ص٥-٦)

وكان أول اتصال مباشر بين العرب والصينيين على مستوى رفيع قد تم إبان مؤتمر باندونغ أبريل ١٩٥٥م، حيث تفاجأ العرب بدعم صيني غير محدود لقضايا النضال العربي في فلسطين والمغرب العربي والشام، ففي باندونغ أعلنت الصين بوضوح دعمها لكل حركات التحرر العربية، استعدادها اللامحدود لدعم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الحركات عسكريا وإعلاميا. والتزاما بمقررات مؤتمر باندونغ الداعية إلى تعزيز العلاقات التجارية والسياسية بين الصين والدول العربية أرسلت الصين مباشرة بعد هذا المؤتمر المهم عددا من الوفود الثقافية والتجارية إلى كل من السودان ومصر وسوريا والعراق والمغرب والسعودية. وسرعان ما بدأت الدول العربية في الاستجابة لنداءات شعوبها واعترفت كل من مصر واليمن وسوريا في عام ١٩٥٦م بالجمهورية الشعبية في الصين، تبعتها بعد ذلك كل من المغرب والسودان وغيرهما ، ذلك رغم الضغوط الغربية على هذه الدول. (جلال ، ٢٠٠٤،ص٦).

المطلب الثاني : المراحل العامة بعد الحرب الباردة

منذ تسعينيات القرن الماضي، تولي الحكومة الصينية اهتماما متزايدا للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية، ولذلك، وضعت سلسلة من السياسات والتوجهات التي تناسب الأوضاع الجديدة والتي ترشد التعاملات مع الدول العربية. وبفضل جهود الطرفين، يشهد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية تطورا وحقق ثمارا وافرة. وبعد تسعينيات القرن العشرين دخلت التجارة بين الطرفين مرحلة نمو سريع. في عام ١٩٩١، كان إجمالي حجم التبادل التجاري بين الطرفين ٢ر٤٢ مليار دولار أمريكي، ثم ارتفع إلى ١٤ر٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠١، منها ٧ر١ مليارات دولار أمريكي صادرات صينية إلى الدول العربية– مقابل ٧ر٥ مليارات دولار أمريكي صادرات من الدول العربية إلى الصين. ثم قفزت قيمة حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى ١٣ر٥ مليار دولار أمريكي خلال الشهور التسعة الأولى لعام ٢٠٠٢ نصيب الصادرات الصينية منها ٧ر٥ مليارات دولار أمريكي مقابل ٦ مليارات دولار أمريكي للصادرات العربية. والآن، الصادرات الرئيسية من الصين للدول العربية تشمل: الماكينات والمنتجات الكهربائية(تحتل نصيب الأسد في الصادرات)؛ المنسوجات؛ الأحذية؛ الإطارات؛ منتجات السفر؛ الحقائب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكافة الأنواع. وواردات الصين من الدول العربية تشمل النفط الخام؛ المواد الخام الكيماوية؛ الأسمدة الكيماوية؛ النفط الجاهز الخ. في عام ٢٠٠١، استوردت الصين ٢٤ر٢٨ مليون طن نفط خام من الدول العربية أي ٤٧% من إجمالي واردات الصين النفطية قيمتها ٤ر٥ مليارات دولار أمريكي، أي ٧٢% من إجمالي قيمة واردات الصين من الدول العربية. (الصامت،٢٠٠٨)

على الصعيد الاقتصادي ، يمتلك كل من الجانب العربي والصيني مقومات ، فالعالم العربي غني جدا بالبترول والغاز الطبيعي ، بما يمكنه من سد العجز الصيني الكبير في هذا المجال ؛ بينما المستوى الصناعي في الصين عال نسبيا و يتمتع بتفوق تقني وتفوق سلعي ايضا ، بما يمكنه تزويد العالم العربي بخدمات تقنية وكميات كبيرة من المنسوجات والمنتجات الكهربائية وغيرها .. ان توجه زحف المؤسسات الانتاجية الصينية نحو الاسواق العربية جيد جدا ، وان آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية رحبة جدا .. على الصين التفكير في طرق واساليب لترويج تقنياتها المتقدمة ومنتجاتها عالية الجودة للعالم العربي ، وذلك لكسب الفرص المسبقة وتوسيع تأثيرات منتجاتها في العالم العربي ، ورفع نصيب البضائع الصينية في الاسواق العربية .. وينبغي على الصين زيادة تعزيز التعاون مع الدول العربية في مجال الاعمار والانشاءات ، وتعبيد الجسور والطرق ، وخزانات المياه وصناعة ال IT وفي مجال تنمية الحقول البترولية والغازية وفي غيرها من المجالات ، واظهار تفوقها التقني بشكل مستفيض .. وعلى الصين العمل بأقصى الجهود لتسريع خطى التعاون الاقتصادي والتقني مع الدول العربية ، والسعي الحثيث وراء التحقيق التدريجي للتوازن التجاري بين الطرفين .. وعلى الجانبين الصيني والعربي تشجيع الاستثمار ثنائي الاتجاه (المتبادل) ، وتكريس الجهود لرسم واستكمال السياسات التفضيلية المعنية بالاستثمار .. الطرفان يرغبان في اقامة " منطقة تجارية حرة صينية – خليجية " و " منطقة تجارية حرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صينية – عربية " في الوقت المناسب وعن طريق المفاوضات والتشاور .. عدا ذلك ، ستقوم الصين عند نضوج الشروط بتقديم مكانة " الاهداف السياحية للسواح الصينيين " لعدد اكبر من الدول العربية. (لي رينغ ،٢٠٠٥)

على مستوى التعاون والتبادل والدعم فان العرب يمكن لهم أن يقدموا خدمة للصين في تحقيق العديد من مصالحها، ومن أبرز ذلك: (الحمد ، ٢٠٠٥)

– التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين.

– استفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة) دون المرور عبر معبر السياسة الأمريكية أو الغربية.

– دعم الصين كقوة دولية اقتصادياً وسياسيا في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور

– فتح المجال للتبادل والتلاقح الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كإستراتيجية إنسانية عامة.

– فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارتين الأمريكية والأوربية (الحضارة الغربية) على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ظل انتهاء الحرب الباردة منذ عام ١٩٩١ وتزايد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فقد نظر العرب بكل جدية لتقوم الصين بدور فاعل في دعم قضاياهم على المستوى الدوليلكن الصين التي خرجت من الحرب الباردة لتواجه الانفتاح والعولمة كما هو حال العالم العربي حافظت على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن وأصبحت الصين تبدي اهتماماً متزايداً بدعم اقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي لخدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة.غير أن هذا التوجه الصيني الجديد قد نالت منه إسرائيل حظاً وافراً بتنامي العلاقات الصينية – الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية؛ الأمر الذي أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف ظهر الموقف العربي في الأمم المتحدة أمام الضغوط والإملاءات الأمريكية والتجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة غير أن واقع الحال إزاء المصالح العربية والصينية اقتضى ولا يزال أن يبحث الطرفان عن آليات ووسائل تحقق رفع مستوى التشابك والتعاون المصلحي بين الطرفين على مختلف المستويات وهو ما كان يقف خلف فكرة إنشاء المنتدى العربي–الصيني.(جلال ،٢٠٠٤،ص٧)

تعدّ التجارة من العوامل الرئيسة لنمو العلاقات بين الصين والدول العربية على مرّ الزمان، فقبل قيام العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر –على سبيل المثال– بلغت قيمة واردات الصين من القطن وغزل القطن المصري بين سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٥ حوالي ٣٦.٣٧ مليون دولار أمريكي.وقبل قيام العلاقات الدبلوماسية بين الصين والمملكة العربية السعودية، قامت الأولى بتصدير ما يقارب ٦.٧٥ مليون دولار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمريكي عام ١٩٧٦، و١٤.٧٩ مليون دولار عام١٩٧٧، ووصل حجم التبادل التجاري بين الدوليتين في سنة ١٩٨٧ إلى ٣٥.٤٥٧ مليار دولار.

تبلغ نسبة الصادرات إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات الصينية ٤.٤ %، ما يعني تحقيقها صعوداً من ٢.٧ %، في مقابل واردات الصين من العالم العربي في الفترة نفسها التي ارتفعت إلى ٧٠.٣ مليار دولار من ٧.٥ مليار دولار، وتضاعفت نسبتها من إجمالي الواردات إلى ٦.٢ %.وكانت السعودية –أكبر اقتصاد عربي– أعلنت قبل أشهر مضت الاتفاق على وضع ٦٠ مليار دولار حجماً مستهدفاً للعلاقات التجارية المشتركة بين البلدين خلال السنوات الخمس المقبلة.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والصين ١.٠٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ منها ١٥٣ مليون دولار أمريكي صادرات مصرية للصين، و٩٣٧ مليون دولار أمريكي صادرات صينية إلى مصر بزيادة نسبتها ١٥.٤ % عن عام ٢٠٠٢، ثم ارتفع الرقم في عام ٢٠٠٤ إلى ١.٥٧٦٩ مليار دولار منها ١٨٧.٩٤ مليون دولار صادرات مصرية للصين و١.٣٨٩ مليار دولار صادرات صينية لمصر،وفي عام ٢٠٠٥ تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين، لأول مرة في تاريخهما ملياري دولار، حيث وصل إلى مليارين ومائة وخمسين مليون دولار أمريكي.النمو المتسارع في حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين حيث بلغت قيمة هذا التبادل في عام ٢٠١٢ ما مجموعه أكثر من ٢٢٢ مليار دولار اميركي، وفي عام ٢٠١٣ بلغت ما يزيد على ٢٣٨ مليار دولار اميركي مسجلة ارتفاعا إلى مستوى قياسي حوالي تسعة في المئة. وذكر أن الجانبين العربي والصيني يقومان بدور أساسي في السعي نحو إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تؤكد على قيام دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية ضمن حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧.(

http://www.alkuwaitelheen.com/، ٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : الابعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات الصينية ـالعربية

شهدت الأوضاع العالمية ولاتزال تغيرات سريعة فوق التوقعات منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي كالتغيرات الهائلة في أوروبا الشرقية، وحرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي وأزمة جنوب شرقي آسيا وأزمة كوسوفو في يوغسلافيا، وقد تحطمت تشكيلة العالم القديم ولم تظهر تشكيلة العالم الجديد إلى حيز الوجود، فالعالم الراهن يواجه موضوعاً كبيراً حول إقامة أي نوع وأي شكل من النظام وكيفية إقامته، ويمكن القول بأن العالم اليوم يتوجه نحو تعددية الأقطاب في الوقت الحاضر بعد تفكك التشكيلة الثنائية القطبية، وتتعرض نزعة الهيمنة لمقاومة مختلف الشعوب والأمم يوماً بعد يوم، وتنخفض قدرة القوة العظمى على السيطرة والتأثير على العالم تدريجياً مع مرور الأيام، مما يوفر للدول النامية ظروفاً وفرصاً موضوعية معينة للمشاركة في شؤون العالم، لكن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية يتوسع أكثر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وفي نفس الوقت تسعى بعض الدول الغربية المتقدمة إلى المزيد من التدخل في شؤون العالم اعتماداً على قوتها الاقتصادية الجبارة. وتواجه البلدان النامية مكانة غير صالحة لها في المنافسة الدولية بأسبابها الذاتية المتمثلة في تخلف الاقتصاد نسبياً وضعف التنظيم الإنتاجي ونقصان العلم والتقنية وثقل أعباء الديون وارتفاع نسبة نمو السكان، والاضطراب السياسي وغير ذلك مما يدفع الدول النامية للتكاتف والتآزر بأحسن وجه ولتدعيم التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية وغيرها لإزالة تأثيرات العوامل السلبية المذكورة أعلاه.

تنتمي الصين والدول العربية إلى دول العالم الثالث، وللشعبين الصيني والعربي معاناة وتجارب مشتركة، فيجب على الشعبين التضامن والتعاون في مختلف الميادين وتحقيق مصالح مشتركة. إن الصين لن تسعى إلى الهيمنة بل تدعو دائماً إلى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول المختلفة وإقامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام دولي جديد على ضوء المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، فإن التعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية يتصف بميزة التكامل المتبادل القوية، ويتمتع بأسس طيبة في مختلف المجالات. كما أن الصين في وضع سياسي مستقر تستمر في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، فقد تمت إقامة نظام الاقتصاد الوطني المتكامل ونظام الصناعة ونظام العلوم والتكنولوجيا في أثناء البناء الاقتصادي، وتتوفر فيها العلوم والتكنولوجيا والتقنيات المتطورة ويمكن أن تلبي الحاجات المختلفة، وليس فيها أيد عاملة وافرة فحسب بل فيها قدرة قوية على المقاولة للمشروعات الهندسية الخارجية ذات مختلف المستويات الفنية، وتعتبر المعدات والتكنولوجيا الصينية بانخفاض سعرها أكثر انسجاماً مع ظروف الدول النامية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الصين قد وفرت مناخاً طيباً لاجتذاب مختلف الاستثمارات بما فيها الاستثمارات العربية.

تقع الدول العربية في ملتقى القارات الثلاث متمتعة بالتقاليد الثقافية المتميزة والموارد الطبيعية المتوفرة، منها النفط والغاز الطبيعي ومشتقاتهما والحديد والنحاس والألمنيوم والزنك من الخامات المعدنية والفسفور والبوتاسيوم وغيرهما من الخامات غير المعدنية، كما أن المواصلات في الدول العربية سهلة متصلة بالقارات الثلاث وأن الموارد السياحية فيها غنية... فكل ذلك مؤات للتعاون والتبادل بين الصين والعالم العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف يتم تسليط الضوء على الابعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات الصينية –العربية من خلال المبحثين الاتيين :

المبحث الأول: الأبعاد السياسية والاقتصادية على ضوء التطورات في السياسات الدولية

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات الصينية – الأردنية ١٩٩٩–٢٠١٣

المبحث الأول: الابعاد السياسية والاقتصادية على ضوء التطورات في السياسات الدولية

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الاتيين :

المطلب الأول: الأبعاد السياسية في العلاقات الدولية الصينية – العربية

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية الصينية – العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : الابعاد السياسية في العلاقات الدولية الصينية ـالعربية

عقد مؤتمر باندونغ في مدينة باندونغ مرديكا بإندونيسيا في ١٨ من إبريل عام ١٩٥٥م. وشارك في المؤتمر وفد صيني برئاسة رئيس مجلس الدولة شو آن لاي آنذاك. وخلال المؤتمر، مد الوفد الصيني الجديد يد الصداقة لتسع دول عربية من بينها مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والسعودية والسودان وسوريا واليمن. وكان لمؤتمر باندونغ آثار عميقة فيما يتعلق بقضية الدول العربية في السعي إلى حقوق الأمة الشرعية. الحكومة الصينية والشعب الصيني حملا نفس العواطف، حيث قدمت الصين تأييدها القوي سياسيا ومعنويا إلى الدول العربية بالإضافة إلى المساعدات التي قدمتها بقدر استطاعتها آنذاك. وفي ٣٠ من مايو عام ١٩٥٦م أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع مصر. ومن ذلك الوقت بدأت الصين رحلتها في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع باقي الدول العربية.(مؤتمر باندونغ ،٢٣،١٩٥٥-٢٤)

يقول ووسي كه، السفير الصيني السابق لدى المملكة العربية السعودية ومصر، المبعوث الصيني الخاص لقضية الشرق الأوسط:" أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع مصر بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية. وفي ظل الظروف الخاصة في ذلك الوقت، أعتبر الأمر نصرا كبيرا في الدبلوماسية الصينية لكسر سياسة الحصار والاحتواء التي كانت تتعرض لها الصين الجديدة. لذلك تعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع مصر أمرا ذا مغزى مهم في تاريخ الصين الدبلوماسي. كما يرمز إلى فتح الصين طريق العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية".

في الحادي والعشرين من يوليو عام ١٩٥٦م، عقد رئيس مصر الأسبق جمال عبد الناصر إجتماعا جمع فيه مليون مصري في ميدان التحرير. ومن هناك أعلن ناصر للعالم أن الشعب المصري سيؤمم قناة السويس. لكن لم يكن متوقعا أبدا أن يقوم الإمام الصيني الشاب من قومية هوي بالصعود إلى المنبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترتيل آيات من القرآن الكريم أمام كل تلك الحشود في تلك اللحظة التاريخية المهمة. نالت المبادئ الخمسة للتعايش السلمي المقدمة من الصين الترحيب من قبل الدول النامية في العالم الثالث. وفي ٢٥ أكتوبر عام ١٩٧١م، أجازت الدورة ٢٦ لمؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروعا قدمته ألبانيا والجزائر بالإضافة إلى ثلاث وعشرين دولة أخرى، ومن ذلك الحين استعادت الصين جميع حقوقها الشرعية في الأمم المتحدة.(سلسلة الصداقة الصينية العربية)

الملامح المميزة للسياسة العربية تجاه الدولة الصينية

أبرز الملامح التي ميزت السياسة العربية عموماً تجاه الدولة الصينية هي:

١ – لعل الأمر الأوضح في تلك السياسة العربية كان ذلك الانحياز الذي حولها صوب القوتين العظميين في أثناء الحرب الباردة (١٩٤٩ – ١٩٩٠) ثم تجاه الولايات المتحدة بعد أن وضعت تلك الحرب الباردة أوزارها. وفي كلتا الحالتين كانت النتيجة النهائية هي استبعاد الصين فعلياً من الارتباط بالمنطقة وقضاياها(عبيد ،١٩٩٤،ص١٩).

٢ – الموقف العربي من الصين لم يبلور تحركات مشتركة إزاء هذه الدول، ولعل ذلك يعود إلى أن الدول العربية اختارت في معظم الأوقات أن تنحو منحى يقوم على تحقيق المصالح الخاصة بكل دولة عربية بصرف النظر عن الأقطار العربية الأخرى، إضافة إلى أن العالم العربي كان يعج بالصراعات بين دوله، بشكل يفوق صراعاته مع الآخرين. هذه الصورة لم تكن مما يقنع الصينيين بتوريط أنفسهم في قضاياه، خاصة وقد اختار الوطن العربي ذاته أن ينأى عن الصين ليلقي بأثقاله لدى القوى العظمى في ذات الحين(الياس والحدثي ،١٩٩٩،ص٥٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣– إن أياً من الدول العربية لم تعن في أي وقت من الأوقات بالتطوير المستمر و(الدؤوب) للعلاقات مع الصين، بحيث لم تكن هناك استراتيجية لدعم وتنمية هذه العلاقات في السياسات الخارجية العربية حتى وقت قريب للغاية.

٤ – هناك بعض الدول العربية لا تزال عاجزة عن تفهم حساسية بعض القضايا المصيرية بالنسبة للصين، فيتعامل معها من منطق المصلحة الذاتية دون أن يأخذ بالاعتبار ما تمثله تلك القضايا من خطوط حمراء لا ينبغي العبث فيها تحت أي ظرف بالنسبة للصينيين، كاستقبال مسؤولين كبار من جزيرة تايوان، لأن ذلك كان يؤذي الصين ويعتبر خرق لخطوط حمراء وضعتها لنفسها وفق سياستها الخارجية، وخاصة في المرحلة الأولى من تطور العلاقات الصينية – العربية. (ابو طالب ،٢٠٠٨،ص٢٨)

مرتكزات السياسة العربية تجاه الصين

تربط بين بعض الدول العربية والصين علاقات ودية وتعاونية منذ القدم ويكن الشعب العربي شعورًا طيبًا للشعب الصيني، وتتبع بعض الدول العربية سياسة ودية تقوم على التآزر والتعاطف والتعاون مع الصين ، وترتبط هذه المرتكزات بأبعاد سياسية تتمخض عن اهداف تحقيق المصلحة لدى العلاقة المتبادلة بين الجانبين الصيني والعربي ، وتشكل ركائز رئيسية في محور الحراك السياسي الرسمي في تلبية احتياجات الاطراف المعنية في التعاون في المجالات المتعدة ، وتتمثل هذه الركائز بما يلي :-

- دعم التعاون السياسي مع الصين:

من المعروف أن الصين دولة كبيرة من حيث قوة الدولة الشاملة، ولها وزن وثقل في الشؤون الدولية والعلاقات الدولية فهي دولة مؤسسة للأمم المتحدة وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة. وتقف الصين دائمًا إلى جانب القضايا العادلة، وتدعو إلى إقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. فكانت الدول العربية تدعم تعاونها مع الصين في الحرب الباردة لتدعيم القضايا العربية العادلة ولمقاومة الاستعمار والامبريالية وهيمنة القوى الكبرى واحتكارها.(كرار،٢٠٠٧،ص١٠٤).

- دعم التعاون العسكري مع الصين:

إن الصين دولة عسكرية كبيرة مع أنها ليست على مستوى الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية، لكنها تملك قوة نووية وصواريخ مختلفة وأسلحة تقليدية جيدة، ولا تفرض شروطًا على أية دولة ترغب في شراء أسلحتها على ضوء المعاهدة الدولية المعنية، فترى الدول العربية في الصين مصدرًا من مصادر الأسلحة، فتنمي تعاونها معها للحصول على بعض الأسلحة الإضافية لدعم قوتها الدفاعية ولكسر احتكار الدول الغربية والدول الكبرى، وسيطرتها ولمواجهة الحالة المفاجئة. فمثلاً: ورد في الأخبار أن الكويت صمدت أمام الضغوط الأمريكية في عام ١٩٩٧وقررت في النهاية شراء بعض المدافع الصينية بدلاً من المدافع الأمريكية والغربية.(العسلي ،٢٠٠٨،ص٥٣)

يرى بعض الباحثين العرب أن أهم أسباب تراجع العلاقات العربية الصينية هي:(الكيلاني،٢٠٠٩،ص٨٠).

- عدم التقاء الرؤية الصينية مع نظيرتها العربية (حتى الثورية منها) في ذلك الجانب المتصل بتحديد الأعداء والأصدقاء في البيئة الدولية، فالصراع الصيني مع الاتحاد السوفييتي (السابق) لم يكن يتوافق مثلاً مع الدور الكبير الذي أسندته بعض النظم العربية للأصدقاء، السوفييت في ذلك الحين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– إصرار الصين في الفترة (أو المرحلة) الأولى من العلاقات مع العالم العربي، على تشجيع المبادئ اليسارية في العالم الامر الذي لم يكن يصادف هوى في نفس القوميين العرب، أو الإسلاميين منهم.

الإشكالات التي عرضت خطوات قيام أواصر الصداقة بين الصين والعرب وتطويرها:

أ – لم تظهر الصين حرصاً في فترة الثمانينيات من القرن الماضي على إقامة علاقات منفعة (متبادلة) مع دول العالم العربي، حيث توجهت الصين خلال تلك الفترة إلى توجيه كل جهدها نحو الغرب والمؤسسات الاقتصادية العالمية واللذين يملكان مفاتيح التطور الاقتصادي في الصين. كما أنها استمرت في توريد السلاح الصيني في تلك الفترة دون إعارة اهتمام كبير لما قد تثيره هذه الصفقات من مشكلات مع دول المنطقة(الاخرس ،٢٠٠٥،ص٨٠).

ب – خلال الحرب العراقية – الإيرانية باعت الصين السلاح لكل من العراق وإيران في وقت واحد مستغلة رغبة القوتين العظميين في إبقاء الأوضاع على ما هي عليه في منطقة الخليج. ولم تأبه الصين – في ذلك الحين – كثيراً لمظاهر الامتعاض والاحتجاج التي تصاعدت ضدها في الدول العربية التي يبدو أنها فوجئت بالسلوك الصيني الجديد(الكيلاني ،٢٠٠٩،ص٢٩).

ج – لم تقدم الصين مبادرات فعلية للتدخل بما يساعد على حل أو تهدئة الصراعات الإقليمية القديمة في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي حيث تبنت الصين (وفقاً لمصالحها) مواقف لا ترفض ولا تقبل بوضوح المبادرات الأمريكية أو السوفييتية لحل الصراع وفي المقابل مثلاً أعلنت السلطات الإسرائيلية في عام ١٩٨٤م بعد عامين من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م – عقد أول صفقة كبرى لتصدير السلاح، وتبادل الخبراء بين الصين و إسرائيل وليصبح مجال تكنولوجيا السلاح هو القاعدة الصلبة لتوثيق العلاقات بين الصين و إسرائيل(الكيلاني ،٢٠٠٩،ص٢٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د – في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م امتنعت الصين عن التصويت لصالح القرار رقم (٦٧٨) وهو الذي سيترتب على تنفيذه تدخل المجتمع الدولي عسكرياً تحت قيادة الولايات المتحدة لمعاقبة العراق في حال عدم انسحابه من الأراضي الكويتية، ولم يكن الموقف الصيني مرضياً على الإطلاق بالنسبة لدول الخليج العربي التي استشعرت خطراً عراقياً داهماً على سلامة أراضيها.

هـ – رغم التطور في العلاقات الصينية – العربية في التسعينيات من القرن الماضي، وكان أبرزها مثلاً: إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين والمملكة العربية السعودية عام ١٩٩٠م، وكذلك مشاركة الصين في خمس لجان عمل لخفض هذه التوترات بين إسرائيل والعرب بالنسبة لقضية المياه، غير أن الدور السياسي – كما يراه بعض الباحثين– الذي يبدو أنه يشهد تغييرات هامة ظل هامشياً إلى حد كبير إذا قُورن بالدور الاقتصادي الذي بات يمثل هاجساً حقيقياً للصينيين منذ ذلك الموقف، وهو سعي الصين للحصول على النفط (وخاصة من دول الخليج العربي) حيث كان يشكل الوجهة المثلى للصين في هذا الخصوص.

و – نشط الصينيون وعملوا بهمة كبيرة لتأمين مصادر النفط الرخيص اللازم لمسيرتهم التنموية واشتملت إستراتيجيتهم نحو العالم العربي على ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل بما يلي :–

البعد الأول :– تمثل في تكثيف العمل الدبلوماسي الصيني مع دول الخليج المصدرة للنفط ولتصبح أهم مظاهر الهجوم على الصين هو تلك الزيارات المتعددة التي قام بها كبار القادة الصينيين إلى المنطقة كزيارة الرئيس الصيني السابق (جيانج زيمين) للمملكة العربية السعودية عام ١٩٩٩م وزيارة الرئيس الصيني الحالي (هو جينتاو) للمملكة العربية السعودية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ على التوالي(موقع شبكة الصين)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعد الثاني: تجسد في اندفاع شركات النفط الصينية إلى الحصول على حقوق للاستثمار في حقوق البترول الموجودة في العالم العربي وكذلك للمساهمة في تطوير هذه الحقول(وزارة التجارة الصينية ، ٢٠٠٩،ص٢٤).

البعد الثالث: تشجيع الصين دول البترول الخليجية للاستثمار في قطاعي تنمية البترول وتسويقه وكان الهدف من ذلك تقديم الفرصة لدول الخليج من أجل الوصول إلى الأسواق الصينية(زرنوقة ،١٩٩٨،ص٨١).

لكن هذه الأبعاد الثلاثة – رغم إيجابيتها – كانت على حساب العلاقات الصينية – العربية من حيث التنسيق السياسي وخاصة على الصعيد العالمي وفي المحافل الدولية.

ز – وفيما عدا هذه الاهتمامات الاقتصادية – وخاصة في مجال الطاقة – لا يبدو أن العالم العربي يمثل منطقة جذب للدولة الصينية بحيث يغريها بلعب دور أكثر ما هو قائم بالفعل، من ذلك على سبيل المثال: أن غزو الأمريكان للعراق عام ٢٠٠٣ لم يدفع الصين إلى اتخاذ مواقف مخالفة لما سبق أن اختطته لنفسها في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية(هويدن،٢٠٠٧،ص٩١).

ح – ثمة عنصر جديد قد أضيف في الأعوام الأخيرة إلى سياسة الصين إزاء قضايا الصراع الإقليمي في العالم العربي، ويقصد هنا إحجامها التدريجي عن عقد صفقات سلاح مع دول المنطقة التي كانت تقبل على شراء السلاح الصيني في الماضي. وقد يكون الدافع إلى هذا التصرف هو خشية القيادة الصينية من أن تؤدي مبيعات سلاحها إلى إثارة الغرب ضدها أو – وهو الأمر الأهم – إلى إشعال التوترات الإقليمية بما يؤثر على الإمداد المستمر والمستقر للنفط من المنطقة(هويدن ، ٢٠٠٧،ص٩٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عصر الهيمنة الأمريكية على العالم، وغياب القطب الآخر الذي يحدث التوازن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بداية التسعينيات من القرن العشرين، تتجه الأنظار للبحث عمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الصين حتى الآن هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة، فمن الناحية البشرية يبلغ عدد سكان الصين ملياراً وثلاثمائة مليون نسمة وهو يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الناحية العسكرية يعتبر الجيش الصيني أكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي، كما تحتل الصين المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وروسيا وذلك حسب التقارير الأمريكية(عبد الناصر ، ١٩٩٨،ص٢٢).

ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نمواً في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية حيث حقق بشكل سنوي نمواً ٨-٩%، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وأن تضاعف دخول الأفراد أربع مرات، كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي، وأما من الناحية التجارية فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة(شارما ،٢٠٠٨،ص١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالح العربية التي يتوقع العرب أن تدعمها الصين

برغم التحفظات الأيديولوجية التي كانت لبعض العرب على انتشار الأيديولوجية الشيوعية في الوطن العربي، فإن ذلك لم يحل دون تنامي هذه العلاقات على مختلف المستويات. في ظل تراجع الصين عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والأيديولوجيات الشيوعية خلال العقود الثلاثة الماضية، وتركيزها على التنمية الاقتصادية.(الياس والحديثي،١٩٩٩،ص١٠٠)

وفي ظل انتهاء الحرب الباردة منذ عام ١٩٩٠ وتزايد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فقد نظر العرب لقيام الصين بدور فاعل في دعم قضاياهم على المستوى الدولي، لكن الصين التي خرجت من الحرب الباردة لتواجه الانفتاح والعولمة، كما هو حال العالم العربي، حافظت على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن، وأصبحت الصين تبدي اهتماماً متزايداً بدعم اقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي لخدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة(الحمد ، ٢٠٠٥،ص٩٣).

تتعدد المصالح العربية التي يسعى العرب لتحقيقها خلال السنوات العشر القادمة على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات، ولكن على صعيد توقع الدعم الصيني فإن أبرز هذه المصالح يتمثل بما يأتي:

-تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق استقراراً سياسياً ويعالج نسبة كبيرة من مشاكل الفقر والبطالة في معظم البلاد العربية.(الكيلاني ،٢٠٠٩،ص٢٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-تطوير دور العرب في رسم مستقبل الشرق الأوسط وسياسات النظام الدولي، لبناء نظام دولي يتمتع بالنزاهة والعدالة، وأن يتحقق للعرب مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

-دعم الموقف العربي والفلسطيني بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق الفلسطينية والعربية وخاصة تلك المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف عدوانه على الشعب الفلسطيني.

-تطوير التعاون العربي-الصيني في مجالات الأمن في الخليج بما يحقق التوازن مع التواجد الأمريكي والأوروبي، ويحقق الأمن لدول الخليج، ويحافظ على حماية مصادر الطاقة فيه لحماية الحضارة الإنسانية والتطور الصناعي الدولي، وبما يحقق النماء والاستقلال في دول الخليج.(شارما،٢٠٠٨،ص٧٢)

-الاستفادة من تطور القوة الاقتصادية الصينية ونفوذها السياسي في تحجيم اتجاهات الهيمنة في السياسة الأمريكية المعاصرة، خاصة في سياسات النظام الدولي تجاه الشرق الأوسط.

-المساعدة في تطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي، بما يحقق اقتصاداً صناعياً متنامياً، ويطور استخدامات التكنولوجيا فيها، ويوطن الصناعات التكنولوجية.

-الاستفادة من تجربة الصين في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة في الوطن العربي . (شارما،٢٠٠٨،ص٧٣)

-الاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية الصينية في تطوير القدرات العسكرية العربية التقليدية منها وغير التقليدية لدعم اتجاه التوازن الإستراتيجي للعرب مع إسرائيل وكذلك في مجال تكنولوجيا التصنيع العسكري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- تطوير التعاون العربي-الصيني لبلورة موقف حضاري لسياسة حكيمة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب الدولي تستند إلى شرعية المقاومة ضد الاحتلال العسكري بكافة الوسائل، ومحاربة أعمال الإرهاب المنظم ضد الأبرياء والمدنيين دون تمييز مهما كان مصدرها، ووضع إستراتيجية مشتركة مع العرب لإقرار هذه التوجهات في الأمم المتحدة، حيث أصبحت قضية الإرهاب الدولي القضية المحورية على أجندة السياسة الدولية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وقد اهتم العرب والصينيون بقضية مكافحة الإرهاب، لكن المعضلة تكمن في سعي بعض الدول للخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال. لقد قاوم الصينيون الاحتلال الياباني لمنشوريا وأيدت مصر تلك المقاومة بمجرد دخولها عصبة الأمم سنة ١٩٣٧، وهو أمر جعل الصين في مركز المتفهم لضرورة دعم المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، حيث تختلف المقاومة المشروعة للاحتلال عن الإرهاب الذي يستهدف الأبرياء دون تمييز، كما يمكن أن يتم التعاون على تحييد الإسلام من الاتهام لأن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية يمارسها الناس من أتباع مختلف الديانات لاعتبارات إرهابية لا علاقة لها بالدين .(عبد الحي ، ٢٠٠٠،ص١٠٢)

على مستوى التعاون والتبادل والدعم فإن العرب يمكن لهم أن يقدموا خدمة للصين في تحقيق العديد من مصالحها، ومن أبرز ذلك:(قنديل ،٢٠٠٧،ص١٠١)

١- التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين.

٢- استفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة) دون المرور عبر معبر السياسة الأمريكية أو الغربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- دعم الصين كقوة دولية اقتصادياً وسياسياً في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور.

٤- فتح المجال للتبادل والتلاقح الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كإستراتيجية إنسانية عامة.

٥- فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارتين الأمريكية والأوروبية (الحضارة الغربية) على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة.(ابرهيم ، ١٩٨٠،ص٨١)

محددات السياسة الصينية المعاصرة تجاه الدول العربية:

١. القدرة على تعامل الصين مع سياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط وفي النظام الدولي، وآفاق مستقبلها ودورها في الشرق الأوسط، إضافة إلى تطور العلاقات الصينية الأمريكية وتزايد التبادل التجاري بينهما مما يحول دون تفاقم الأزمات بينهما، ويدفع الصين لتجنب أي صدام مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط(الساكت ، ١٩٨٥،ص٣٣).

٢. تفهم الصين لارتباط العديد من الدول العربية سياسياً واقتصادياً مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

٣. الحفاظ على ارتباط علاقة المصالح بين الصين واسرائيل بحيث لا تشكل تحديات كبرى على تنمية العلاقات مع الجانب العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. اعتماد السياسة الصينية الحالية على المصالح الاقتصادية، والتي يلزمها الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً حسب الكثير من الإستراتيجيين الصينيين، وتأثر المصالح الصينية بأي إجراءات أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار.

٥. استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط، ومشاركة العرب فيها تحت الرعاية الأمريكية، وما يشكله ذلك من إطار للاستقرار النسبي في المنطقة.

المطلب الثاني : الابعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية الصينية ـالعربية

كان تأثير العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة العربية واضحاً منذ فترة بداية التسعينيات من القرن الماضي عندما أصبحت الصين الشعبية لأول مرة دولة مستوردة للنفط، حيث أن إنتاجها المحلي من النفط لم يستطع تلبية احتياجات السوق المحلية ما جعلها تنظر إلى الخارج لاستيراده. وباعتبار أن منطقة الخليج العربي هي من أكثر المناطق إنتاجاً للنفط حيث تنتج (٣٠%) من الإنتاج العالمي وتتمتع بوجود أكبر مخزون نفطي يصل إلى حوالي (٦٥%) من الاحتياطي العالمي المؤكد، فكان لا بد أن تنال المنطقة اهتمام حكومة الصين الشعبية الباحثة لنفسها عن مصادر نفط جديدة. وقد كان معدل نمو الاقتصاد الصيني في فترة التسعينيات من القرن الماضي هو الأعلى ما بين دول آسيا حيث كان يراوح بين (٨و ٩%)، ومتوقع له أن يكون من بين معدلات النمو العالية في العالم في الفترة القادمة. لذلك، فإن حاجة الصين الشعبية من النفط ستكون في تزايد مستمر. وهي اليوم تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٣ استهلكت الصين (٢٥٢.٣١) مليون طن من النفط، ونسبة استهلاكها من النفط في عام ٢٠٠٤ من منطقة الخليج العربي وصلت إلى (٤٥%). وتعتبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل من المملكة العربية السعودية وعُمان وإيران أهم مصدري النفط الخليجي للصين الشعبية , David) 2005,P80) .

ويتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيصل اعتماد الصين الشعبية على نفط منقطة الخليج العربي إلى (٩٠%) من حاجتها نظراً إلى:

١. تزايد النمو الاقتصادي واستمراره وارتفاع معدل الصادرات الصينية.

٢. تزايد رغبة الشعب الصيني في اقتناء السيارات.

٣. تراجع نسبة المخزون النفطي الصيني.

٤. نظراً إلى ما تتمتع به منطقة الخليج العربي من مخزون نفطي كبير.

٥. نوعية نفط منطقة الخليج العربي وسهولة المواصلات وانخفاض تكاليف الاكتشاف.

وقد ثمن نائب رئيس شركة البتروكيميائيات الصينية (سينوبيك)، المملوكة من الدولة التي تعتبر واحدة من أكبر ثلاث شركات بترولية صينية، ثمّن اهمية منطقة الخليج العربي للصين، واعتبرها المصدر الاساسي لحصول الصين على النفط بعد أن تراجع اعتمادها على نفط منطقة جنوب شرق آسيا. كما أن حاجة الصين من الغاز ستزداد في السنوات المقبلة حيث إن التوقعات تقدر حاجتها من الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٢٠ بـ(٢٠٠٠ بليون) متر مكعب ثم تغطية نسيبة لا بأس بها من الإنتاج المحلي، في حين أنها تحتاج إلى أن تستورد نسبة أخرى لتسد احتياجاتها المتزايدة من هذه المادة. والمعروف أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منطقة الخليج العربي تحتوي على حوالي خمسة واربعين في المئة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي بحسب تقديرات عام ٢٠٠٥ (باكير ،٢٠٠٦،ص١٥).

وفي ظل هذه المعطيات برزت الأهمية الجديدة للمنطقة العربية بالنسبة إلى الصين، فسعت الحكومة إلى عقد اتفاقيات لشراء النفط والاستثمار في هذا المجال مع الدول الخليجية المنتجة. وعقدت شركات الطاقة الصينية مجموعة من الاتفاقيات مع الطرف السعودي آخرها الاتفاقية التي عقدت في عام ٢٠٠٤ والتي حصلت من خلالها سينوبيك على حق الكشف عن الغاز الطبيعي في المملكة في أول مناقصة عامة تطرحها حكومة المملكة في قطاع الغاز الطبيعي. وذلك إضافة إلى التوقيع على اتفاقيات معها لتطوير مصافي النفط الصينية من أجل زيادة قدرتها الاستيعابية من جهة، وجعلها مناسبة للنوعية الخفيفة من النفط الخام الذي يأتي من منطقة الخليج العربي. وعقدت الشركات الصينية مع إيران مجموعة من الاتفاقيات آخرها اتفاقية الغاز والنفط التي وقعتها سينوبيك مع طهران في تشرين الأول ٢٠٠٤ والمقدرة قيمتها بحوالي (٧٠) مليار دولار أمريكي، وهو اعلى عقد توقعه الصين مع أي دولة رئيسة من منتجي النفط في منظمة أوبك. وتقضي الاتفاقية بتطوير الصين أحد الحقول النفطية الرئيسة في إيران، وشراء (٢٥٠) مليون طن من الغاز الطبيعي المسال خلال الثلاثين سنة القادمة، وتزويد إيران الصين بـ ١٥٠ ألف برميل من النفط يومياً ولمدة خمس وعشرين سنة بسعر السوق. وعقدت اتفاقية للبحث والتنقيب عن الغاز في بحر الصين الجنوبي مع شركة كويتية في عام ١٩٩٦؛ وقامت الشركات الصينية بالبحث والتنقيب عن الغاز في عُمان. وكذلك تسعى الحكومة الصينية إلى التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون تأخذ في الحسبان توسيع التعاون في قطاع النفط والغاز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذا الاهتمام المتزايد من قبل الصين الشعبية بمنطقة الخليج العربي هو جزء من معادلة أكبر تسعى لتحقيقها حكومة الصين الشعبية، وتتمثل في السعي إلى الحصول على مصادر نفط للسوق الصيني العطش للنفط، بهدف استمرار النمو الاقتصادي، وبالتالي استمرار إحداث تطورات في المجتمع الصيني على مختلف المستويات من أجل تحقيق الهدف الأكبر المرتبط بفلسفة ما يعرف بـ "النهوض السلمي للصين" لوضع الدولة الكبرى، تلك الفلسفة التي وضعها الرئيس دينغ تشاوبينغ في أواخر السبعينات من القرن الماضي والتي بدأت تُؤتي أُكُلَها على مختلف المستويات. فمثلاً، كان اقتصاد الصين في عام ١٩٧٨ يشكل اقل من واحد في المئة من الاقتصاد العالمي، ومجموع قيمة تجارتها الخارجية كانت تقدر بـ (٢٠.٦) مليار دولار أمريكي، أما في عام ٢٠٠٤ ومابعد ذلك فالاقتصاد الصيني أصبح يشكل أكثر من (٤%) من الاقتصاد العالمي، وقيمة تجارته الخارجية تقدر بحسب أرقام الأمم المتحدة، بأكثر من (١.١) ترليون دولار أمريكي، وبذلك تحتل الصبن المرتبة الثالثة كأكبر شريك تجاري في العالم في ذلك العام.

والاهتمام بالناحية بالاقتصادية بدلاً من الصراعات والصدامات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار وزعزعة الأمن هو السبيل الأساسي لتحقيق التقدم للصين، تماماً كما تحقق لليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية(Zheng, 2005,P18-24) ، وعلى السياسة الخارجية الصينية تسخير الدبلوماسية لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والتقني مع دول العالم التي يمكن أن تساعد الصين في نهوضها السلمي. وفي قلب ذلك الاهتمام تأتي الحاجة إلى النفط والغاز وتأمين مصادرها باعتبار تلبية هذه الحاجة جزءاً اساسياً من فلسفة النهوض السلمي؛ فكما التقنية الغربية والاستثمارات الأجنبية ضرورية لنمو الصين، كذلك فإن سد حاجتها من الموارد الأساسية من اجل النمو هو ايضاً ضرورة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غاية الأهمية. لذلك جاءت الزيارات العالية المستوى لمسؤولين صينيين وعلى رأسهم الرئيس الصيني الحالي هوجينتاو وسلفه الرئيس جيانغ زيمين، لدول مختلفة من العالم، والاتفاقيات التي تم توتيقعها معها بهدف الوصول إلى نفط تلك الدول والحصول على مواردها الأولية التي تحتاج إليها الصين؛ ومن هذه الدول دول أفريقيا: السودان والجزائر وليبيا ومصر والغابون ودول خليج غوينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو؛ ودول أمريكا اللاتينية: البرازيل وفنزويلا؛ ودول آسيا الوسطى وروسيا؛ والولايات المتحدة ذاتها من خلال محاولة الصين شراء شركة ينوكال الأمريكية للنفط؛ وكندا؛ وكذلك دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا واستراليا(موقع الجزيرة .نت،(د.ت)،ص٦) .

إن سياسة الصين الشعبية الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي تتمحور حول هذا الاهتمام وستحتم عليها تصرفاتها الخارجية بفضل هذا الاهتمام أن تتخذ سياسات تحاول، إلى درجة ما، أن ترضي تلك الدول النفطية. فعلى سبيل المثال هددت الصين في أيلول ٢٠٠٤ باستخدام حق النقض إذا ما سعت الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على السودان بسبب ما يحدث في دارفور وهذا التهديد الصيني جاء لصالح دولة تعتمد الصين عليها لتزويدها بحوالي ٧ في المئة من حاجتها من النفط، وترتبط معها بعقود واتفاقيات في هذا المجال. هذا يعني أيضاً أن حكومة الصين الشعبية ستكون طرفاً مهماً في دعم موقف إيران في سعيها إلى امتلاك برنامج نووي والوقوف معها ضد محاولات فرض عقوبات دولية عليها، نظراً إلى أن إيران تعتبر مزوداً مهماً للصين بالنفط، إذ وصلت نسبة مساهمة إيران في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (١١%) من مجموع احتياجات الصين من النفط في ذلك العام.

غير أن دعم الصين لإيران وإن تزايد، فإنه ليس من المتوقع أن يذهب بعيداً ليثير غضب الولايات المتحدة، أو الدول الرئيسة المنتجة للنفط في منطقة الخليج التي تعتمد عليها الصين في الحصول عليه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كالمملكة العربية السعودية. لأن ذلك لا يخدم فلسفة الصين القاضية بالنهوض السلمي لوضع الدولة الكبرى. تماماً كما حدث في عام ١٩٩٠-١٩٩١ عندما عبرت حكومة الصين الشعبية عن رفضها الشديد الموافقة على قرار في مجلس الأمن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد القوات العراقية لإخراجها من الكويت. لكن حكومة بكين لم تستخدم حق النقض كما هددت به، بل غابت عن اجتماعات المجلس لتسهيل عملية تمرير القرار. والعامل الحاسم في قرار الصين هذا، كان رغبة منها في عدم الإساءة أكثر لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية بالولايات المتحدة، التي تأثرت بعد تحرك الحكومة الصينية المسلح لإخماد تجمع الطلبة المتظاهرين في ميدان تيانمين في عام ١٩٨٩ للمطالبة بإدخال إصلاحات سياسية على النظام السياسي ومنع إحداث توتر في علاقتها بدول الخليج العربي الساعية نحو الحصول على قرار دولي لإخراج العراق من الكويت، مرتبطة باتفاقيات تنقيب عن النفط في العراق وعقود تطوير بعض الحقول المهمة في ذلك البلد. إلا أنها فضلت الابتعاد عن التصادم مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربية من أجل تعزيز فرص صعودها السلمي. فمصلحة الصين الشعبية تحتم عليها إبراز نفسها على أنها "ليست منافسة وإنما مساهمة في الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط" ولاسيما بعد أن غدت في حاجة إلى نفط المنطقة(الكردي،١٩٩١،ص٤٥).

وهنا يعتبر النفط نقطة ارتكاز مهمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي. ولكن نستطيع القول إن الصين الشعبية تسعى ايضاً إلى جانب نقطة التركيز على النفط، إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة بهدف فتح أسواقها للبضائع الصينية. لقد كانت البضائع العسكرية في فترة الثمانينات والتسعينيات توفر للصين عملة صعبة تساعدها على دفع عملية نموها الاقتصادي. أما الآن فبدأت الصين تعمل جاهدة من أجل التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون لتكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بضائعها غير العسكرية مصدر دخل لشركاتها العاملة. وتتلخص أهداف الصين من وراء التوصل لهذه الاتفاقية إلى:

١. دخول البضائع الصينية إلى السوق الخليجية ذات الخمسة والثلاثين مليون مستهلك.

٢. تسهيل عملية الحصول على فرص عقود للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة.

٣. تشجيع الاستثمارات الخليجية في مجال النفط والغاز في الصين.

لقد بدأت المنطقة في هذا القرن تستحوذ على اهتمام البضائع الصينية بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق، فقيمة إجمالي التبادل التجاري بين الصين الشعبية ودول الخليج العربي الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي كانت في عام ١٩٧٨ تصل إلى حوالي (٢٧٠) مليون دولار أمريكي، في حين أن هذه القيمة وصلت في عام ١٩٩٨ إلى أكثر من (٤.٢٣) مليار دولار أمريكي، وزادت إلى ما يقارب (١٠) مليارات دولار في عام ٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى ما يقرب من ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ مشكلة حوالي ٢.٥ في المئة من تجارة الصين الخارجية مع العالم في ذلك العام(قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وحدة الإحصاء)، ويبين الجدول التالي قيمة إجمالي الصادرات والواردات الصينية خلال السنوات: ١٩٩٨، ٢٠٠١، ٢٠٠٤ بالدولار الأمريكي لدول الخليج:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)

قيمة إجمالي الصادرات والواردات الصينية من وإلى دول منطقة الخليج الست الاعضاء في مجلس التعاون

الدولة / السنوات	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٢٠١٣
الإمارات	١.٤مليار	٢.٨ مليارات	٨.١ مليار	٩.٣ مليار	٩.٧مليار
السعودية	١.٧ مليار	٤ مليارات	١٠.٢ ملياراً	١٠.٦مليار	١٠.٨مليار
عُمان	٧٤٥ مليوناً	١.٧ مليارات	٤.٤ مليارات	٥.٤ مليار	٥.٩مليار
الكويت	٢٣٠ مليوناً	٢٤٦ مليوناً	١.٢ ملياراً	٢.٣مليار	٢.٨مليار
قطر	٦١ مليوناً	٤٠٨ ملايين	٤٣٧ مليوناً	٥٠٢مليون	٥٢٠مليون
البحرين	٥٧ مليوناً	١٣٠ مليوناً	٢١٣ مليوناً	٢٣٥مليون	٢٦٠مليون
العالم	٣٢٤ ملياراً	٥١٠ مليارات	١٠٠١مليار	١٦٢٠مليون	١٧١٠مليون

وهذا التزايد المستمر في قيمة حجم التبادل التجاري بين الصين الشعبية ودول المنطقة يأتي تعبيراً عن عاملين أساسيين(قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وحدة الإحصاء):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. ارتباطه بالاستمرار المتزايد في اعتماد الصين الشعبية على النفط وارتفاع نسبة استيرادها من نفط المنطقة.

٢. ارتباطه بالرغبة في استغلال المنطقة كمركز إعادة تصدير للمنتجات الصينية نحو أماكن أخرى في المنطقة وما حولها.

لقد حققت الصين خلال السنوات الأخيرة انطلاقة متزايدة فى كافة المجالات والميادين مما مكنها من الصعود إلى مصاف القوى العظمى ، يأتى فى مقدمتها الاقتصاد ، فقد عمدت الصين منذ ١٩٥٠ م وحتى ١٩٨٠م إلى انشاء وتشييد البنية التحتية للاقتصاد ، وقد جاءت انطلاقة التنين الصينى الاقتصادية منذ بداية ثمانينات القرن الماضى ، فقد حققت معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلى الأجمالى مما جعلها تحتل المرتية الأولى عالميا من حيث ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الأجمالى وتمحور هذا المعدل حول ٩,٧ %سنويا خلال الفترة من ١٩٩١م حتى ٢٠٠٠م وبدأ يتزايد بعد ذلك عن ١٠% ففى ٢٠٠٥ م كان ١٠,٤% وفى عام ٢٠١٠ م كان ١٠,٣% ، ووفقاً للبيانات فأن معدل نمو الاقتصاد الصينى فى ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨ م وصل ١١,٩% و٩,١% على الترتيب مقارنة ب ٢% و١,٢% للولايات المتحدة الأمريكية و٢,١% و ٤،% بالنسة لليابان ،وقد استطاعت الصين مؤخرا فى أن تصبح القوة الأقتصادية الثانية فى العالم بدل من اليابان التى ظلت كقوة اقتصادية ثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مدار أربعة عقود ،إذ ارتفع الناتج الداخلى الصينى فى ٢٠١٠م إلى ٥٨٧٨,٦ مليار دولار مقارنة ب ٥٤٧٤,٢ مليار دولار لنظيره اليابانى مما رفع من مساهمة الصين فى الناتج العالمى الأجمالى بنسبة تزيد عن ٥% ، ونجد أن حجم الناتج المحلى الاجمالى للصين بلغ فى ٢٠٠٩م٤٨٣٣ مليار دولار مقارنة ب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥٣٤٣مليار دولار للاتحاد الأوروبى و ١٤٠٠٤ مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية و٤٩٩٣ مليار دولار لليابان و١١٨٦مليار دولار للهند و١١٦٤ مليار دولار لروسيا(جودة ،٢٠١٣،ص١٠-١٢).

النظام الاقتصادى الصينى هو نظام اشتراكى ،وقد مر بمرحلتين أساسيتين : مرحلة البناء الاشتراكى والتى استمرت من ١٩٤٩ م حتى ١٩٧٦م ، ثم مرحلة الانفتاح على النظام الرأسمالى والتى عمدت إلى اتخاذ مجموعة من الأجراءات والاصلاحات فى النظام الاقتصادى والتى انطلقت منذ ١٩٧٨م ،وقد ساعد الصين فى تقدمها الاقتصادى العديد من المقومات والعوامل فنجد أن الاقتصاد الصينى يتميز بالتنوع مما يتيح فرص كبيرة للاستغلال البشرى ، وتزخر الصين بثروات طاقية ومعدنية حيوية ، إذتحتل المرتبة الأولى عالميا فى انتاج الفحم والزنك ، وتحتل المرتية الثانية عالميا فى انتاج الكهرباء والحديد والصلب والرصاص والثالثة فى انتاج الفوسفات والمرتبة الخامسة فى انتاج البوكسيت ، وبلغ انتاج الصين من النفط الخام ٢٠٣ مليون طن وذلك فى العام ٢٠١٠م ، كما تنتج الصين العديد من المحاصيل الزراعية فى مقدمتها عدد من المحاصيل الاسترتيجية كالحبوب فتعد الصين الأولى عالميا فى انتاج القطن والقمح ، وتحتل المرتبة الثانية عالمياً فى انتاج الذرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمرتبة الثانية ايضا فى انتاج الشاى ، كما تعتبر الصين الدولة الأولى عالمياً فى انتاج الأسماك، بالأضافة إلى تمتع الصين بقوة بشرية هائلة إذ يبلغ عدد سكانها نحو مليار و٣٠٠ مليون نسمة،لقد ساعد التقدم الصناعى الصين خلال ربع قرن أن تتحول من دولة متخلفة اقتصاديا إلى دولة تنافس على اعتلاء قمة الاقتصاد العالمى ، وتتميز الصين بتنوع انتاجها الصناعى وتقدمه وتحتل المرتبة الرابعة عالميا فى مجال الصناعة بعد الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا ، وتساهم الصناعة بنحو ٥٠% من الناتج المحلى الأجمالى فى الصين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد استطاعت الصين خلال تسعينات القرن الماضى أن تحقق رفع فى الدخول الحقيقة لمواطنيها بسرعة تعادل عشرة أمثال معدل ارتفاع الدخول الأمريكية ، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد فى الصين من ٢١٤ دولار فى ١٩٩٢م إلى ٦١٠ دولار فى ١٩٩٨م وذاد ليصل لـ ٣٨٦٧ دولار فى ٢٠١٠م ، وتحتل الصين المرتبة الخامسة عشر بين دول مجموعة العشرين من حيث متوسط دخل الفرد فيها ٣١٨٠ دولار فى حين تحتل الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الأولى بمتوسط دخل فردى ٤٥.٥٥٠ دولار وتحتل روسيا المرتبة التاسعة ٨٢٣٠ دولار، كما حققت نمو فى صادراتها خلال الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠١٠م تمحور حول ١٦% سنويا ،كما تحتل الصين الآن المرتبة الأولى عالميا فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتشهد الاستثمارات فى الصين نمو بمعدل ١٣,٤% وقد ارتفع حجم الاستثمارات فى الصين من ٢٤,٨مليار دولار فى ١٩٩٠م ليصل ل ٣٤٨،٤مليار دولار فى ٢٠٠٠م وتمحور حول ٥٠٠مليار دولار فى ٢٠١٠م ، كما نجد أن الصين تستثمر بمليارات الدولارات فى سندات الخزانة الأمريكية مما يمكنها من لعب دور كبير فى التحكم فى الاقتصاد العالمى،وفقاً لمعيارى حجم السوق والتجارة الخارجية والقوة الشرائية للعملة الصينية (اليوان) مقابل الدولار ، فأن الصين تعتبر القوة الاقتصادية الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة واليابان ، وقد بلغ حجم التبادل التجارى الخارجى الصينى منتصف التسعينات ٢٣٥ مليار دولار وارتفع ليصل ٤٩٨ مليار دولار فى ٢٠١٠ بواقع ٢٦٦مليار دولار بالنسية للصادرات و ٢٣٢ مليار دولار بالنسبة للواردات مما يعكس وجود فائض فى الميزان التجارى للصين بواقع ٣٤ مليار دولار ، ويمكننا التعرف على التبادل التجارى الصينى مع الدول المتقدمة من خلال الجدول التالى والذى يوضح أهم الشركاء التجاريين للصين ٢٠٠٨م(جودة ،٢٠١٣،ص١٢-١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢)

من اهم الشركاء التجاريين بين الصين وعدد من الدول الاقتصادية

اتجاه الصادرات	اتجاه الواردات
١- الولايات المتحدة ١٧.٦%	١- الولايات المتحدة ٧.١%
٢- اليابان ٨.١%	٢- اليابان ١٣.٣%
٣- كوريا الجنوبية ٥.١%	٣- كوريا الجنوبية ٩.٩%
٤- هونغ كونغ ١٣.٣%	٤-هونغ كونغ ٩.١%

ويتضح لنا كبر حجم التبادل التجارى الصينى مع الدول المتقدمة فوفقا لأحصائيات ٢٠٠٩م جاء الاتحاد الأوروبى فى مقدمة الشركاء التجاريين مع الصين ثم بعد ذلك فى المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية وفى المرتبة الثالثة اليابان. ولقد استطاع التنين الصينى الحفاظ على معدل منخفض من البطالة والتضخم خلال العقدين الماضيين وصل ١,٥%و٤,٢% للتضخم والبطالة على الترتيب وذلك وفقا لاحصائيات ٢٠٠٦م ، وتتمتع الصين بضخامة حجم الاحتياطى من العملة الاجنبية الموجود لديها ، ونجد حجم الاحتياطى من العملة الاجنبية لديها ارتفع من ١٥٤,٧مليار دولار فى ١٩٩٩م ليصل ٤٠٣,٣مليار دولار فى ٢٠٠٣م ويزداد أضعاف ذلك ليصل ٢٨٠٠مليار دولار فى ٢٠١٠م ، وبذلك تكون الصين أكبر دولة فى العالم لديها احتياطى من العملة اللأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد الصين شريكًا تجاريًا مهمًا لدول الشرق الأوسط، حيث تشير إحصاءات وزارة التجارة الصينية، في سبتمبر ٢٠١٣، إلى أن حجم التجارة بين الصين والدول العربية وصل إلى ٢٢٢ مليار دولار سنويًا، وقد ارتفع حجم التجارة بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ بنسبة ٨٧%، لتصل قيمتها إلى ١٠٠ مليار دولار. كما زادت نسبة الاستثمارات الصينية في المنطقة، وفق آخر احصاءات متوفرة، من مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٩. ومن ناحية ثانية، باتت دوائر عديدة في دول الخليج تفكر في دور أمني محتمل للصين في الخليج، وهو ما تكشف عنه نقاشات "حوار المنامة"، في ديسمبر ٢٠١٣، على سبيل المثال. ويمكن القول إن هذا الدور "المحتمل" مرتبط بتزايد مبيعات السلاح الصينية لدول المنطقة، حيث اتفقت تركيا والصين على صفقة نظام دفاع صاروخي من طراز "إف.دي-٢٠٠٠" بقيمة ٣.٤ مليار دولار في أكتوبر ٢٠١٣، كما حصلت دول الشرق الأوسط على نسبة ١٤% من إجمالي الأسلحة الصينية في العالم خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٠، وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي، عقد في بكين في إبريل/ نيسان ٢٠٠٥ مؤتمر لرجال الأعمال في البلدين أكد في ختام جلساته الثقة والتفاؤل بمستقبل التعاون بين الصين والدول العربية وبدء مرحلة جديدة من التنمية على صعيد التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وأظهر المؤتمر نمواً متواصلاً في حجم التجارة الصينية العربية والتي بلغت حتى نهاية عام ٢٠٠٤ نحو ٣٦,٧ مليار دولار وفق توقع بأن ترفع الرقم إلى ١٠٠ مليار دولار بعد خمس سنوات.(سابا ، ٢٠٠٩،ص٦١).

أعلن وزير التجارة الصيني بأن الطلب الصيني البعيد الأمد على النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية من المنطقة العربية سيستمر في حين يزداد الإقبال من المستهلكين العرب على الصادرات الصينية من بعض المنتجات ولاسيما الأنسجة والآلات بفضل جودتها وأسعارها المعقولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغت جملة الاستثمارات الصينية في الدول العربية نحو ٥ مليارات دولار مقابل استثمارات عربية في الصين بلغت ٨٠٠ مليون دولار، وتم خلال المؤتمر التوقيع على سبع اتفاقيات للاستثمارات تجاوز حجمها ٤٧٠ مليون دولار وكان هذا المنتدى باكورة ثمار منتدى التعاون العربي الصيني الذي اتفق على إنشائه خلال زيارة الرئيس الصيني / هو جينتاو/ في كانون الثاني ٢٠٠٤ إلى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.(زايتس ،٢٠١٣،ص٧١) .

وفي إطار المعرض الخامس للتجارة والاستثمار الذي نظمته وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصيني بين ٨-١٢ أيلول ٢٠٠١ في مقاطعة فوجيان عقد الملتقى الدولي للتجارة والاستثمار الذي تضمن ندوة عن زيادة الاستثمارات المتبادلة بين الصين والدول العربية قدمت خلاله أربع عشرة ورقة عمل قدمها ممثلو دولة الإمارات والسودان والشارقة والأردن واليمن وسورية وسلطنة عُمان ولبنان والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومن الجانب الصيني نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الدولي وممثلو الأقاليم والمدن الاستثمارية التي تتنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد أشار الجانب الصيني إلى عدم تأثير الصين بمحنة التدهور الاقتصادي التي أصابت دول جنوب شرقي آسيا وتداعياتها السلبية والمعدل المرتفع الذي حققته الصين والذي وصل إلى ٨ بالمائة على مدى عشرين عاماً وأبرز مزايا الاستثمار في أقاليم الصين ومدنها.(ابو عامود ،٢٠٠٦،ص٧١).

في حين استعرض الجانب العربي تحسن الوضع في مناخ الاستثمار في الدول العربية من حيث ارتفاع معدلات النمو وانحسار عجوزات الموازين والسيطرة على التضخم واستقرار العملات الوطنية والجهود المبذولة في مجالي تحديث الأجهزة المؤسسية وتنمية الموارد البشرية.(ابو دهب،٢٠٠٢،ص٧٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشارت ورقة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى توافر فرص الاستثمار في الدول الخليجية في قطاع الطاقة والتوسع في الخدمات النفطية ومشروع مناجم الجلاميد الذي يحوي أكبر مخزون للفوسفات في العالم، واستغلال خامات الحديد والزنك والنحاس والبوكسايت والمنغنيز وما يرتبط بذلك من استثمارات في خطوط السكك الحديدية ومشاريع التوسع والتحديث الزراعي والصناعة التحويلية والمعلوماتية والتطوير التقني والإدارة الإلكترونية لتوفر فرص للاستثمار في منشآت الري والطاقة الكهربائية المائية والتوسع في الخدمات النفطية والصناعات الهندسية وصناعة النسيج في السودان وبرامج الإعمار في المناطق الجديدة في مصر وتصنيع الغاز وتنفيذ عدد من مشاريع الإسكان البري في الجزائر وليبيا واستكمال برامج السدود والمناطق الصناعية في تونس وتنمية الثروة السمكية في المغرب وتصنيع الحديد في موريتانيا وتحديث صناعة النسيج في سورية واستغلال ثروات البحر الميت في الأردن.مشاريع التخصيص المعتمدة في دول المنطقة وبرامج إعادة تأهيل البنى التحتية وركائز القاعدة الصناعية والفرص التي توفرها الشركات العربية المشتركة في مجال الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي وفي قطاع التعدين واستغلال المناجم وفي الصناعات البترولية والأدوية.وقد أبدى ممثلو المؤسسات الصينية اهتماماً بمختلف هذه المشروعات والتي يتوقع أن تأخذ شكل استثمارات مباشرة في العديد من الدول العربية(ابو دهب ،٢٠٠٢،ص٧٧).

وقد أظهرت أرقام التبادل التجاري بين الصين والدول العربية قفزة كبيرة في عام ٢٠٠٥ عن عام ٢٠٠٤، فقد ارتفع حجم المبادلات من نحو ٣٧ مليار دولار على ٥٠ مليار دولار بنسبة ٤٠%، وهو الأمر الذي يؤكد مدى نجاح المنتدى العربي الصيني، حيث أكد السيد عمرو موسى أن المنتدى أعطى دفعة قوية للعلاقات العربية الصينية في مختلف المجالات وأن العمل المشترك مع الصين انتقل من مرحلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعاون على مرحلة بناء شراكة جديدة نأمل أن تعزز أسسها، وقد أعلنت هذه التطورات في أيار ٢٠٠٦.(العسلي ،٢٠٠٨،ص٦٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)

حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية خلال عام ٢٠٠٨

(الواحدة: مليون دولار أمريكي) [١]

م	اسم الدولة	الصادرات والواردات	الصادرات	الواردات	نسبة المقارنة مع نفس الفترة في السنة الماضية%		
					الواردات والصادرات	الصادرات	الواردات
١	السعودية	١٦.٠٧٠.٣٩	٣.٨٢٤.٦٧	١٢.٢٤٥.٧٢	٥٦.١	٣٧.٨	٦٢
٢	الإمارات	١٠.٧٧٥.٧٧	٨.٧٣٠.١٦	٢.٠٤٥.٦١	٣٢.٣	٧٢.٦	٥٦
٣	عُمان	٤.٣٢٩.٩١	١٩٠.٩٩	١.١٣٨٩١	-١.٤	٧٢	-٣
٤	السودان	٣.٩٠٨.٠٦	١.٢٩٣.٦٠	٢.٦١٤.٤٦	٥٥	٥٨.٦	٥٣.٣
٥	اليمن	٣.٢١٤.٨٥	٥٤٧.١٦	٢.٦٦٧.٦٩	٦٧.٨	١٩.٥	٨٢
٦	مصر	٢.١٤٥.٥٤	١.٩٣٤.١٠	٢١١.١٤	٣٦.١	٣٩.٣	١٢.٣
٧	الجزائر	١.٧٦٨.٩٨	١.٤٠٥.٢٥	٣٦٣.٣٧	٤٢.٧	٤٣.٣	٤٠.٤
٨	الكويت	١.٦٤٨.٨٤	٦٢٨.٣٤	١.٠٢٠.٥٠	٣٢.١	٢٩.٨	٣٣

(١)وزارة التجارة الصينية، www.Ministry Of Trade & Fund دائرة الإحصاءات، ٢٠٠٩، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩	المغرب	١.٤٨٣.٨٦	١.٢٠٦.٤١	٢٧٧.٤٥	٢٨.٢	٢٧.٩	٢٩.٦
٠	ليبيا	١.٣٠٢.٢٢	٣٦٠.٥٠	٩٤١.٧٢	٩٣.٩	٤١.٤	١٢٦
١	الاردن	٩١٠.٦٣	٨٣١.٧٦	٧٨٣٨٧	٢٨.١	٣٣.٧	-١٠
٢	سورية	٩٠٦.٣٤	٨٨٨.٦٠	١٧.٧٤	٢٥.٨	٢٨.٣	-٣٦
٣	العراق	٨٢٣.٧٩	٤٠٨.١١	٤١٥.٦٨	٧٥.٣	١٧٢.٩	٢٩
٤	قطر	٦٧٦.٤٣	٢٠٣.٦٧	٤٧٢.٧٦	٥٤.٥	٩٦.٧	٤١
٥	لبنان	٤٧٦.٢٥	٤٧٢.٠٦	٤.١٩	-٣.٥	-٢.٤	-٥٦
٦	تونس	٣٣٩.٦٨	٢٩٥.٥٩	٤٤.٠٩	٢١.٧	٢٠.٦	٢٩.٢
٧	البحرين	٢٥٥.٩١	١٨٦.٩٧	٦٨	٢٠.٢	٥٥.١	-٢٥
٨	جيبوتي	١١٢.٠٠	١١١.٤٦	٠.٥٤	٥٤	٥٤.٣	٤.٢
٩	موريتانيا	٧٨.٣٥	٧٤.٣٠	٤.٠٦	-٣١.٧	١٥.٥	-٩١.٩
٠	فلسطين	٢٣.٨٧	٢٣.٦٤	٢٢.٩٠	١٤٠.٦	١٤٠.١	٢٠٧
١	الصومال	١٩.٦٤	١٦.٥٧	٣.٠٧	١٣.٣	٧٤	٦٠.٦
٢		١.٨٣	١.٨٣	٠.١٠	٤١.١	٣٤.١	٤٥
الإجمالي		٥١.٢٧٢.٨٤	٢٣.٦٣٥.٧٤	٢٧.٦٥٩.٨٧	٣٩.٧	٣٤.١	٤٥

المصدر: (وزارة التجارة الصينية، ٢٠٠٩، ص١٢).

شهدت العلاقات العربية الصينية خلال العامين الماضيين ثلاثة تطورات إيجابية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول: استفادة الصين من الموقع الجغرافي لكل من سورية والمغرب في إقامة مدن صناعية صينية وصناعات منافسة ومراكز توزيع تجاري، وقد أقيمت المدينة الصينية الصناعية في عدرا قرب دمشق، وسوف تضمن نحو ٦٠٠ مصنع يوزع إنتاجها على ١٧ دولة في أوروبا والشرق الأوسط، في حين اتفق المغرب على إقامة مدينة صينية وميناء لتصدير منتجات عشرات المصانع في منطقة قريبة مع أوروبا، وهو ما يوفر للصين فرصة تنافسية ملائمة لمنازلة الصناعات الأوروبية في عقر دارها(هلال،٢٠٠٨،ص١٤٧-١٤٨).

وتمت هذه الخطوة خلال زيارة الرئيس الصيني في نيسان إبريل ٢٠٠٦ وبعد مباحثات مع العاهل المغربي وعدد من المسؤولين والوزراء أسفرت عن توقيع اتفاقات في مجال التعاون في السياحة والاقتصاد والتجارة والبحث العلمي والصحة والثقافة وأبرمت الصين اتفاقاً لاستيراد الفوسفات من المغرب (شارما ،٢٠٠٨،ص٧٨).

أما التطور الثاني فكان في سرعة توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والصين فقد عقد لقاء قمة بين القيادتين السعودية والصينية مرتين في فترة ثلاثة شهور وهو أمر نادر الحدوث على مستوى العلاقات الدولية، ويلاحظ أن الجانبين الصيني والسعودي يريدان تعويض تأخر العلاقات بينهما إلى درجة أصبحت معها العلاقات التجارية الأولى بين الدول العربية إضافة على ما أعلنه الرئيس الصيني خلال زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية عن إقامة بلاده بالتعاون مع السعودية مخزون استراتيجي ضخم للنفط تستخدمه عند الضرورة، وهو أمر يربط بين الاستقرار والسلام العالمي وأمن الطاقة العالمي، وربما جاءت هذه الخطوة بعد استشعار الصين مخاطر حقيقية تهدد سوق الطاقة العالمية وهو ما دفعها إلى إقامة مخزون إستراتيجي فيها(شارما،٢٠٠٨،ص٧٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وقعت عدة اتفاقات أولها نفطي وشمل تعاون شامل بين شركة "تشاينا بتروكيميكا كوربوريشن" الصينية وشركة الزيت العربية السعودية "أرامكو" إضافة إلى اتفاقات أمنية ودفاعية وصحية.

وشهدت العلاقات العربية الصينية تطوراً ثالثاً على قدر كبير من الأهمية تركز على الجوانب السياسية والدفاعية يرتقي إلى مرحلة بناء علاقات إستراتيجية بين الصين والدول العربية، حيث وصف وزير خارجية الصين خلال لقاء مع السفراء العرب علاقة الصين بالدول العربية "بالصداقة الأدبية" وأعلن وقوف الصين بثبات مع الدول العربية وقال إن التاريخ سيثبت أن الصين ستبقى صديقاً وفياً للعرب (كرار، ٢٠٠٧،ص ١٠٠).

وفي كلمة للرئيس الصيني في زيارته للسعودية عام ٢٠٠٩ قال في جلسة لمجلس الشورى: "رغم بعد المسافة بين الصين والسعودية إلا أن جذور التواصل الودي بين الشعبين تضرب في أعماق التاريخ إذ كان طريق الحرير يربط بين الصين والجزيرة العربية قبل أكثر من ألفي سنة" وقال إن كلاً من الأمتين الصينية والعربية أبدعت حضارة باهرة، وكان بين الحكماء القدماء الصينيين والعرب تآلف فلسفي في طرح مفهوم الانسجام الاجتماعي على أساس الاعتراف بالتعددية والتنوع.

في أيلول ٢٠٠٤ انتقل التعاون العربي الصيني من مرحلة التعاون الثنائي بين الصين والدول العربية الأخرى إلى إطار جماعي ومبرمج وفق إستراتيجية مشتركة، وتمت هذه الخطوة من خلال التوقيع في القاهرة على اتفاقية عربية – صينية وقعها عن الصين وزير الخارجية "لي تشاو شينغ" وعن الجانب العربي أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، وشملت هذه الاتفاقية إنشاء منتدى التعاون العربي الصيني وتم هذا التوقيع على هامش اجتماعات وزراء الخارجية العرب، واعتبرت الاتفاقية بداية لمرحلة جديدة من التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والثقافي بين الدول العربية والصين كما اعتبرت وثيقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرجعية لخطوات التعاون العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام، ودعم الدول العربية لمبدأ الصين الموحدة.(سليمان،٢٠٠٣، ص٦٠).

وأشارت الاتفاقية إلى ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين، وضرورة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب بهدف تضييق الفجوة بينهما بما يدفع عملية العولمة إلى تحقيق الازدهار المشترك(زرنوقة،١٩٩٨،ص٣٦) .

وأكدت الاتفاقية أن الصين والدول العربية ستعمل على تنسيق السياسات والمواقف بما يخدم القضايا المشتركة في مختلف المؤسسات والمحافل الدولية، ويهدف المنتدى حسب الوثيقة إلى تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية وتشجيع الاستثمارات المشتركة وتوفير سبل حمايتها(فضة،١٩٨٠،ص٤١).

إعلان منتدى التعاون العربي الصيني:

إن جمهورية الصين الشعبية والدول العربية من خلال جامعة الدول العربية وإدراكاً لعمق الروابط الثقافية والحضارية الوثيقة بينهما على امتداد التاريخ، والمساهمات الجليلة المشتركة لكل منهما في تقدم الحضارات البشرية وما ينبثق عنها من الصداقة العميقة بينهما، واستعراضاً لمسيرة تطور العلاقات الصينية العربية على مدى نصف القرن المنصرم، وتعبيراً عن ارتياحهما لما أحرزه التعاون الصيني العربي من نتائج مثمرة بشكل عام وما بذله الطرفان في السنوات الأخيرة من جهود جبارة لتعميق هذه العلاقات بشكل خاص، واعتقاداً بأن التعاون الودي بين الطرفين يتميز بأسس متينة وإمكانيات ضخمة وآفاق رحبة، وأن تعزيز هذا التعاون في كافة المجالات يتفق مع رغبة الطرفين المشتركة ويصب في مصالحهما القريبة والبعيدة المدى، كما يجسد حرص الصين الدائم على تنمية العلاقات مع الدول العربية كإحدى ركائز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدبلوماسية الصينية وحرص الدول العربية على تعزيز وتطوير علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية والمتمثل في قرارات مجلس جامعة الدول العربية، وتأكيداً لحقيقة أن كلا الطرفين ينتمي إلى الدول النامية ويلعب دوراً هاماً في دعم السلام والأمن والتنمية المشتركة في العالم، وتطلعاً إلى فتح آفاق جديدة للتعاون، تسهم في مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية، واقتناعاً بأن الحفاظ على استمرار وتعزيز التشاور والتنسيق الوثيق بينهما في الشؤون الدولية يكتسب أهمية بالغة لتعزيز التضامن والتعاون بين الدول النامية ويسهم في إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف.(موقع شبكة الصين)

وتقديراً للمساهمات الهامة التي يقدمها الطرفان في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، وتقديراً للمواقف المبدئية الثابتة التي تتبناها الصين في دعم القضايا العادلة للشعوب العربية وحقوقها ومصالحها المشروعة، وللجهود الإيجابية التي تبذلها الدول العربية في التصدي لتحديات وتعزيز التضامن والتعاون فيما بينهما وتدعيم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقاً من الاقتناع بأهمية مواصلة تعزيز الحوار بين الطرفين حول القضايا الدولية لتنسيق المواقف وتوسيع التعاون.(مايكل دي،١٩٩٧،ص١١-١٢)

بناء على ذلك اتفق الطرفان على ما يلي:

إنشاء المنتدى الصيني العربي كإطار للحوار والتعاون الجماعي بين الطرفين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وذلك لإثراء مقومات العلاقات الصينية العربية وتوطيد وتوسيع التعاون الصيني العربي على مختلف المستويات وفي كل المجالات وإقامة مستوى جيد من علاقات الشراكة يتميز بالتكافؤ والتعاون الشامل(موقع شبكة الصين).

يعتمد التعاون الصيني العربي على المبادئ التالية(قنديل،٢٠٠٧،ص٣٠-٣٥):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. احترام مقاصد ومبادئ "ميثاق الأمم المتحدة" و"ميثاق الجامعة العربية" ومبادئ التعايش السلمي وغيرها من قواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها، والعمل على تدعيم ديمقراطية العلاقات الدولية، وتكريس مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، تأكيد حق كل دولة في المشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة مهما كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة مع ضرورة تأييد حقوق الشعوب في نيل حريتها واستقلالها وسيادته على كامل أراضيها وفقاً لما ينص عليه القانون الدولي وقواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها وقرارات الأمم المتحدة.

٢.تأكيد دعم الصين لعملية السلام في الشرق الأوسط ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت.

٣. تأكيد دعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة.

٤. السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين وتأكيد ضرورة التزام مبدأ الحل

٥. النظرة الخاصة للصين إلى الشرق الأوسط والتي تقوم على: (الكيلاني ،٢٠٠٩،ص٢٤)

أ . أن سياستها تجاه الشرق الأوسط تخضع لسياستها العامة الداعية إلى بناء بيئة استقرار وسلام دولية.

ب. أن مسألة الشرق الأوسط مسألة معقدة جداً، ولدى العرب وجهات نظر مختلفة.

ج. تعتقد الصين أن للعرب دوراً مهماً، وهي تسعى لبناء تعاون اقتصادي معهم أكثر من ميلها لتعاون سياسي، حيث أن تطوير وتنمية الاقتصاد الصيني هي السبيل لإرغام العالم على الاستماع إليك.

٦. تبني الصين لرؤية خاصة لحل مشاكل الشرق الأوسط تقوم على ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية.

- عدم الرغبة بالتورط عسكرياً في منطقة الشرق الأوسط.

- قناعة الصين بأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنطقة ويعالج مشكلة الإرهاب.

- التزام الصين باعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياساتها في الشرق الأوسط.

تأسس منتدى التعاون الصيني العربي في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في يناير عام ٢٠٠٤ بالاعلان الصيني العربي المشترك وذلك آخذا في الاعتبار التطور الطويل المدى للعلاقات الصينية العربية في القرن الجديد، عشر سنوات مضت وهى مليئة بالجهود والمنجزات، فتمت اقامة في اطار المنتدى أكثر من عشرآليات تعاون تشمل الاجتماع الوزاري واجتماع كبار المسؤولين ومؤتمر رجال الأعمال الصينيين والعرب وندوة الاستثمارات وندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية ومؤتمر الصداقة ومؤتمر التعاون في مجال الطاقة وندوة التعاون في مجال الاعلام وجتماع كبار المسؤولين في مجال الصحة ومهرجانات الفنون المتبادلة، مما أثرى بشكل كبير مضامين التبادل الودي بين الصين والدول العربية واكتشف مزيدا من أنماط التعاون الصيني العربي على أساس المنفعة المتبادلة، وبالتالي جعل المنتدى علامة مهمة ترشد العلاقات الصينية العربية. ولقد حقق التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي خلال عشر سنوات قفزة وطفرة، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري الصيني العربي عام ٢٠٠٦من ٢٥.٥ مليار دولار الى ٢٣٨.٩ مليار دولار بزيادة بمعدل يتجاوز ٢٥% سنويا، وازداد حجم الواردات الصينية للنفط الخام من الدول العربية من ٤٠.٥٨ مليون طن الى ١٣٣ مليون طن بمعدل نمو سنوي يتجاوز ١٢%، ووصلت قيمة العقود الجديدة المبرمة بين الشركات الصينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدول العربية للمقاولات الهندسية من ٢.٦ مليار دولار سنويا الى ٢٩.١ مليار دولار سنويا بزيادة سنوية تتجاوز ٢٧%، وأما الزيادة السنوية للاستثمارات المباشرة غير المالية التي استثمرتها الشركات الصينية في الدول العربية، فازدادت من ١٧.٢٥ مليون دولار الى ٢.٠٤ مليار دولار. وقد أصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للعالم العربي، وأكبر شريك تجاري لتسع دول عربية. وفي المقابل، تعتبر الدول العربية سابع أكبر شريك تجاري للصين، وأهم شريك لها للتعاون في مجال الطاقة وسوقا مهمة للمقاولات الهندسية والاستثمارات الصينية. وفي السنوات الأخيرة، شهد التعاون الصيني العربي زخما طيبا للتطور في مجالات جديدة تشمل المالية والفضاء والطاقات الجديدة. كما شهد فيها التواصل الانساني والثقافي الصيني العربي تنوعا وتعددا. الى غاية الآن، تم فتح التخصصات المتعلقة باللغة العربية في أكثر من ٢٠ جامعة صينية، وأقيمت ١١ معهد كونفوشيوس وفصل اذاعي لمعهد كونفوشيوس في ٨ دولة عربية، ويدرس في الصين أكثر من ١٠ آلاف طالب عربي في سنة. وأصبحت ٨ دولة عربية مقاصد سياحية للمواطنين الصينيين، ويبلغ عدد الرحلات الجوية التي تربط بين الصين والدول العربية ١٤٨ رحلة أسبوعيا. ويتجاوز عدد المسافرين بين الجانبين ٨٣٠ ألف فرد/مرة سنويا. وخلال العشر سنوات الماضية، قامت الصين عام ٢٠١٢ بتدريب ١٥٦٧٦ فردا عربيا من مختلف التخصصات، وأرسلت فرقا طبيا يبلغ عدد أعضائها ٥٣٣٨ فردا الى ٩ دول عربية، مما قدم دعما فكريا قويا لتطوير مختلف القطاعات في الدول العربية. ويمكننا القول بأن الصداقة الصينية العربية أصبحت أكثر رسوخا وعمقا في قلوب الناس من أي وقت مضى(شبكة المشاهد الاعلامية ،٢٠١٤).

استضافت الصين الاجتماع الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني العربي في بكين في ٦-٥ يونيو عام ٢٠١٤ تزامنا مع الذكرى السنوية العاشر لتأسيس المنتدى، وقد تبنى الاجتماع خطة تنمية تستمر عشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنوات وأقر في الاجتماع اعلان بكين وخطة أعمال للفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٦ وخطة تنمية من ٢٠٢٤-٢٠١٤. وقد وجه الرئيس الصيني شي جين بينغ خطابا خلال الافتتاح دعا الصين والدول العربية الى القيام بجهود مشتركة في المفاوضات والتنفيذ والمشاركة في بناء " حزام واحد وطريق واحد "، يشير المفهوم المشار اليه أعلاه الى شبكات البنية الأساسية والتجارية المسماة ب" الحزام الاقتصادي لطريق الحرير " و" طريق الحرير البحري للقرن ٢١ " التي اقترحها الرئيس شي في زيارته الى آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٣ وان المشاركة في بناء " حزام واحد وطريق واحد " تمثل فرصة جديدة ونقطة انطلاق جديدة لتطوير التعاون بين الصين والدول العربية وتحقق المنفعة المتبادلة والكسب المشترك وتدفع الاقتصاد في جميع الدول الى ترابط أكثر وتحفز الابداع على مستويات البنية الأساسية والمؤسسات والمنظومات بحيث يخلق تحفيزا للاقتصاد والتوظيف وبالتالى يزيد من القوة الذاتية لنمو الاقتصاد في جميع الدول ويعزز قدرتها على التصدى للمخاطر الاقتصادية(شبكة المشاهد الاعلامية ،٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الابعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات الصينية الاردنية ١٩٩٩-٢٠١٣

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الاتية :

المطلب الأول: الأبعاد السياسية في العلاقات الصينية الأردنية المتبادلة

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الصينية – الأردنية المتبادلة

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الصينية العربية على ضوء البعدين السياسي والاقتصادي

المطلب الاول : الابعاد السياسية في العلاقات الصينية الاردنية المتبادلة

وُقعت اتفاقية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في السابع من إبريل عام ١٩٧٧، وقد افتُتحت السفارة الأردنية في بكين في نفس العام. وشهدت العلاقات الأردنية الصينية منذ تأسيسها تطورا ملحوظا ومتميزا في مختلف المجالات، وحرص الملك عبد الله الثاني ابن الحسين منذ توليه سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩ على تنمية هذه العلاقات وتطويرها، ما يظهر الأهمية الكبيرة التي يوليها الأردن للعلاقات مع الصين. وقد قوبل ذلك بتعاون وتنسيق منقطع النظير من القيادة الصينية انعكس في مجمله على بناء علاقة صداقة وتعاون وتشاور مستمر بين البلدين، ليس فقط في المجال السياسي وإنما أيضا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها. والأردن ينظر إلى الصين بوصفها شريكا رئيسيا في القضايا الدولية، ويتعامل معها على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة، لتحقيق التنمية المشتركة. وبالمقابل يقدر الجانب الصيني التزام الجانب الأردني بسياسة "الصين الواحدة" وتفهمه الدائم وتأييده تجاه القضايا والمشاغل المتعلقة بمصالح الصين الجوهرية.(الصين اليوم ،٢٠١٤،ص٤-٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأبرز المحطات السياسية التي شهدتها العلاقات بين الدولتين، هي الزيارات المتعددة لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم إلى الصين والتي بلغت سبع زيارات كان آخرها في سبتمبر ٢٠١٣، حيث تمخض عنها توقيع عدد كبير من الاتفاقيات في مختلف المجالات مع الجانب الصيني. وتعكس الزيارات الملكية المتكررة إلى الصين حرص جلالته على تطوير العلاقات بين البلدين للارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، كما يعكس إدراك الأردن للدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في حل القضايا العالقة على مستوى المنطقة والعالم، وخاصة القضية الفلسطينية وإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى زيارة معالي وزير الخارجية الأردني، ناصر جوده للصين، في ديسمبر ٢٠١٣ بغرض متابعة نتائج الزيارة الملكية الأخيرة إلى بكين. كما أن هناك زيارات متبادلة من مسؤولي البلدين في مختلف المجالات. ومنها، على سبيل المثال، زيارة المبعوث الصيني الخاص لقضية الشرق الأوسط السفير وو سي كه إلى الأردن في شهر مايو من العام الماضي.(الصين اليوم، ٢٠١٤،ص٥-٦)

المطلب الثاني : الابعاد الاقتصادية في العلاقات الصينية الاردنية المتبادلة

بدأ الاستثمار الصيني في الأردن عام ١٩٩٩ بشركة واحدة (شركة بوسكان)، بهدف الاستفادة من مزايا المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) وأهمها تصدير المنتجات إلى السوق الأمريكية بدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة. وفي عام ٢٠٠٧، تم تأسيس شركة China OMCE الأردنية برأس مال قدره خمسة ملايين دولار أمريكي لبناء مصنع براميل حفظ وتعبئة المواد الغذائية والمنتجات الكيميائية في مقاطعة هاينان. وبلغ حجم المشاريع الصينية في الأردن والمستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار ٥ر٩٣ مليون دولار أمريكي، جميعها في قطاع الصناعة وأغلبها في مجال الألبسة والأجهزة الإلكترونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والكهربائية، حيث اتخذت هذه الاستثمارات من الأردن مقرا لها في ضوء تبني الحكومة الأردنية مبدأ العولمة وتحرير الأسواق والنمو الاقتصادي الذي يرتكز على التصدير وتشجيع الصناعات التحويلية والصغيرة والمتوسطة.(الصين اليوم،٢٠١٤،ص٥-٦)

وفي عام ٢٠١٢، بلغ إجمالي التجارة الثنائية ٣ر٢٥٦ مليارات دولار أمريكي، بزيادة بنسبة ٥٧ر١٧%، مقارنة مع عام ٢٠١١. وشاركت بعض الشركات الصينية الكبرى، ومنها "المجموعة لبناء الطاقة الكهربائية الصينية (SEPCO)" وشركة هواوي وشركة "ZTE" في التنمية الأردنية بشكل إيجابي، وقد أصبحت شريكة للجانب الأردني. ويتم إقامة معرض المنتجات الصينية بنجاح في عمان بشكل سنوي، حيث تشارك به مئات الشركات الصينية والآلاف من رجال الأعمال الصينيين، حيث أصبح نافذة أخرى للتعاون الاقتصادي مع الجانب الأردني.ومن المعلوم أيضاً أن هناك أعدادا متزايدة من المواطنين الأردنيين الذين يعملون في قطاعات التجارة والصناعة والخدمات والشحن في الصين، فوفقا للإحصاءات الصين بلغ عدد الأردنيين الذين دخلوا الصين لأغراض مختلفة خلال العام الماضي نحو ٢٨٠٠٠ مواطن، ما يدل على نشاط الحركة الاقتصادية بين البلدين.

ارتفعت مستوردات المملكة من الصين الشعبية بنسبة ١٩ % خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٢ لتبلغ ١.٣٥٥ مليار دينار مقارنة مع ١.١٣٨ مليار دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

وعلى المستوى الشهري؛ قفزت قيمة مستوردات المملكة من الصين الشعبية في شهر تشرين الثاني (اكتوبر) الماضي بنسبة ٢٤ % لتصل إلى ١٣٨ مليون دينار مقارنة مع ١١١ مليون دينار في الشهر نفسه من العام ٢٠١٢. وتأتي الصين الشعبية في المرتبة الثانية في قائمة الدول التي تستورد منها المملكة كافة السلع من حيث القيمة بعد السعودية التي يستورد منها الأردن معظم النفط الخام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومشتقاته. ويرتبط الأردن باتفاقيات تجارة عديدة مع الصين الشعبية وتوسعت التجارة بين البلدين خلال السنوات الماضية لتتجاوز المليارى دولار العام ٢٠١٢، أما الصادرات الأردنية للصين فقد بلغت ١٨٦ مليون دولار. وبذلك فإن الميزان التجاري، الذي يشكل الفرق بين قيمة المستوردات والصادرات يميل وبشكل كبير لصالح الجانب الصيني.(موقع الوكيل الاخباري ،٢٠١٤،ص٣-٤)

تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية في الأردن. هناك تعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية وشركة هواوي للاستثمارات التكنولوجية/ الأردن، لتوسيع استفادة الأردن من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التعليم والتدريب وتأهيل المهندسين الحديثي التخرج في هذه التخصصات. كما أن هناك اتفاقية موقعة مع شركة (SEPCO III) لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال استغلال الصخر الزيتي، وكذلك اتفاقية مع شركة (Gold wind) الصينية لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال استغلال طاقة الرياح. هذا بالإضافة إلى سعي الأردن إلى إتمام مشروع ربط السكك الحديدية مع الدول المجاورة وتمويله من خلال بنك الصين للتنمية. كما تم التوقيع على مذكرة لمضاعفة صادرات شركة البوتاس العربية إلى الصين من ٣٠٠٠٠٠ طن إلى ٦٠٠٠٠٠ طن سنويا.وقدمت الحكومة الصينية للأردن مساعدات على شكل قروض ومنح للمساهمة في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، وقد بلغت خلال الفترة ما بين (١٩٩٩- ٢٠١١) حوالي 450 مليون دولار أمريكي، منها 55 مليونا على شكل منح تم من خلالها تمويل العديد من المشاريع التنموية ذات الأولوية، إضافة إلى ٩٣٫٥ مليون دولار أمريكي على شكل قروض ميسرة.(الصين اليوم ،٢٠١٤،ص٦)

يريد الاردن الاستفادة من الخبرات الصينية في مجال البنية التحتية، وخاصة توليد الطاقة المتجددة وغير المتجددة، وكذلك إنشاء السكك الحديدية. كما يسعى الأردن إلى مواصلة إجراء فعاليات الترويج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري والاستثماري والمشاركة الفعالة في المعارض والندوات التجارية والاستثمارية والسياحية المقامة في الصين وتشجيع مشاركة القطاع الخاص الأردني. كما يرغب الجانب الأردني في زيادة حجم صادراته (كالفوسفات والبوتاس ومنتجات البحر الميت) إلى الصين، حيث أن الميزان التجاري يميل بشكل كبير إلى الجانب الصيني. وفي المجال السياحي، يرغب الأردن في استقطاب أعداد أكبر من السياح الصينيين لما يتمتع به الأردن من ميزات الأمن والاستقرار وتوافر الأماكن والخدمات السياحية بمستوى عال. كما يسعى إلى زيادة المنح الدراسية المقدمة له من مجلس المنح الصيني، خاصة مع الإقبال الكبير للطلبة الأردنيين للدراسة في الجامعات الصينية.(موقع الصين اليوم ،٢٠١٤،ص٧)

يتطلع الأردن إلى علاقة استراتيجية شاملة مع الصين في مختلف المجالات، مبنية على الثقة والاحترام المتبادلين. وعليه، فلابد من تفعيل آليات الحوار الاستراتيجي الأردني- الصيني، ليكون إطارا تنظيميا لتوجيه التعاون والتنسيق في كافة المجالات وخاصة في المجالين السياسي والاقتصادي. فعلى الصعيد السياسي، نتطلع إلى زيادة التنسيق مع الجانب الصيني فيما يتعلق بقضايا المنطقة كالقضية الفلسطينية والأزمة السورية وغيرها من الموضوعات التي تشغل الشرق الأوسط، خاصة وأن الجانبين يتشاركان بوجهة نظر واحدة إزاء تلك القضايا، ولتحقيق هذا التعاون فلابد من وجود قنوات اتصال رسمية بين البلدين وتنسيق ولقاءات مستمرة. كما نتطلع إلى مواصلة تنمية التبادل والتعاون بين البلدين الصديقين في قطاعات الثقافة والتربية والتعليم وتدريب الموارد البشرية والسياحية، وتشجيع تعلم اللغتين الصينية والعربية.

لقد تأسس منتدى التعاون العربي- الصيني عام ٢٠٠٤، ليكون منبرا للتواصل وقناة إضافية بين الدول العربية والصين. ساهم هذا المنتدى على مدار العشر سنوات الماضية في توسيع وتعميق علاقات التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتيجية المشتركة، وإثراء المقومات للشراكة الاستراتيجية الصينية– العربية الجديدة والارتقاء بالمستوى الكلي للعلاقات الصينية– العربية. فهو ينطلق من أسس وروابط تاريخية بين الحضارتين العربية الإسلامية والصينية. وعلى مدى العشر سنوات الماضية عقدت خمس دورات من الاجتماع الوزاري في إطار المنتدى.

وشهدت علاقات التواصل الودي والتعاون المشترك بين الجانبين تطورا مستمرا في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والتواصل الثقافي والإنساني وغيرها.(موقع الصين اليوم، ٢٠١٤،ص٧)

أن العلاقات الأردنية–الصينية تُعدُّ من العلاقات المميزة والتاريخية والتي تقوم على أساس قوي ومتين وحرص متبادل يهدف للعودة بالفائدة والخير على مصلحة الشعبين الصديقين، فقد قام الملك بأكثر من زيارة لجمهورية الصين الشعبية تأكيداً منه على حرص المملكة وشعبها على تعزيز أواصر العلاقات التي تربط البلدين.أن الحكومات الأردنية المتعاقبة حريصة على تقوية وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع مختلف دول العالم وفي مقدمتها جمهورية الصين الشعبية،وقامت هيئات القطاع الخاص وعلى رأسها غرفة تجارة عمّان بزيارات متعددة إلى الصين لترجمة هذه التوجهات، إن تنمية العلاقات الاقتصادية الأردنية–الصينية يتطلب أمور عدة منها: حث القطاع الخاص الصيني وبخاصة المستوردين الصينيين إلى زيادة مستورداتهم من السوق الأردني، والاستفادة القصوى من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي يرتبط الأردن بعضويتها، نظراً لما توفره هذه الاتفاقيات من فرص استثمارية وتصديرية واسعة لشركاء الأردن التجاريين، وخاصة تلك الاتفاقيات التي تتيح تصدير البضائع ذات المنشأ الأردني إلى أسواق عدة عالمية ضخمة بدون أي رسوم جمركية أو محددات كمية، وكذلك بإيجاد الآليات المناسبة والمتابعة الحثيثة من قبل غرفة تجارة عمان والمؤسسات الاقتصادية الصينية لتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين الجانبين والاستفادة القصوى منها، وبما ينعكس على زيادة التبادل التجاري بين البلدين وخاصة الصادرات الاردنية للسوق الصيني.

وأشار «قاويوشينغ» إلى أن التعاون العملي بين الجانبين يزداد بشكل مستمر في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة، حيث أصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية، والدول العربية سابع أكبر شريك تجاري للصين. كما بيّن أنه في عام ٢٠١٣ بلغ حجم التبادل التجاري ٢٣٨.٩ مليار دولار، بزيادة ٧.٤% عن سنة ٢٠١٢، أي بما هو ١١ ضعفا لما كان عليه في عام ٢٠٠١، ولغاية نهاية عام ٢٠١١ أنجزت الشركات الصينية مشاريع بقيمة ١١٣ مليار دولار في الدول العربية. مؤكداً على أن الدول العربية تعد أهم شريك للصين في مجال الطاقة، فقد استوردت الصين في عام ٢٠١٢ منها ١٢٦ مليون طن من النفط، بما يوثق روابط التعاون بين الجانبين أكثر وأكثر.واشار «قاو يوشينغ» إل أن هناك ١٠ منح دراسية موقعة بين الحكومتين الصينية والأردنية، وتم زيادتها هذه السنة إلى ٢٠ منحة من جانب واحد، وذلك خلال زيارة وزير التربية والتعليم الصيني إلى الاردن، أن الإرادة متوفرة لمثل هذا النوع من العلاقات، فقد وصل حجم البضائع الصينية المستوردة إلى الأردن إلى ٣٠ %، مؤكداً في الوقت نفسه على أنهم في اللجنة يستندون إلى مواقف الصين العادلة نحو قضايا أمتنا، ومبادرة الرئيس الصيني تجاه قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس كأساس لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، إضافة لدعوته إلى شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية كترجمة لمفهوم ثقافة السلام الذي نسعى إليه جميعاً، لافتاً إلى أن الصينيين يفعلون ما ينطقون به بعكس الكثيرين الذين يوظفون المسائل العادلة والمبدئية لتحقيق أجندات وأغراض خاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولفت إلى تطابق الموقفين الأردني والصيني من الكارثة السورية من تنفيذ اتفاق جنيف في إيجاد حل سلمي في المسألة السورية بجلوس كافة الأطراف معاً والاتفاق على برنامج توافقي يحفظ لسوريا وحدتها ويأتي لها بالسلام والحرية.

ولخّص «قاو يوشينغ» في ندوة «العلاقات الاردنية – الصينية» التي نظمها مركز الرأي للدراسات بالشراكة مع لجنة التعاون الثقافي (غير الحكومي) بين الأردن والصين في ٢٠١٤/١١/١٩ السياسة الصينية تجاه الدول العربية في ٣ عناصر جوهرية:

أولها: الدعم الثابت للقضايا العادلة للدول العربية، مبيناً أن الجانب الصيني يرى أن القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الأوسط. وطالما أن هذه القضية مستمرة من دون حل، فلن يتحقق السلام بين الجانبين العربي والإسرائيلي ولن يسود الاستقرار في الشرق الأوسط وحتى العالم بأسره. وأضاف أن الصين كانت قد اتخذت قبل ٦٠ عاماً دفع حل القضية الفلسطينية كخطوة هامة لدعم حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، مشيراً إلى أن الصين قبل ٢٥ عاماً كانت من أوائل الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، كما أنها قبل ١١ عاماً، قامت بتعيين مبعوثها الخاص لقضية الشرق الأوسط، فقد قام المبعوثون الصينيون للدورات الأربع المتعاقبة بعشرات الزيارات للتوسط بين مختلف الأطراف المعنية، فيما يتعلق بقضية طلب فلسطين صفة المراقب في الأمم المتحدة في العام الماضي.ولقي موقف الصين العادل من القضية الفلسطينية تقديراً واسعا لدى الشعوب العربية. وقال أمين عام الجامعة العربية الحالي نبيل العربي مرارا: إن الصين الدولة الكبيرة الوحيدة التي ظلت تدعم بثبات القضية العادلة للشعب الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبيّن أن العنصر الثاني من عناصر السياسة الصينية اتجاه الدول العربية يتمثل في الالتزام بتطوير التعاون المتكافئ مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، مضيفاً أن الصين ظلت تسلك طريق التنمية السلمية بكل حزم، وتنتهج بثبات سياسة خارجية سلمية ومستقلة، وتعارض الهيمنة وسياسة القوة بكافة الأشكال، وتتمسك بالمبادئ الخمسة المتمثلة في «الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي» كثوابت الدبلوماسية الصينية، مؤكداً أنها ستستمر في التواصل مع الدول العربية على أساس هذه المبادئ، وستبقى إلى الأبد شريكاً مخلصاً وصديقاً موثوقاً به للدول العربية.

وتابع «قاو يوشينغ» قائلاً: إن العنصر الثالث من عناصر السياسة الصينية يتمثل في الالتزام بمبدأ المنفعة المتبادلة والكسب للكل، ودفع التنمية المشتركة مع الدول العربية، مضيفاً أنه يوجد بين الصين والدول العربية مزايا كثيرة للتكامل الاقتصادي وإمكانيات واعدة للتعاون.

وبيّن أنه في المجال السياسي شهد مجمل العلاقات الصينية العربية ارتفاعاً مستمراً. اذ أقامت الصين على التوالي علاقات التعاون الاستراتيجية مع كل من مصر والجزائر والسعودية والإمارات، وفي عام ٢٠١٠، أقام الجانبان الصيني والعربي علاقات التعاون الاستراتيجية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، كما تبادل الجانبان التفهم والدعم في القضايا الإقليمية والدولية المتعلقة بفلسطين وإيران وسوريا والأزمة المالية العالمية ومكافحة الإرهاب، حيث جرى التنسيق والتعاون بشأنها على نحو جيد فيما بينها.(جريدة الرأي ، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الصينية العربية على ضوء البعدين السياسي والاقتصادي

تشكل منطقة الشرق الأوسط المصدر الأساسي للطاقة بالنسبة للصين لا سيما في ظل الطلب الصيني المتزايد على النفط والغاز الطبيعي، حيث تستورد الصين ما يقرب من ٥٠% من إحتياجاتها للطاقة من الشرق الاوسط خاصة من إيران والسعودية، وتعمل الشركات الصينية على زيادة الإستثمار في حقول ومصافي النفط في إيران خصوصا مستفيدة من خروج الشركات الغربية في ظل العقوبات المتزايدة على إيران، وهو ما يؤدي الى موجة إنتقادات غربية للصين وإتهامها بالإلتفاف على العقوبات لتحقيق مصالحها القومية . إلا أنه نظراً للإضرابات والتهديدات المتزايدة في المنطقة والتي قد تهدد مصادر الطاقة، تشير الدراسات الى سعي صيني حثيث على تنويع واردتها من الطاقة الى مصادر خارج الشرق الأوسط مثل روسيا وآسيا الوسطى وقزوين، فيما يبرز من جهة أخرى تزايد العلاقات التجارية بين الصين والسعودية لا سيما في مجال النفط على حساب العلاقة الصينية– الإيرانية وذلك من ضمن إستراتيجية أميركية للضغط على إيران. هذا ما يقودنا للتأكيد على أن سياسة الصين في المنطقة تتأثر كثيراً بالدور الأميركي في المنطقة وطبيعة العلاقات الصينية – الأميركية، إذ غالبا ما تستخدم الصين قضايا المنطقة في سبيل الضغط على الاميركيين لإجبارهم على تقديم تنازلات في خارج المنطقة (مثل موضوع تايوان، الدور الأميركي في الباسيفيك، موضوع حقوق الانسان، قضايا العملة والتجارة الخارجية)، وكان بارزاً في هذا المجال موافقة الصين العام الماضي على قرار العقوبات الإميركية على إيران في مجلس الأمن والذي كان إنعكاساً للخطاب والسياسة الجديدة لأوباما تجاه الصين .(مطر ، ٢٠١٤،ص٤-٥)

لم يكن حضور الصين، سياسياً وإعلامياً، لافتاً في مشهد الأحداث العربية الأخيرةً، مقارنة مع القوى الدولية الكبرى، سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو دول الاتحاد الأوروبي. ولكن الصين لم تكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غائبة تماماً عن المشهد، لأسباب عديدة، في مقدمتها أن لها مصالح ورعايا في مناطق تلك الأحداث، وأن هناك كُتاباً ومحللين، غربيين، صوبوا أنظارهم نحو الصين، بعد اشتعال الثورات العربية، في تونس ومصر وليبيا. السطور التالية هي محاولة لرصد تعاطي الصين، رسمياً وشعبياً وإعلامياً، مع ما حدث في المنطقة العربية، وهو رصد تقريري في مجمله لا يسعى إلى التحليل إلا للضرورة التي تعين على استجلاء الصورة على المستوى الرسمي، لم يخرج تعامل الصين مع أحداث المنطقة العربية عن السياق العام الذي يحكم السياسة الخارجية الصينية وفقا لمبادئها، وفي مقدمتها عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. ومن الملاحظ أن الاهتمام الأكبر للحكومة الصينية خلال أحداث تونس ومصر وليبيا كان إجلاء رعايا الدولة الصينية من مناطق الخطر وإعادتهم إلى بلادهم، وهذا أيضا مسلك صيني مألوف منذ فترة ليست قصيرة، حيث تحرص الحكومة الصينية على أمن وسلامة رعاياها في الخارج عندما تقع كوارث وأحداث خطيرة.عندما بدأت شرارة أحداث تونس بإشعال المواطن طارق الطيب محمد البوعزيزي النار في نفسه يوم الجمعة السابع عشر من ديسمبر سنة ٢٠١٠، لم يكن في تونس عدد كبير من الصينيين، ومن ثم فإن إجلاء رعايا الصين لم يكن مهمة ثقيلة، مثلما حدث خلال أحداث مصر، وبشكل أكثر صعوبة خلال أحداث ليبيا(المركز العربي للدراسات المستقبلية ،٢٠١١،ص١٠-١١) .

على المستوى الرسمي، التزمت السلطات الصينية الصمت في بداية الأحداث سواء في تونس أو مصر وليبيا، ولم يخرج عن الحكومة الصينية أي تعليق يمكن أن يحتمل تأويلا خارج نصه الصريح. في الخامس عشر من يناير ٢٠٠١، أي في اليوم التالي لمغادرة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي بلاده، ذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، هونغ ليه، أن الصين تأمل في استعادة الاستقرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تونس في أقرب وقت ممكن. وقال هونغ: "تونس بلد صديق للصين. الصين تشعر بقلق لما يحدث في تونس وتأمل في استعادة الاستقرار بالبلاد في أقرب وقت ممكن".

وفي الثامن عشر من يناير ٢٠١١، اعلنت الصين أنها : "تحترم الصين إرادة الشعب التونسي، وتتمنى بكل صدق أن تتمكن تونس من استعادة الاستقرار والنظام الاجتماعي الطبيعي في يوم مبكر. إن تونس بلد صديق للصين، ونحن مستعدون لمواصلة ترسيخ وتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الصين وتونس. وفي الحالة المصرية، باستثناء التصريحات الخاصة بأمن وسلامة الرعايا الصينيين في مصر، لم يخرج عن الحكومة الصينية أي تصريحات تعليقاً على الأحداث حتى العاشر من فبراير ٢٠١١، عندما نقلت ((شينخوا)) عن وزير خارجية الصين يانغ جيه تشي قوله إن الصين ترفض التدخل الخارجي في شؤون مصر. وقال يانغ جيه تشي، خلال اتصال هاتفي أجراه مع وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط،: "ينبغي أن تقرر مصر شؤونها بنفسها وبشكل مستقل ويجب ألا تخضع لتدخل خارجي. وإننا نعتقد أن مصر لديها ما يكفي من الحكمة والقدرة على التغلب على الصعوبات الحالية وتحقيق الاستقرار الوطني والتنمية."

أن هذا التصريح كان موقفاً صينياً أكثر تقدماً من الموقف الصيني خلال أحداث تونس، حيث حمل توجهاً صينياً صريحاً برفض التدخل الخارجي في الشؤون المصرية، في لحظة زمنية معينة تحدثت خلالها تقارير صحفية عن تحركات لقطع بحرية أمريكية في المياه الدولية نحو مصر وعن استنفار عسكري إسرائيلي. وفي اليوم التالي لتخلي الرئيس حسني مبارك عن رئاسة الدولة المصرية، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، ما تشاو شيوي، إن الصين تأمل في استعادة الاستقرار الوطني والنظام الاجتماعي قريبا في مصر. ونقلت ((شينخوا)) عن السيد ما قوله: "لقد راقبت الصين عن كثب الوضع في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر وتأمل أن تساعد التطورات الأخيرة في استعادة الاستقرار الوطني والنظام الاجتماعي في أقرب وقت. إن مصر هي إحدى الدول التي تربطها علاقات ودية مع الصين." وأعرب ما عن الثقة بأن العلاقات سوف تستمر في النمو(السعدي ،٢٠١١،ص٣-٤).

بالنسبة لأحداث ليبيا، جاء أول تصريح صيني من خارج أراضي الصين، في الخامس والعشرين من فبراير، عندما صرح السفير وانغ تشون، عضو الوفد الصيني بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، في جلسة خاصة لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة حول الوضع في ليبيا، بأن ثمة حاجة إلى حوار داخلي بين أطياف الشعب الليبي لإيجاد حل سياسي للمشكلات التي يواجهونها. وقال إن الصين تأمل أن تساعد الجلسة الشعب الليبي على تحقيق هدفه. وفي اليوم التالي خرج التصريح الصيني الثاني حول ليبيا عندما دعا لي باو دونغ، مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة يوم ٢٦ فبراير إلى بذل جهود من أجل إنهاء العنف الدائر في ليبيا فورا واستعادة الاستقرار وإعادة الوضع إلى طبيعته هناك في أقرب وقت ممكن وحل الازمة الجارية عبر السبل السلمية". وقال السيد لي: "الصين قلقة جدا إزاء الوضع المضطرب في ليبيا. في رأينا، يعد وقف العنف فورا وتجنب المزيد من إراقة الدماء وسقوط ضحايا مدنيين واستعادة الاستقرار والنظام الطبيعي في أقرب وقت ممكن وحل الأزمة الحالية من خلال الوسائل السليمة مثل الحوار، أمرا عاجلا للغاية. في هذه العملية، يجب ضمان سلامة ومصلحة الرعايا الأجانب في ليبيا." وقد صوتت الصين، لصالح قرار مجلس الأمن الدولي الذي يفرض حظرا على تصدير الأسلحة إلى ليبيا وحظرا للسفر وتجميد أصول القذافي وأفراد أسرته. وأوضح مندوب الصين موقف بلاده بالقول: "مع مراعاة الوضع الخاص جدا لليبيا في الوقت الراهن واهتمامات وآراء الدول العربية والأفريقية، صوت الوفد الصيني لصالح القرار ١٩٧٠ الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على المستوى الشعبي، لم يهتم الصينيون كثيرا بما حدث في تونس، ولعلهم تصوروا أن هذا البلد الأفريقي شهد ما تشهده كثير من بلدان القارة السمراء التي قد تستيقظ ذات صباح وقد حدث انقلاب على نظام الحكم(موقع الجزيرة .نت) .

وقد نشرت ((شينخوا)) تقريرا يوم ٣١ يناير حول اهتمام الصينيين بالأوضاع في مصر، جاء فيه: "يتابع الصينيون عن كثب تطورات الوضع هناك من خلال وسائل الإعلام، لاسيما الانترنت، مع التعبير عن أملهم في عودة حياة الشعب المصري إلى طبيعتها. في موقع ((ويبو)) لشبكة سينا دوت كوم، أكبر موقع صيني للمدونات الصغيرة من حيث عدد المستخدمين، يشارك الصحفيون والنقاد المشهورون والمتصفحون العاديون في نقل ونشر معلومات فورية عما يحدث من مظاهرات في عدة مدن مصرية. وقام مستخدم لهذا الموقع اسمه "البث المباشر لمظاهرات مصر" بمواصلة نشر صور وفيديو وأخبار متعلقة بالمظاهرات الراهنة في مصر، نقلا عن قنوات عربية ومواقع إخبارية غربية وموقعي تويتر وفيسبوك، مع الترجمة باللغة الصينية لتوفير المستجدات من كل الميادين، لمستخدمي الانترنت في الصين.وقال تعليق "آمل بإخلاص أن تعود الحياة الهادئة إلى مصر في أسرع وقت" وذكر تعليق آخر "أثق بأن سياحة مصر ستكون أفضل بعد عودة الاستقرار والهدوء."(عابدين ،٢٠١١،ص٤-٥).

عندما بدأت الأحداث في مصر في الثالث والعشرين من يناير، كان عامة الصينيين مشغولين بأمر آخر، هو عيد الربيع. والذين يعرفون حال الصين في فترة عيد الربيع يدركون جيدا أن أي حدث آخر يصعب أن يأخذهم من عيدهم الأكبر، خاصة وأن أجهزة الإعلام الصينية في تلك الفترة تعمل بربع طاقاتها. ولكن مع انتهاء عطلة العيد، والتي حدث خلالها تخلي الرئيس مبارك عن سدة الحكم في مصر، كانت مصر في صدارة الأخبار في كل أنحاء العالم. وهذا ينقلنا إلى التعاطي الإعلامي الصيني مع الثورات العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتسم تعاطي أجهزة الإعلام الصينية مع أحداث تونس ومصر وليبيا بالطبيعة الخبرية بشكل عام. وقد استمر هذا النهج حتى نهاية فبراير ٢٠١١. وقد وضعت محطة التلفزيون الصينية المركزية خبر مغادرة زين العابدين بن علي لتونس وخبر تخلي حسني مبارك عن السلطة في مصر في نشراتها. ونشرت صحيفة ((الشعب اليومية))، الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الصيني، تقريرا يوم ١٢ فبراير في صفحتها الثالثة حول تخلي مبارك عن منصبه والأوضاع في مصر، وفي ذات اليوم كان هذا الحدث موضوع افتتاحية صحيفة ((تشينا ديلي)) الصينية التي تصدر بالإنجليزية. وقد جاء في تلك الافتتاحية: "في أعقاب هذا التطور غير العادي فإن الأمل هو أن يبذل جيش مصر وحكومتها وشعبها كل جهد ممكن للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي واستعادة الهدوء. يجب أن يكون الاستقرار الاجتماعي على رأس الأولويات. ستكون أي تغييرات سياسية بلا أهمية إذا سقطت البلاد في النهاية فريسة للفوضى. إن ما يحدث في مصر شأن داخلي ينبغي تسويته بدون تدخل أجنبي. وبالنظر إلى وضع مصر كقوة عربية رئيسية ذات أهمية استراتيجية محورية فانه إذا استمر الوضع الحالي في التدهور فلن يكون ذلك كابوسا لثمانين مليون مصري فحسب وإنما أيضا سيعرض الاستقرار والسلام في المنطقة للخطر. الاستقرار يأتي قبل أي شيء آخر."

وقالت صحيفة هوانغ تشيو (Global Times) في افتتاحية لها بعنوان "مصر كسبت معركة ولكن ليس الحرب": "أنهت احتجاجات الشوارع حكم مبارك. قد يأتي تغير النظام بتقدم للمجتمع المصري، على الرغم ن وجود مخاوف بشأن مستقبل البلاد وكل العالم العربي... هذه المشكلات لا تحلها الديمقراطية، فهي تتطلب عملية صعبة من التنمية الاقتصادية والثقافية في المجتمع المصري." وانتهت الصحيفة إلى القول:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"عندما يعيد الجيش النظام إلى الشعب، يمكن حقاً أن تظهر الصعوبة التي تواجه الثورة المصرية(عبد الكريم ،٢٠١١،ص٢-٣)"

وقالت الصحيفة ذاتها يوم ٢٢ فبراير تحت عنوان "الاضطرابات اختبار لحكمة قوى العالم": "إن الثورة في الشرق الأوسط قد تعطل تنمية الكون وتغير بشدة هيكل مصالح العالم الذي تأسس خلال نصف القرن المنصرم. إن كيفية تحويل الصين تلك المخاطر إلى فرص أمر حيوي لنهوضها خلال العقود القادمة." وبعد تحليل أسباب التحولات التي تشهدها المنطقة العربية وربطها بما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية، تنتهي الصحيفة إلى القول: "تجذب الصين انتباه العالم بسبب سرعتها غير العادية في التنمية. ولكن العديد من تفسيرات دروس الصين مبنية على التخمين. وبالمثل، فإن التعليقات الخاصة بالسلوك الصيني في مواجهة اضطرابات الشرق الأوسط معيبة. على الصين أن تتمسك بنهجها في التنمية بسرعة مريحة، حتى إذا جدث انحراف عن هذا النهج فإنه من الممكن تصويبه بسهولة. من أجل الصين الحديثة، من المهم أن نحس بالاتجاه وأن نضمن القدرة على تصويب هذا الاتجاه عندما نذهب في الاتجاه الخطأ".

بل إن هذه الصحيفة، التي تتبع صحيفة (الشعب اليومية)) ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك في الخامس والعشرين من فبراير، ونشرت تحت عنوان "الاضطراب في الصين مجرد أمنيات"، مقالا كان واضحا أنه رد على حديث بعض وسائل الإعلام الغربية عن "ثورة ياسمين" على الطريقة الصينية. جاء في المقال: "إن أي فرد يعرف الصين لن يتوقع على الإطلاق ثورة ياسمين على الطريقة الصينية. هذاالمجتمع مستقر بشكل عام. حقاً، الصين بها العديد من المشاكل والصراعات، ولكن هذا البلد صاغ إرادة سياسية للتغلب على تلك المشاكل، ويتم النظر في الحلول الممكنة. المجتمع الصيني ليس لديه رغبة في حل تلك المشاكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الثورة. الصين أكثر استقرارا مما يظن البعض. معظم مشاكل الصين هي نتائج مصاحبة لنمو البلاد. النجاح هو أفضل قصة، فليس ثمة حكمة تجادل في النجاح. تشهد الصين حاليا تقدما اقتصاديا واجتماعيا، وسوف تكون تلك الإنجازات نجاحا عظيما في تاريخنا. وستكون مزبلة التاريخ دائما ممتلئة بمن يتمنون للصين أن تتفكك"(بن عنتر ،٢٠١١،ص٦-٧).

سلطت الأضواء بشدة علي بكين في بداية عام ٢٠١٢ بعدما استخدمت الصين، باعتبارها احد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، حق الفيتو يوم٤ فبراير ٢٠١٢ للاعتراض علي مشروع القرار العربي الأوروبي، الذي يتبني دعوة الجامعة العربية لتنحي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة. حيث يثير الفيتو الصيني الكثير من علامات الدهشة والاستغراب لدي كثير من المتابعين للعلاقات الصينية العربية لأنه يشير، وبوضوح، إلي حدوث تطور نوعي مهم ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشرق الأوسط الغنية بموارد الطاقة الضرورية للمحافظة علي نموها الاقتصادي المتسارع، وإنما أيضا في نظرة بكين إلي دورها الدبلوماسي والسياسي علي الساحة العالمية. فالصين، التي تعد من اقل الأعضاء الدائمين استخداما لحق الفيتو،(استعملته١٣ مرة خلال٤١ عاما) استخدمت هذا الحق مرتين، مع روسيا، خلال أربعة أشهر فقط لمنع مجلس الأمن من التدخل في الشأن السوري.

بكين دافعت عن موقفها تجاه الشأن السوري قائلة إن التدخل الغربي في ليبيا وأفغانستان والعراق كشف عن مخاطر تغيير النظام بالقوة، مشيرة إلي أن الحرب في العراق وأفغانستان أدت إلي وقوع كوارث إنسانية مؤلمة، تتمثل في استمرار معاناة مواطني البلدين حتي يومنا هذا من الهجمات والتفجيرات شبه اليومية رغم مرور عشرة أعوام من تغيير النظام بالقوة. ويضيف الصينيون بالقول إن استخدامهم لحق الفيتو، مع روسيا، لا يعني تأييدا لنظام الرئيس بشار الأسد، وإنما هو محاولة للتوصل إلي حل وسط بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام الحاكم وقوي المعارضة لتجنيب الشعب السوري العنف ولهيب الحرب الأهلية. فمواجهة العنف بالعنف ليست طريقة ناجعة لحل الأزمة، من وجهة نظر الصينيين، بل علي العكس ستؤدي إلي تعقيد الوضع. وفي هذا السياق، يؤكد السفير وو سي كه، مبعوث الصين الخاص للشرق الأوسط، أن الفيتو الصيني ضد التدخل الدولي في الشأن السوري يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الخاصة باحترام سيادة الدول، كما يعزز أيضا ضرورة احترام حق الشعب السوري في حل الأزمة بنفسه من خلال الحوار السياسي.

بعد يومين فقط من استخدام روسيا والصين حق النقض) الفيتو (في مجلس الأمن الدولي، وإحباط مشروع قرار غربي تقدَّمت به فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال، وأيدته الولايات المتحدة – يدين النظام السوري لقمعه الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية، ويهدده بعقوبات؛ قال الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف بأنه "إذا كانت القيادة السورية غير قادرة على إجراء الإصلاحات، فيتعين عليها التنحِّي"، قرأ المحللون في التصريح تغيرًا جزئيًّا في الموقف الروسي، خاصَّة أنَّ روسيا كانت قد استقبلتْ في وقت سابق وفدًا عن المعارضة السورية، كما أعلنت موسكو وبكين تأييدَهما للمبادرة العربية لحلِّ الأزمة في سوريا وكل الجهود المبذولة لإيجاد حلولٍ عن طريق الحوار بين النِّظام والمُعارَضة، واعتبرها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف آلية واقعيَّة لإقامة الحوار بين السلطات السورية والمعارضة، وتُمهِّد الطريق نحو تسوية الوضع بوسائل سياسية سلمية

على ضوء ما تقدم من استعراض واقع العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والدول العربية من جانب والدول العربية من جانب اخر ، والوقوف على اثر ابعادها في ظل تنامي سياسات التنافس الدولي ، نلاحظ ان مستقبل العلاقة يقوم في ابراز الحقائق التالي :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : من المحتمل أن يكون العرب والصينيون من أهم شركاء القرن الحادي والعشرين، وإن كان ذلك يتطلب من الجانبين وعيا متزايدا بالأهمية الاستراتيجية لشراكته مع الآخر، وكل منهما مطالب باتخاذ مزيد من الخطوات التي تعضد رؤيتهما المشتركة لعالم متعدد الأقطاب يسوده السلام ولديمقراطية العلاقات الدولية والنهج السلمي في تسوية النزاعات. ويستلزم ذلك اتخاذ إجراءات عملية، فواقع التبادل التقني العربي الصيني، الذي يسير في اتجاه واحد إلى الآن، يقضي بأن يسعى الطرفان إلى المشاركة في البحوث العلمية والتكنولوجية، وأن تسعى الصين بجدية إلى نقل جانب من خبرتها التكنولوجية إلى الدول العربية، وفقا لخطة برنامج عمل منتدى التعاون العربي الصيني التي أكدت على أهمية نقل التكنولوجيا الصينية إلى الدول العربية، ووضع آلية محددة لنقل الخبرة التكنولوجية في المجالات المختلفة إلى الدول العربية، وزيادة فرص التدريب والبحث المتاحة للدارسين والباحثين العرب للاستفادة من الخبرة التكنولوجية الصينية، وإقامة مزيد من المشروعات التكنولوجية المشتركة وتعزيز التعاون بين مراكز البحث العلمي والتكنولوجي لدى الجانبين، وإقامة مشروعات بحثية يشارك فيها علماء من الجانبين .والصين مطالبة بتيسير شروط نفاذ المنتجات والسلع العربية إلى أسواقها، بل ومنحها شروطا تفضيلية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتوجيه الشركات الحكومية لاستيراد المنتجات العربية، كي يساهم ذلك في تقليل فجوة العجز في الميزان التجاري غير النفطي العربي الصيني والذي يميل بشدة لصالح الصين .وهذه الخطوة من جانب الصين سوف يكون لها أثر إيجابي على رواج منتجاتها في الدول العربية وتجنب الانتقادات التي توجه إليها بإغراق الأسواق العربية وتهديد صناعات عربية معينة(عبد الله ،٢٠٠٧،ص١٠-١١) .

ثانيا : على الجانبين (الصيني والعربي) تعزيز التعاون في مجال الاستثمار، وذلك تفعيلا لاتفاقات تشجيع وحماية الاستثمار الموقعة بين الصين ومعظم الدول العربية، حيث أن ذلك يمكن أن يكون عاملا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موازنا يخفف من العجز التجاري العربي مع الصين، كما أن الاستثمار الصيني في مشروعات بالدول العربية يمكن أن يمثل قاعدة للمنتجات الصينية تنطلق منها إلى مناطق أخرى، بالاستفادة من المزايا التنافسية للمنطقة العربية واتفاقيات الشراكة والمناطق التجارية الحرة بين الدول العربية والتكتلات الاقتصادية العالمية وخاصة أوروبا والولايات المتحدة. وعلى الدول العربية أن توجه استثماراتها نحو الصين أكثر وتنوع مجالاتها، فمازالت الاستثمارات العربية في الصين محدودة وتحتل نسبة ضئيلة من حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين، وغالبيتها في قطاعات الغاز الطبيعي والأسمدة الكيماوية والعقارات، وقد يكون من المفيد تبنى آليات مؤسسية لتنظيم التعاون الاستثماري ولا سيما بين مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص في الدول العربية والصين كمجالس الأعمال المشتركة وغير ذلك من المؤسسات الداعمة والمشجعة على التبادل التجاري والاستثماري وتوفير الأطر المناسبة التي تنظم هذه العلاقات.

وأخيرا ، يمكن القول إن الرؤية التي لا تتطرق كثيرا إلى العلاقات السياسية تنطلق من قناعة بأن علاقات المصالح الصينية العربية تمثل سياجا قويا يحمي علاقات الجانبين السياسية، والتي هي علاقات أقل ما توصف به أنها جيدة.

تنطلق سياسة الصين الخارجية، ومنها سياستها تجاه الشرق الأوسط، منذ ثمانينات القرن الماضي، على أساس مصالحها وليس على أسس أيديولوجية، وهو توجه مستمر بقدر ما نرى في المستقبل، وعليه يمكن استشراف التوجهات التالية في العلاقات العربية – الصينية: (ابو طالب ،٢٠٠٨،ص٢٣)

- حيث أنه لا توجد مشاكل جوهرية بين الصين والدول العربية، ومع سعي الصين إلى توسيع نفوذها الدولي، وعلى الرغم من السيطرة الأمريكية على سياسات الشرق الأوسط، فإن إفرازات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة ما بعد حرب العراق تصب في مصلحة القوى الدولية الأخرى ومنها الصين، وعليه فإنه من المتوقع أن تواصل العلاقات العربية الصينية إحراز مزيد من التقدم على الصعيد السياسي.

- سيزداد حجم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول العربية، ومع تضاؤل فرص الصين في الحصول على نفط منطقة آسيا الوسطى تبقى المنطقة العربية أفضل الخيارات المتاحة لأمن الطاقة الصيني، وهذا ما يفرض على الصين تأمين خطوط إمداداتها النفطية في أعالي البحار وهوما يعني حاجة الصين إلى تعزيز علاقاتها العسكرية وتنسيقها مع الدول العربية، التي تحتاج أيضا تأمين أسواق لإنتاجها من النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي لعدد كبير منها.

- ستبقى علاقات الصين مع إسرائيل أكبر تهديد لعلاقاتها مع الدول العربية، ولكن هناك أيضا عوامل عدم استقرار ثانوية مثل ظهور خلافات تجارية ممثلة في قضايا الإغراق ومخالفة شروط الجودة مع زيادة التبادل التجاري، وهذا يقتضي من الطرفين إنشاء آلية للفصل في النزاعات التجارية، كما أن هناك ظاهرة تزايد عدد الصينيين الذين يسافرون إلى الدول العربية ويتخلفون بها للعمل في مجال التجارة، وبالمثل العرب الذين يقيمون في الصين، وبخاصة في مدن الجنوب بصورة غير قانونية للعمل في مجال التجارة أيضا. وهذا بحاجة إلى تعاون الجهات المعنية بالعمالة من الجانبين للتعامل مع هذه الظاهرة والسيطرة على التداعيات التي تترتب عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

الصين هي القوة العظمى القادمة نظراً لتوافر مقومات القوة الاقتصادية والبشرية والسياسية والعسكرية لديها. والسعودية دولة نامية وتمتلك كذلك مقومات القوة الإقليمية من قدرات اقتصادية وروحية. وكلاهما يرتبط مع الآخر بمصالح اقتصادية، بالإضافة إلى أنهما تجمعهما طبيعة شرقية واحدة تجعل من السهولة التعامل والتعايش مع بعضهما البعض في إطار منظومة دولية تعتمد المحاور السياسية والعسكرية والثقافية كأساس في التعامل مع الآخر.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من سياسات الهيمنة الأمريكية، بدءً بغزو العراق واحتلاله والتهديدات الأمريكية للنظام العربي بشقيه القطري والإقليمي، والانحياز الكامل للمشروع الصهيوني، ودعم إسرائيل في فرض عملية السلام، من المنظور الإسرائيلي–الأمريكي، على العالم العربي وانتهاءً بمحاولة فرض نمطها السياسي والثقافي على العالم العربي. كل ذلك جعل الدول العربية تدرك عمق الآثار السلبية الناشئة من الموقف الأمريكي تجاهها، مما أدى إلى تغير جوهري في مناخ العلاقات العربية–الأمريكية بشكل عام .

إن الاهتمام الرئيسي للصين منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي يقوم على التعاون وليس تحدى نظام التحالف الأمريكي. ويبرز ذلك الإطار نوايا جمهورية الصين الشعبية لحماية استقلالها وسيادتها كأساس للسياسة الخارجية الصينية الجديدة والذي يخلق بيئة دولية ملائمة لإصلاحاتها الاقتصادية وجهودها للتحديث وللحصول على السلام العالمي ولدعم التنمية العامة. وتطالب الصين بشجاعة بتأسيس نظام عالمي جديد، والذي بدوره سيضمن استقرار الصين على المدى البعيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المفهوم الأمني الجديد يكرر مواقف الصين بشأن الأمن الدولي، مثل عدم المشاركة في سباق التسلح ورفض الانجذاب أيضاً إلى سباق تسليح ولكن، وفى بعض الأوقات، تعلن الصين مواقفها الخاصة ضد الهيمنة، وسياسة القوة، والظلم والتوسع الاستعماري لدولة منفردة، كما أنها تدافع عن التعددية القطبية للعالم وتركز على ضرورة حل النزاعات الدولية عن طريق التفاوض وتدعو الأمم المتحدة لتلعب دوراً مسيطراً في الشئون الدولية. وتنشد الصين التعايش السلمي المتناغم لكل القوى بدلاً من المواجهات النزاعية بين القوى العظمى، وذلك بالتأكيد على تعدد القطبية. ونتيجة لذلك، فإن التعدد القطبي يناقض المساعدة الذاتية، والتقدم الأحادي للأمن والتنمية المرتبطة بلعبة القوى العظمى التقليدية.

إن المصالح الاقتصادية للصين كقوة كبرى أصبحت مهددة بالمشروع الأمريكي، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم، مما دفع الصين إلى تفعيل علاقاتها مع العالم العربي بشكل عام ، وذلك نظراً لدور المملكة الجوهري في العالم العربي والإسلامي ولامتلاكها احتياطيات بترولية كبيرة. كذلك فإن السعودية في مرحلة تحتاج إلى إعادة تفعيل علاقاتها مع الصين وتخليص تلك العلاقات من شوائب الحقبة الشيوعية في الصين، وكذلك محاولة بناء شراكة اقتصادية وإستراتيجية مع الصين، خاصة وأن الغرب لم يعد كما كان في السابق منذ ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

إن العلاقات الصينية – العربية تواجه تحديات يعود بعضها للجانب الصيني كما يرجع بعضها الآخر إلى الدول العربية نفسها مما أعطانا صورة غير مشرقة وخاصة على الجانب العربي. لذا لابد من التحرك لتحسين العلاقات الصينية – العربية على كافة الأصعدة والنشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. ومن هذه الفرص المتاحة في الوقت الراهن أن جامعة الدول العربية قد تنبهت إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورة البدء في معالجة القصور والخلل في العلاقات العربية – الصينية، وكذلك عبر تأسيسها للمنتدى العربي–الصيني في يناير عام ٢٠٠٤.

إن العالم العربي بحاجة إلى إقامة علاقات وثيقة ومتنامية ومتوازية مع كل القوى الدولية ولا سيما الصين وذلك من خلال استخدام إمكانياته العديدة وتوجيه مقوماته الاقتصادية لتوثيق وتنمية هذه العلاقات والاستفادة منها، فالإمكانيات الاقتصادية يجب أن تكون عاملاً مهماً في كسب صديق بارز في خدمة المصالح القومية المشروعة.

إن كلاً من الطرفين الصيني والعربي ما زال حتى الآن في طريق الانفتاح والتحرير الاقتصادي والخصخصة وهو مجال يصلح لاعتماده طريقاً لزيادة العلاقات المشتركة تبادل الخبرات، لا سيما وأن الصين تملك خبرة واسعة في مجال الحيوي . وأن الصين تشكل أكبر الأسواق العالمية على جانبي العرض والطلب، فهي ستبقى بحاجة ماسة إلى الاستيراد والتصدير وتتفق كافة الآراء على أنها تشكل سوقاً رئيسية لاستيراد النفط والغاز لا سيما من المنطقة العربية التي من المنتظر أن تظل حتى منتصف هذا القرن المصدر الرئيسي لإمداد العالم بهاتين السلعتين.

ترى الصين في الدول النامية، ومنها الدول العربية، ميداناً حيوياً لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح (مفهوم جديد للأمن) New Security Concept الذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية يمنحها صك الشرعية في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تحقيق هدفها طويل المدى بإقامة نظام دولي ديمقراطي، متعدد الأقطاب، ويحقق العدالة و المساواة بين أطرافه، وفي الآونة الأخيرة – منذ بداية التسعينات في القرن الماضي – يعد الشرق الأوسط إحدى أكثر مناطق العالم تأثيرا في عملية التنمية الصينية، ويمكن تحديد أهمية الشرق الأوسط للسياسة الصينية في كونه المصدر الرئيسي للنفط العالمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جهة ولواردات الصين النفطية المتزايدة من جهة أخرى، ناهيك عن كونه الأسواق الكبيرة التي تلتهم المنتجات الصينية المتنوعة فضلا عن صادرات السلاح الصينية التي تذهب إلى العديد من دول هذه المنطقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج ومنها:

١- توصلت الدراسة الى تأثير الابعاد السياسية على العلاقات العربية الصينية وقد برز ذلك من خلال المواقف الصينية من القضايا العربية وأدراك الدول العربية والصين لاهمية تدعيم العلاقات بين الجانبين لوجود مصالح مشتركة بين الجانبين .

٢- توصلت الدراسة الى وجود تأثير للابعاد الاقتصادية على العلاقات العربية الصينية ويتضح ذلك من خلال حجم الصادرات والواردات بين الجانبين فالصين تحتاج الى الموارد النفطية في المنطقة وكذلك الاسواق العربية في تسويق منتجاتها وكذلك يحتاج العرب الى الصين في الحصول على التكنولوجيا الحديثة .

٣- ان الصين لم تتمكن من ان تلعب دوراً مؤثراً في المنطقة ، ويعود ذلك بالدرجة الاساسية الى ان هذه المنطقة هي حكر على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وان اهتمامات الصين بالدرجة الاولى هي اقليمية ، حيث تواجه مشكلات في اقليم آسيا متمثلة بتايوان التي تعتبر قضية جوهرية في الامن القومي الصيني ، وتسعى الصين الى تحقيق الوحدة معها وتعتبرها جزءا منها ، ولكنها تحاول تحقيق الاستثمارات التايوانية في الصين والتي تعد من ١٠% من جمالي الاستثمارات الاجنبية .

٤- أصبحت منطقة الخليج العربي المزود للنفط الصيني ، واخذت الصين تهتم بالاستقرار والامن بها ، وغدت سياسة المشاركة الهدف الامثل للتعامل مع قضاياها ، ولا سيما المشاركة مع روسيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفرنسا في معادلة أمن الخليج العربي وتحقيق التوازن في مواجهة تأثير السياسة الامريكية ، واصبحت المصلحة الصينية تتطلب دعم اي جهد اقليمي او دولي لتحقيق الامن والاستقرار في الخليج العربي مع ضرورة عدم اغفال اسناد اي دور لها في هذا الاطار حيث تقتضي مصلحتها عدم تعريض أمنها الاقتصادي للخطر ، لا سيما ان امداداتها النفطية في المنطقة أصبحت ضرورية بعد ان تحولت الى دولة مستوردة ، لأن حالة عدم الاستقرار تؤثر على عملية التنمية في الصين .

٥- تنظر الصين الى الوطن العربي بوصفه سوقا استهلاكية وبمقدورها تقديم المساعدة والعمل على تطوير منشآتها وامتلاك التقنيات الحديثة وابداء الرأس الاستشاري في عملية البناء الاقتصادي وتطوير امكاناتها الذاتية ، وبالمقابل فإن للدول العربية مصلحة في تطوير تعاونها القائم مع الصين والتعرف على وسائل النمو التي تستخدمها وماتزال تنتهجها ويمكن ان تستفيد منها البلدان العربية ، فضلا عن تأمين اسواق ومجالات واقنية جديدة يمكن من خلالها تصريف منتجاتها التقليدية والصناعية بشكل كبير ، وفي الوقت الذي يبحث فيه العرب على ميادين للاستثمارات الخارجية وتوزيعها بشكل متوازن تساعدهم على تطوير اوضاعهم الداخلية ، وتكفل لهم تطوير مصالحم العالمية في ظل التغييرات العالمية الجارية فإن الصين تعد مكانا مناسبا للاستثمار العربي الخارجي.

٦- ان الصين بحكم موقعها البارز وامكانياتها الكبيرة وثرواتها التقنية قادرة على المساهمة بشكل فعال في تذليل المصاعب التي تواجه التنمية العربية ، كما ان التحولات الجارية في الصين تجعلها قادرة على اخذ المبادرة وتفعيل وتنمية علاقتها الاقتصادية مع الدول العربية ، وهذه المساحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتبادلة ستعمل على تطوير المستوى الصناعي والاقتصادي العربي وتحقيق النمو والمصلحة المشتركة للطرفين .

٧- ان الاختلال في الميزان التجاري لصالح الصين يرجع الى ان الصين أخذت تجني برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي طبق منذ عام ١٩٧٨ ، ومن الامثلة على ذلك ان الصين قد زادت من المساحات المزروعة بالقطن كما زادت من انتاجية الفدان ، ونتيجة لذلك اصبحت الصين ولأول مرة منذ عام ١٩٨٣-١٩٨٤ دولة مصدرة للقطن ، فمع مصر والسودان اوقفت الصين استيراداتها للقطن من هذين البلدين مما ادى الى حصول اختلال في الميزان التجاري لصالح الصين .

٨- يلعب الجانب العسكري دورا مهما في العلاقات العربية – الصينية لأنه يساهم وبدرجة عالية في تعديل الميزان التجاري الصيني وتوفير فرص عمل للعمال الصينيين في مجال التصنيع العسكري ، فضلا عن توفيره للعملة الصعبة التي تحتاجها في الوقت الذي تحقق فيه مستويات نمو عالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات :

١ – زيادة المعرفة عن الصين: إن زيادة المعرفة عن الصين تعتبر أساسًا للتفاهم بين الصين والدول العربية ولزيادة اهتمام أصحاب القرار وعنايتهم بالعلاقات العربية الصينية، ومن ثم زيادة الزيارات المتبادلة بين مختلف القطاعات وخاصة بين القيادات العليا وتقوية الدعاية حول التبادلات والاتصالات بين الطرفين وتويرها الدراسات والبحوث عن الصين، بما في ذلك تقوية تعليم اللغةوالثقافة والحضارة الصينية وإرسال عدد من الطلاب الموفدين إلى الصين لدراسة اللغة والهندسة والعلوم وإجراء دراسات حول الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في الصين، وعلى هذا الأساس يتم تغيير المفهوم العربي القديم عن الصين والذي تأثر كثيرًا بالدعاية الغربية.

٢ – تطوير الثقة المتبادلة بين الصين والعالم العربي، فالثقة هي الأساس للتبادل والتعاون، والثقة هي العامل المهم لتعزيز العلاقات بين الطرفين. وقد أثبت تاريخ العلاقات العربية الصينية وجود الثقة المتبادلة بين الطرفين، وخاصة في القضايا العادلة التي تهم الطرفين، ولكنني أرى أن هذه الثقة لم تصل إلى المستوى المطلوب، لا في المجال السياسي فحسب بل في التعاون الاقتصادي والمجالات الأخرى أيضًا. فزيادة الثقة في حاجة إلى زيادة المعرفة

٣ – إقامة علاقات تعاونية شاملة: إن عالم الغد عالم القرن القادم إنما تتشكل ملامح صورته اليوم، وهي ملامح تؤكد كما يقول كثير من الناس أن القرن القادم قرن آسيا، وأن الصين ستكون إحدى قواه المقررة التي لن يمكن تجاهل دورها وحجم تأثيرها المنتظر،والشعب العربي والشعب الصيني من الشعوب الشرقية والآسيوية ينطلقان من مهاد تاريخي ونفسي متقارب إلى حدودبعيدة، فيجب على الدول العربية صياغة وبلورة استراتيجية واضحة في التعاطي مع الصين القوة الصاعدة، وهذه الخطوة لن تكتسب كامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهميتها إلا إذا ترافقت مع مسعى جاد لتوطيد التعاون بين العالم العربي والصين في حقول الاقتصاد والتبادل التجاري والتنسيق السياسي، لا بل تنويع مصادر التسلح للتحرر من أسر الشروط المجحفة التي تترتب على وحدانية ابتياع السلاح من جهة واحدة وفي هذا المجال لدى الصين الكثير مما تقدمه دون شروط سياسية. وخير دليل علىهذه العلاقات نجاح التعاون بين السودان والصين وخاصة نجاحهما في مشروع النفط المشترك في السودان.

٤ – دعم التأييد المتبادل في القضايا العادلة التي تهم الطرفين: إن الصين كدولة صديقة حقيقية للدول العربية كانت وما زالت تؤيد القضايا العربية العادلة مثل القضية العربية الإسرائيلية والقضية الفلسطينية الإسرائيلية وقضايا الخليج والمغرب العربي وغيرها وتقف الصين إلى الجانب العربي في مواقفه من القضايا الدولية التي تهم الجانب العربي، وعمل ويعمل الجانب العربي بالمثل، ولكن هذا لا يكفي لدعم العلاقات العربية الصينية، فعلى الجانب العربي زيادة القوة في تدعيم التأييد المتبادل.

٥ – دعم التعاون الاقتصادي والتجاري: لقد شهد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية تقدمًا كبيرًا منذ السنوات الأخيرة، ففي عام ١٩٩٨ بلغ حجم التجارة بين الطرفين أكثر من ٨ مليارات دولار أمريكية، لكن هذا التبادل التجاري غير متواز فالثقل في الجانب الصيني، ومن أجل تغيير هذه الحالة أرى أنه من الممكن زيادة تصدير النفط العربي ومشتقاته والغاز الطبيعي والمعادن العربية إلى الصين، ولابد من إيجاد طريقة سليمة في ذلك، والأفضل من ذلك فإن المشاركة العربية في المشاريع الصينية سترجع إلى الدول العربية بفوائد أكثر، وربما كثير من أصدقائنا العرب وخاصة من القطاع الخاص لا يثقون بذلك ويخشون استثماراتهم في الصين لا ترجع إليهم بفائدة حتى وقد تذهب رؤوس أموالهم أدراج الرياح، وفي الحقيقة أنه لا داعي لهذه الخشية فمصداقية الصين واحتياطي العملات الأجنبية لديها معروفة، وإذا كانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الخشية موجودة يمكن بدء التعاون بين الحكومة الصينية والحكومات العربية ثم الانتقال إلى القطاع الخاص.

٦ – دعم دور السفارات العربية وبعثة جامعة الدول العربية لدى الصين:إن جميع الدول العربية مرتبطة بالعلاقات الدبلوماسية مع الصين وقد أنشأت سفاراتها في بكين، وإضافة إلى ذلك فإن جامعة الدول العربية قد أنشأت مكتبها في بكين عام ١٩٩٣ ، كل ذلك دليل على اهتمام وعناية الدول العربية بالعلاقات مع الصين. وباعتبار أن السفراء العرب ورئيس بعثة الجامعة ممثلون للعالم العربي في الصين حيث يعيشون ويعملون، ويتعاملون مع الجهات الصينية المختلفة وخاصة يتصلون بالقيادة الصينية وكبار المسؤولين الصينيين، فيعرفون عن الصين أكثر من غيرهم، فأقوالهم وأفعالهم وخاصة تقاريرهم عن الصين لها دور مهم للغاية في العلاقات مع الصين، وخاصة في حالة عدم كفاية المعرفة والثقة فيما بين الدول العربية والصين، فيجب أن تهتم الجهات المعنية بهذا الدوروتدعمه بقوة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع العربية

الكتب :

– العطار ، حسين (١٩٩٩)، العرب والصعود الصيني في مطلع القرن الحادي والعشرين ، القاهرة ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية.

– العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والصين ،(٢٠٠٧) ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، القاهرة.

- أبراش، ابراهيم (١٩٩٩)، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، في العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- أبو دهب، فتوح (٢٠٠٢م)، نموذج التنمية في الصين حدود وإمكانيات التطبيق خليجياً، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ع (٣٠) .

- أبو عامود، محمد سعد(٢٠٠٦)، مقومات الصعود الصيني ،تحرير هدى ميتيكس وخديجة أبو عرفة، مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة ، القاهرة،.

- الأخرس، إبراهيم (٢٠٠٥)، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها، ايتراك للنشر والتوزيع .

– الحمارنة ، مصطفى (١٩٩٤)، العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان ،الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية.

– الدبس، شاكر (١٩٤٨)، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة ، دمشق، مطبعة الإنشاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدجاني ، أحمد صدقي (١٩٩٥)، أضواء على الصين اليوم، عمان ، دار البشير للنشر والتوزيع.

- القططي ،أريج أحمد(٢٠١٢)، أثر وتأثير الحضارة العربية الاسلامية في الحضارة الصينية ، شبكة فلسطين للحوار.

- الياس و الحديثي ، هاني ، خضر (١٩٩٩)، مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي، شؤون الأوسط، العدد (٨٩).

- جودة،محمود خليفة(٢٠١٣)،ابعاد وتداعيات الصعود الصيني في النظام الدولي١٩٩٠-٢٠١٠، ابحاث سياسية ،المركز الديمقراطي العربي.

- ربيع و مقلد ، محمد محمود ، اسماعيل صبري (١٩٩٤)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت .

- زايتس، كونراد (٢٠٠٣)، الصين عودة قوة عالمية، ترجمة وتحقيق: سامي شمعون، الإمارات،مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

- سيد نوفل، كتاب الخليج العربي، دار الطليعة.

- عبدالحميد، عبدالمطلب (٢٠٠٩)، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، الدار الجامعية.

- عبدالحي، وليد سليم(٢٠٠٠) ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨- ٢٠١٠ ، الامارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عمر، مجدي (١٩٩٥)، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

- كيسنجر ،هنري (٢٠٠٢)، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت ، دار الكتاب العربي.

- مايكل دي. سوين(١٩٩٧)، الصين ، عن كتاب التقييم الاستراتيجي ، تحرير زلمي خليل زاد ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- محمد، نادية محمود (١٩٨٥) ، تطور النظام الدولي الثنائي القطبية (٤٥-٨٠) ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ،(محاضرات مطبوعة) لطلبة السنة الثانية.

- مصطفى، ممدوح محمود (١٩٩٨)، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- مقبل،ريهام(٢٠١٤)،ابعاد التحول في السياسات الصينية تجاه إقليم الشرق الأوسط ، القاهرة ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية.

- موسى، محمد (١٩٩٣)، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج١، بيروت،دار البيارق.

الصحف والمجلات :

- أبو الخير ، كارن(٢٠١١) ، تحولات القوة في عالم بلا أقطاب ، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام ، المجلد ٤٦ ، العدد ١٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أبو طالب، حسن (٢٠٠٨)،الصين والشرق الأوسط :رمزية السياسة و تكامل الاقتصاد ، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٧٣ ،القاهرة .

- الساكت، محمد عبدالوهاب (١٩٨٥)، مشكلة تايوان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٩).

- العسلي ، بسام (٢٠٠٨)، الصين والتوازن العالمي، مجلة الدفاع العربي، العدد(١١)،بيروت ، دار الصياد.

- العلاقات الصينية السعودية تشهد تطوراً سريعاً، نقلاً عن الموقع التالي: - الكردي، عبد الله عبد المعين (١٩٩١)، العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، مجلة بحوث دبلوماسية، عدد٧ .

- باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). استراتيجيات الصين النفطية، مجلة العصر.

- جلال ، محمد نعمان (٢٠٠٤) ، العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين، مجلة الصين اليوم، العدد 4 .

- زرنوقة، صلاح سالم (١٩٩٨) ، الصين: التحولات الداخلية والسياسات الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢.

- سابا، إلياس (٢٠٠٩)، الأزمة المالية العالمية.. أسبابها وإنعكاساتها، المستقبل العربي، العدد ٣٦٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سليم، محمد السيد(١٩٧١) ، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية ، مجلة السياسة الدولية.

- شارما، روشير (٢٠٠٨)، الصين: النمو المطرد يصل إلي نهايته بسرعة، صحيفة نيويورك

- صالح ، عبد الله (١٩٩٨)، التقارب الصيني الأمريكي وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٢).

- عبد الله، عبد الصمد سعدون (٢٠٠٧)، الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٥)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد الناصر ، وليد (١٩٩٨)، ماذا بقى من تأثير ماو في صين اليوم؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٢).

- عبيد ، هناء (١٩٩٤)، العلاقات الأمريكية-الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٧).

- قنديل، حنان (٢٠٠٧)، الصين و العرب، مجلة شؤون عربية ،العدد ١٢٩، القاهرة، الجامعةالعربية.

- كاخيا، إبراهيم (٢٠٠٨)، الصين بين القنبلة النووية و القنبلة البشرية، مجلة (الدفاع العربي) العدد (١٠)، بيروت .

- كامل ، عثمان (١٩٩٩)، العلاقات الأمريكية الصينية في ظل النظام العالمي، مجلة الدفاع العربي ، العدد (١٥٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كرار ، جعفر أحمد (٢٠٠٧)، الصين و العرب : الواقع ،المشكلات ، الفرص، مقال (الدبلوماسية الشعبية و العلاقات العربية – الصينية)، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٧، القاهرة.

- مرسي ، محمد (٢٠١٤)، مصر الصين، علاقة قوية بدأها القطن المصري ... ودعمها الاعتراف رسمياً بدولة الصين و " الخام المصري" يحافظ على استمرارها، صدى البلد.

- منصور، أحمد(٢٠٠٥) ، صحيفة الوطن.

- هلال، رضا محمد (٢٠٠٨)، العلاقات الصينية بالدول النامية : المنطلقات والأبعاد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، القاهرة .

- هويدن، محمد(٢٠٠٧)، السياسة الصينية تجاه العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، القاهرة.

-الكيلاني ، شمس الدين(٢٠٠٩) ، موقع الصين في المتخيل العربي، مجلة التسامح

- الزهيري، محمد (١٩٩٥)، التطورات على النظام السياسي الاقتصادي الدولي وتفاعلاتها، مجلة رسالة مجلس الأمة، مجلد ٤، العددان ١٦، ١٧.
- عبدالعظيم، خالد (٢٠٠٥)، التطورات الاستراتيجية في النظام الدولي(٢٠٠٤-٢٠٠٥)، مجلة قراءات استراتيجية، القاهرة، عدد٣.

-القاق ، عبد الله محمد(٢٠١٤) ، الصين وهي تحتفل بيوم الجيش ، مقالات رم ، وكالات رم للأنباء.

المواقع الالكترونية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- موقع جريدة صوت الآخر على الإنترنت (٢٠٠٧) ، العدد ٩٩٦ ، www.aotakhar.com

- الكويت الحين نقلا عن الرابط الالكتروني : http://www.alkuwaitelheen.com/

- موقع جامعة القدس المفتوحة على الإنترنت www.openquds.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Simon Serfaty , " Moving into a post Western World " . , The Washington Quarterly , spring 2011 . Available at www.twq.com/11spring/index.cfm?id=427.

- الصين عملاق ناهض يقرع باب المستقبل بثقة ، صحيفة تشرين ، http://tishreen.news.sy/ .

- وو سي كي (سفير الصين الاسبق لدى مصر ومبعوث الصين للشرق الوسط حالياً)، تطوير العلاقات الصينية – العربية في تغيرات الاوضاع ،http://www.chinatoday.com.cn/.

- سلسلة الصداقة الصينية العربية، نقلاً عن الموقع http://arabic.cntv.cn/ .

- مؤتمر باندونغ ، ١٩٥٥، نقلاً عن الموقع http://marriage.rssnews.ir/ .

- قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وحدة الإحصاء، انظر http://unstats.un.org .

- شبكة الصين: WWW.China.Org.Cn

- العلاقات الصينية – الاردنية في عامها السابع بعد الثلاثين ٢٠١٤ ، نقلا عن الموقع http://www.chinatoday.com.cn/ .

-الوكيل الاخباري ، ارتفاع مستوردات الاردن من الصين ل ١.٣٥ مليار دينار ٢٠١٤ ، http://www.alwakeelnews.com/ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حسام مطر ، موقع الشرق الاوسط في السياسة الخارجية الصينية ، مدونة حسام مطر http://hosampir.blogspot.com/ .

-عبد الكريم، إبراهيم وآخرون(٢٠١١)، مقال تحليلي عن " ثورة ٢٥ يناير المصرية"، في:- مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (٥٥) http://www.mesj.com

-المركز العربي للدراسات المستقبلية، " إدانة دولية للنظام الليبي"، ٢٣/فبراير/٢٠١١http://www.mostakbaliat.com,

- خالد مصطفى، الموقف الأمريكي "البهلواني" من الثورات العربية،http://almoslim.net

- السعدي، محمد سعيد(٢٠٠١) ،"هل تؤثر الثورات العربية على العلاقات مع أوروبا"، موقع الأحداث المغربيةhttp://www.ahdath.info

- موقع الجزيرة نت، " ردود فعل دولية على أحداث تونس،http://www.aljazeera.net

- عابدين، شريف(٢٠١١) ،" الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية"، الأهرام المصرية،العدد ٤٥٦٢١، http://www.ahram.org.eg

- موقع بعثة الإتحاد الأوروبي في الجمهورية اليمنية، " العلاقات السياسية والاقتصادية للإتحاد الأوروبي مع اليمنhttp://eeas.europa.eu,"

- بن عنتر، عبد النور(٢٠١١) ،" المواقف الدولية من الثورة الليبية"، مركز الجزيرة للدراساتhttp://www.aljazeera.net,

- شبكة الصين: WWW.China.Org.Cn

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وزارة التجارة الصينية(٢٠٠٩)، دائرة الإحصاءات، www.Ministry Of Trade & Fund

- تعميق علاقات التعاون الاستراتيجيلا بين الصين والدول العربية من خلال بناء " حام واحد وطريق واحد"،٢٠١٤، شبكة المشاهد الاعلامية.

دوريات و رسائل جامعية :

- الحمد، جواد (٢٠٠٥) ، اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية، ٢٠٠٥-٢٠١٠ ، ندوة حوار العلاقات العربية-الصينية ، بكين .

- سليمان، أمجد سليمان (٢٠٠٣)، الصين والولايات المتحدة الأمريكية: إمكانية القطبية الثنائية، رسالة ماجستير، دمشق،المعهد العالي للعلوم السياسية.

- الصمادي، تيسير رضوان (١٩٩٣)، التخاصية والاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الندوات:

ندوة العلاقات الأردنية الصينية ، مركز الرأي للدراسات بالشراكة مع لجنة التعاون الأردنية الصينية ، جريدة الرأي ،٢٠١٤/١٠/٣٠، العدد ١٦٠٥٨.

المراجع الأجنبية

- International Encyclopedia of the social Siences , (new york , Growell Collier & Macmillan Inc , 1968) .

-Cooley , Charles H.: Social Process, (New york , scribner ,1918).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-East, Marice A, (1978). The International System perspective and Foreign policy. In : Maurice A. East, S.A.Salmore and C.F.Hermann (eds.), why actions act? Bererly hills: Sage publications.p145

-Henry A.Kissinger , " power shifts ", survival , vol.52 no6 , December 2010 – January 2011 . modified version of kissinger's keynote address at the 8th IISS Gobal stategic Review , Geneva, september 10th m 2010.

- joan edelmon spero : the politics of international economic relations . st. martin s press , new york, 1981 (5 edition) pp 23-29 .

-karl deutsch : some propects for the future . journal of international affairs .no .31 , no 2 , 1977.pp 315-326.

- oran young:" interdependencies in world politics " international journal .vo 24 (autumm 1969) .pp 725-720 .

- Edward morse " the politics of interdepenece " . international organization. 23 (spring 1969). P312 .

-Gerhard mally : interdependence (the European- American connection in the global contexe).lexington books. 1976. pp 4-6 .

-P.R.Kumarawamy,Israel,China Odyssey,(New Delhi:Institute for Defense Stuies and Analyses,Delhi Papers,no.2,1994).p55.

www.manaraa.com

-David Zweig and Bi Jianhai, "China's Global Hunt for Energy" Foreign Affairs, vol. 84, no. 5 (September-October, 2005),p. 82 .

- Zheng Bijian. "China's [Peaceful Rise] to Great – Power Status." Foreign Affairs. vol. 84. no5 (September – October 2005). pp. 18-24 .

- Robert Keohane and Joseph Nye، (1989)، Power and inter dependence، 2ed، U.S.A: Harvard University press.

- Joseph Nye، (1997)، Understanding International Conflicts، 2ed، N.Y: Harvard University press.

- Bary Jones and Peter will etts (eds)، (1984) Inter dependence on trial: steadies in theory and Relative of contemporary printer.

oshua Kurlantzick China: Economic Power, Political Enigma, The

Henry Chu, China's New ٦٧ .Washington Quarterly, summer 2002, pp 59

Role as US Ally

www.manaraa.com